وزارة التعلـــيم العالـــي و البحـث العلمـي
جـامعة محـمد خيضـر – بسكرة –
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السـياسية

دور الدبلوماسية الجزائرية اتجاه إفريقيا

مذكرة مقـدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية
تخصص: علاقات دولية و استراتيجية

إعداد الطـالـبة:
➢ بن ناصر بسمة

تحت اشراف الأستاذة
➢ قطاف تمام أسماء

لجنـة المناقـشة

الإسم و اللقب	الدرجـة العلمية	الصفـــة
قطـاف تمام أسمـــاء	أستاذ أ	مشرفا و مقررا
		عضوا مناقشا
		عضوا مناقشا

السنـة الجـامعية :2018 /2017

شكر خاص

بنعمة من المولى عز وجل تم انجاز هذا العمل ,الذي نتمنى أن ننال من ورائه مرضاته تعالى .

ومن خلال هذا العمل اشكر الأستاذة المشرفة أسماء قطاف تمام التي كانت متعاونة وصارمة معي في نفس الوقت وذالك حرصا منها على تقديم دراسة أكاديمية ترقى إلى المستوى المطلوب ,

كما أتقدم بالشكر إلى جميع أساتذة العلوم السياسية لجامعة محمد خيظر – بسكرة –

واخص بالذكر: د.نسيمة طويل , د.عمراني كربوسة, د.نورالدين فوزي, ا.غريب بلال .

إلى أعضاء لجنة المناقشة

والى كل من قدم لي يد العون في إتمام هذه الدراسة.

بسمة

الاهداء

إلى أمي ...إلى أبي الغالي حسين بن ناصر

إلى إخواني سعد الدين , عبد الله

إلى أخواتي فوزية, سهام ,حنان

إلى أختي العزيزة سماح وابنها الكتكوت بادو ,وزوجها حسان

إلى صديقتي خدجاتو سيدي محمود

إلى كل من له عين فضل

والحمد لله الفضل صاحب الفضل

اهدي هذا العمل المتواضع

بسمة بن ناصر

مقدمة

تعتبر إفريقيا منطقة جيوستراتيجية بالغة الأهمية بالنسبة لتوجهات الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا ,وذالك في ظل مواجهة التهديدات الأمنية الإقليمية التي تعاني منها المنطقة كصعوبة بناء الدولة وضعف الهوية وتنامي الصراعات الاثنية والاقتصاد الهش الذي يشكل عائق وخطر كبيرين بالنسبة لأمن الجزائر.

فالجزائر التي حاربت من أجل استقرارها واستتباب أمنها الداخلي المقرون بأمن حدودها وجيرانها تسعى لاستعادة مكانتها الإقليمية والدولية, باعتبارها الدولة الأكثر استقرار في المنطقة ,بالإضافة إلى ذلك الإمكانات المادية والبشرية التي تزخر بها, وهذا ما انعكس على دبلوماسيتها على الصعيد الإقليمي, بحيث عرفت الدبلوماسية الجزائرية تحولات من فترة لأخرى وذلك حسب الوضع الداخلي للجزائر.

فالجزائر بعد نيلها الاستقلال وخلال مرحلة السبعينات تمكنت من فرض نفسها كلاعب أساسي على الصعيد الإقليمي, ما أكسبها هوية مستقلة في زمن كان فيه نصف العالم في موالاة بين المعسكر الشرقي والغربي, والمرحلة الثانية كانت بعد خروج الجزائر من عزلتها خلال العشرية السوداء, فقد تميزت الدبلوماسية الجزائرية بثبات مبادئها واتسامها بالاعتدال والوسطية وإقرارها لعدة منظمات دولية وإقليمية كالاتحاد الإفريقي.

ومن منطلق حسن الجوار فقد خاضت الجزائر عدة مواقف عبرت فيها عن مواقفها بدبلوماسية ذكية وحنكة قوية, فانعكس نشاطها الدبلوماسي بمساندتها للقضية الفلسطينية والقضية الصحراوية , ومساهمتها في الأزمة بين اريتريا وأثيوبيا, وفي ظل الحراك العربي وفي ظل الأزمة المالية عرفت الدبلوماسية الجزائرية العديد من المنعطفات أملتها متغيرات البيئة الداخلية والإقليمية, ما دفع صناع القرار على مستوى النظام الجزائري إلى ضرورة إدراك المتغيرات, ومن ثم اتخاذ الإجراءات الكفيلة لمسايرة الوضع الأمني لما يخدم ويجسد الدور الإقليمي المرغوب فيه, فقد أولت الجزائر للأزمة المالية أهمية كبرى باعتبارها دولة جوار يمكن أن تشكل البوابة الجنوبية لتصدير الأزمة إلى المنطقة بمنطلق أن المد السلفي الجهادي في إفريقيا السمراء والانفصال لا يعرف الحدود ولا يقتصر على مالي, بالإضافة إلى ذلك حالة اللااستقرار السياسي في بلدان الجوار والتي تمثلت في موجة الاحتجاجات الشعبية ضد الأنظمة السياسية, كمقتل الرئيس السابق "**معمر القذافي**" وسقوط نظامه, حيث حدثت أزمة أمنية حادة في البلد تسرب على أثرها جزء من أسلحة الجيش وقوات الأمن الليبي, هنا كان رد فعل الدبلوماسية الجزائرية بحذر وبما يوافق مبادئ وأسس الدبلوماسية الجزائرية.

1_ أهمية الموضوع:

ينطوي الموضوع على أهمية بالغة يمكن رصدها على مستويين :

أ_ الأهمية العلمية:

- ✓ إن دراسة الدبلوماسية الجزائرية من أهم مباحث علم السياسة ,بحيث يعتبر وجودها مؤشرا على قوة وحنكة الدولة في إنشاء علاقات إقليمية تمكنها من لعب ادوار مختلفة تتناسب مع ما تمتلكه من إمكانيات.
- ✓ أنها تبحث في مراحل مختلفة من مراحل الدبلوماسية الجزائرية اتجاه الدول الإفريقية, وتكون إضافة متواضعة إلى رصيد الدراسات العلمية عن هذه المرحلة من تاريخ المنطقة الإفريقية.
- ✓ تسليط الضوء على الدبلوماسية الجزائرية تجاه إفريقيا ودورها الريادي في حل الأزمات والنزاعات الناشئة بين الاثنيات ومختلف الوحدات, وأيضا اهتمام الجزائر بمحيطها الإقليمي ومحاولة لعب دور إقليمي رائد في المنطقة دون منازع.

ب_ الأهمية العملية:أما من الناحية العملية فتكمن الأهمية في:

- ✓ تأتي هذه الدراسة لرصد وتحليل دور الدبلوماسية وذلك اعتمادها على نظرية تحليلية تعتمد على نظرية الدور وأدوارها في مجتمعات البلدان الإفريقية, فضلا عن أن الدراسة تطمح إلى الوصول إلى بعض التصورات لتفعيل دور الدبلوماسية الجزائرية تجاه إفريقيا ومستقبل الأدوار المنوطة بها ومن ثم دفع وتيرة العلاقات الجزائرية بالدول الإفريقية.
- ✓ تتمثل في محاولة الوصول إلى مجموعة من الأطر والآليات التي تمكن صانع القرار السياسي الخارجي في الجزائر من تطبيقها والوصول بالجزائر للعب دور إقليمي رائد وقائد ومنه تزويده بأرضية معرفية و علمية تنير تحركاته ونشاطاته على المستوى الخارجي, كما يمكننا تقييم الدور الذي تلعبه الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا وما مدى نجاح المبادرات على الساحة الإفريقية .

2_ أهداف دراسة الموضوع : تهدف الدراسة إلى التعرف إلى الدبلوماسية الجزائرية وإثرائها بمجموعة من الآليات والمعارف التي ستساهم في توجيه السياسة الخارجية للجزائر, وخاصة في ظل وجود تهديدات أمنية على الجوار المحيط بالجزائر في المغرب العربي والساحل الإفريقي خصوصا بعد الحراك العربي في دول المنطقة, ما نتج عنه من انفلات آمني في المنطقة.

3-أسباب اختيار الموضوع: وتنقسم بين نوعين من الأسباب موضوعية وذاتية :

أ-**أسباب موضوعية:** تكمن مبررات اختيار الموضوع في الدور الذي تلعبه الجزائر في إفريقيا ودورها الريادي في حل القضايا الإفريقية, مما جعلها محطّ إعجاب واهتمام من طرف الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية, بحيث اعتبرت الجزائر من بين الدول المحورية التي يمكن أن تكون فاعلا على المستوى القاري, وذالك بالنظر لعدة اعتبارات منها الموقع الجغرافي وأهميته وذلك نظرا كونها تشكل بوابة إفريقيا .

ب-أسباب ذاتية : تكمن الأسباب الذاتية في ميل الباحثة لفهم الدور الذي تلعبه الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا ,وما مدى المكانة التي تطمح لها الجزائر, وهل تنجح في حل الأزمات الموجودة في إفريقيا, بالإضافة إلى رغبتي في تحليل الدوافع التي تُضعف أو تحول دون لعبها دور ريادي في القارة الإفريقية, والأهداف المرجوة من ذالك مع رغبتي في زيادة الحصيلة العلمية بالنسبة لي وبخصوص بلدي خاصة.

4-إشكالية الدراسة: إن الجهود التي تبذلها الدبلوماسية الجزائرية في محيطها الإقليمي من أجل لعب دور ريادي في المنطقة في ظل المتغيرات الجديدة, أهلّها لحل قضايا متعددة والدخول في حل الأزمات الشائكة ومن هنا يتبادر إلينا طرح الإشكالية التالية :

- **كيف ساهمت الدبلوماسية الجزائرية اتجاه إفريقيا في لعب الجزائر دورا إقليميا قائدا ؟**

وتتفرع عن هذه الإشكالية أسئلة فرعية :

1-فيما تتمثل الأهمية الجيوسياسية لإفريقيا بالنسبة للدبلوماسية الجزائرية ؟

2- كيف تمّ توظيف نظرية الدور في إطار العلاقات داخل النظام الإقليمي للدولة ؟

3-ما هو مسار الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا ؟

5- فرضية الدراسة : لمحاولة الإجابة الأولية على الإشكالية نطرح الفرضية التالية :

- **كلما كانت الدبلوماسية الجزائرية دبلوماسية فاعلة ونشطة, أهلت الجزائر للعب دور إقليمي قائد على المستوى القضايا الإفريقية.**
- **كلما تعددت وتنوعت المبادرات الدبلوماسية في الوساطة وحل النزاعات الإفريقية أدى ذلك إلى تعزيز مكانة الجزائر إقليميا ودوليا .**

6- منهج الدراسة: لدراسة الموضوع دراسة علمية لابد من توظيف عدة مناهج لمعالجة كل الجوانب المتعلقة به, وبذلك تتضح الصورة جيدا وفي هذا الموضوع استخدمت المناهج التالية :

ا-المنهج التاريخي: استخدمنا هذا المنهج بغية إعطاء جملة من التطورات التاريخية فيما يخص تطور الدبلوماسية الجزائرية وهياكلها, والتطرق إلى نشأة نظرية الدور وتطورها ورصد مسار الدبلوماسية الجزائرية منذ الاستقلال الجزائر إلى يومنا هذا .

ب-المنهج الوصفي : لدراسة ظاهرة معينة يجب أولا وصفها وصف دقيق, ولذلك تم استخدام هذا المنهج من اجل شرح بعض المتغيرات التي تضمنها الموضوع .

ج-المنهج التحليلي: لدراسة الموضوع قمنا باستعمال المنهج التحليلي لنتمكن من تحليل مختلف خطب و رسائل صناع القرار واستنباط المعلومات منها, وتحليل الأحداث المتعلقة بالموضوع لفهم طبيعتها وكيفية حدوثها.

7-الدراسات السابقة: بعد الاطلاع والمسح المراجع المتعلقة بموضوع الدراسة,ألا وهو" **دور الدبلوماسية الجزائرية اتجاه إفريقيا**", فكانت من بين أهم الدراسات ما يلي:

ا-مذكرة قط سمير بعنوان " **البعد الإفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري** " رسالة دكتوراه ,علاقات دولية وإستراتيجية , 2017 ,بحيث تطرق فيها إلى أهم التحديات التي تواجه الدبلوماسية الجزائرية في محيطها الإقليمي, كما ركز على الوساطة الجزائرية في النزاع المالي وما شكله من تحديات أمام لعب دور فعال في المنطقة.

ب-كتاب محمد الأمين بن عائشة بعنوان "**الدبلوماسية الجزائرية في الساحل الإفريقي بين الاستمرار والتغير** "والصادر من مكتبة نور النشر والذي تطرق فيه إلى أهم المراحل التي مرت بها الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا.

ج-مذكرة إدريس عطية والتي تحمل العنوان " **مقاربة الجزائر في هندسة الأمن الإفريقي**" رسالة دكتوراه جامعة : الجزائر , 2014, والتي تطرق فيها إلى أهم المبادرات التي قامت بها الجزائر لإحياء دبلوماسيتها من الناحية الاقتصادية والسياسية .

8-تقسيم الدراسة:

انطلاقا من العناصر المشكلة للموضوع تم تقسيم الدراسة إلى فصلين أساسيين :

الفصل الأول تضمن عرض لمفهوم الدبلوماسية الجزائرية ومؤسسات وكيفية صنعها بالإضافة إلى المبادئ والمحددات التي تتحكم فيها, وكذا نبذة عن إفريقيا والتطرق إلى نشأة نظرية الدور والأدوار الإقليمية التي تلعبها أي دولة في محيطها الإقليمي.أما الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه إلى مراحل الدبلوماسية الجزائرية منذ استقلال الجزائر إلى يومنا هذا, كما قدمنا الأدوار الإقليمية التي تلعبها الجزائر في القارة الإفريقية والمبادرات التي قامت بها الدبلوماسية الجزائرية في إطار النيباد والاتحاد الإفريقي واتفاقية محاربة الإرهاب, كما أدرجنا في هذا الفصل نماذج عن الوساطة الجزائرية في إفريقيا, لنختمه بدراسة استشرافية تعرضنا فيها لسيناريو تعاظم الدور وتراجع الدور في إفريقيا وأخيرا بقاء الحال كما هو عليه.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا

المبحث الأول: مفهوم الدبلوماسية

المبحث الثاني: نظرية الدور في الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا

تعتبر الدبلوماسية من أهم فروع العلاقات الدولية, بحيث تعد من بين أدوات تنفيذ السياسة الخارجية ,وبذلك أصبحت محل اهتمام أشخاص النشاط الدبلوماسي وصناع السياسة الخارجية, وخاصة في ظل النزاعات الإقليمية والدولية, وحل القضايا الشائكة بين الدول مما أضفي على سلمية الحلول بالتفاوض للوصول إلى الغايات المشتركة حسب قوة الطرف المهيمن على العلاقة, وهذا ما سنتطرق إليه في دراستنا للدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا, بحيث سنتناول في هذا الفصل مبحثين مستقلين الأول بعنوان الإطار المفاهيمي للدبلوماسية الجزائرية, نحاول إعطاء تعريف شامل للدبلوماسية الجزائرية وذالك بتطرق إلى كيفية صنعها والمديريات المسؤولة عن مسائل القارة الإفريقية, أما المبحث الثاني ندرس نظرية الدور في نشأتها وتعريفها والأدوار الإقليمية للجزائر في محيطها الإقليمي, وما ينتج بذلك سياسات معينة للحفاظ للعب دور إقليمي جيد في القارة الإفريقية.

المبحث الأول: مفهوم الدبلوماسية الجزائرية

ترتبط الدبلوماسية الجزائرية بمجموعة من المبادئ التي يحكمها متغيرين أساسيين وهي البيئة الدستورية والتي يمثلها الدستور , والبيئة القانونية والمرتبطة بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تبنتها الجزائر في مرحلة ما بعد الاستقلال.

كما إن صناعة السياسة الجزائرية حددها الدستور الجزائري, وأعطي الصلاحيات الأكبر لرئيس الجمهورية بما يضفي عليها سمة التعقيد ويغلب عيها الطابع السيادي, وما ينفذ هذه السياسة هي الوزارة الخارجية بحيث أنها تحتوي على دوائر مسؤولية كل حدا منها لقارة أو منطقة معينة, منها الدوائر المختصة في الشؤون الإفريقية والتي تتدخل فيها الجزائر لحل بعض الأزمات الإفريقية.

المطلب الأول: ماهية الدبلوماسية

إن التعريف بالدبلوماسية الجزائرية يتطلب أولا الإحاطة بمعنى المصطلح والظاهرة التي يرمز إليها,كما يمكن التعرف على استخداماتها وما يرتبط بهذه الأخيرة من دلالات .

الفرع الأول: الدبلوماسية

أولا: التعريف اللغوي لكلمة الدبلوماسية

تتفق المعاجم اللغوية على أن كلمة " دبلوماسية " يرجع أصلها من الناحية أللفضية إلى اليونانية "**ديبلوما**" وهي إحدى مشتقات فعل "**ديبو**" ومعناها يطوي, وكانت تطلق في العهد الروماني على الوثائق المطوية, كجوازات السفر وتذاكر المرور وغيرها من الوثائق الصادرة عن الملوك والأمراء, والتي كانت تسلم مطوية ,ثم اتسع مدلول هذه الكلمة فيما بعد ليشمل الأوراق والوثائق الرسمية التي تتضمن نصوص الاتفاقيات التي أبرمتها الإمبراطورية الرومانية مع المجتمعات والقبائل الأجنبية, وبمرور الزمن أصبحت ترتبط بالإجراءات المتعلقة بالعلاقات الدولية من حيث التنظيم, سواء على مستوى القانوني أو السلوكي للوحدات الدولية.[1]

ثانيا: التعريف الاصطلاحي لكلمة الدبلوماسية

قام العديد من المفكرين بمحاولة الإلمام بمصطلح الدبلوماسية والوصول إلى تعريف أكثر شمولية و وضوحا, نذكر أهم هذه المحاولات:

راؤول جونه: " فن تمثيل الحكومة ورعاية مصالح البلاد لدى الحكومات الأجنبية والسهر على أن تكون حقوق البلاد مصونة ومحترمة في الخارج, وإدارة الشؤون الدولية بتوجيه المفاوضات الدبلوماسية ومتابعة مراحلها وفقا للتعليمات المرسومة والسعي لتطبيق القانون في العلاقات الدولية فما تصبح المبادئ القانونية أساس للتعامل بين الشعوب".[2]

---

[1] زايد عبيد الله مصباح, **الدبلوماسية**, ليبيا: دار الرواد, 1999, ص ص19,20.

[2] عطا محمد صالح زهرة, في نظرية الدبلوماسية, الأردن: دار مجدلاوي,2004 ,ص17.

وعرفها أيضا **دوي ماتنز:** "علم العلاقات الخارجية للدول ورعاية مصالحها, أو فن التوفيق بين مصالح الشعوب وبمعنى أدق علم أو فن إجراء المفاوضات".[1]

أما **هارلود نيكلسون** بأنها: " أداة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات أو أسلوب معالجة وإدارة هذه العلاقات من قبل السفراء والمبعوثين".[2]

الأستاذ سموحي فوق العادة: عرفها بأنها "مجموعة القواعد والأعراف الدولية والإجراءات والمراسم والتشكيلات التي تهتم بتنظيم العلاقات بين أشخاص القانون الدولي أي الدول والمنظمات والممثلين الدبلوماسيين ,مع بيان مدى حقوقهم وواجباتهم وشروط ممارستهم لمهامهم الرسمية, والأصول التي يترتب على إتباعها لتطبيق أحكام القانون الدولي ومبادئه, والتوفيق بين مصالح الدول المتباينة كما هي, وفن إجراء المفاوضات السياسية في المؤتمرات والاجتماعات الدولية وعقد الاتفاقات والمعاهدات.[3]

نرى من التعريفات أن الدبلوماسية هي علم وفن, كما أنها ليست مقتصرة على الدول فقط بل على أشخاص القانون الدولي , وكتعريف إجرائي للدبلوماسية هي إدارة العلاقات الدولية بوسيلة التفاوض للمصالح المتبادلة وهو ما يتطلب دقة الملاحظة والمقدرة على التوجه والإقناع وتتبع الأحداث وما يحيط بها.

الفرع الثاني: الدبلوماسية والمفاهيم الأخرى ذات العلاقة

ترتبط الدبلوماسية باعتبار مجالها بعدد من المفاهيم الأخرى, في هذا الإطار كالسياسة الخارجية والإستراتيجية والقانون الدولي وغيرهم, فقد تستخدم هذه المفاهيم لتعنى نفس معنى الدبلوماسية تجاوزا , بالرغم انه توجد اختلافات في المضمون.

أولا: الدبلوماسية والسياسة الخارجية

السياسة الخارجية هي كل سلوكيات السياسة الهادفة والناجمة عن عملية التفاعل المتعلقة بعملية صنع القرار الخارجي للوحدة الدولية, وهنا وبدون شك توجد علاقة ارتباط إلى حد كبير بين مفهوم الدبلوماسية ومفهوم السياسة الخارجية, فهما عنصران متلازمان ومتكاملان.

---

[1] حسين قادري, **الدبلوماسية والتفاوض**, الجزائر: خير الجليس, 2007, ص10.

[2] نفس المرجع,ص10.

[3] غازي حسن صباريني , **الدبلوماسية المعاصرة –دراسة قانونية** ,عمان: الدار العلمية الدولية , 2002,ص11.

فالدبلوماسية هي أداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية, كما أنها تحاول إن توفر الوسائل اللازمة لتحقيق أهدافها, فالسياسة الخارجية تحدد النقاط الرئيسية للخطط السياسية التي تقررها الوحدة الدولية إتباعا على المدى القصير والطويل في علاقاتها مع الوحدات الأخرى وفقا لمصالحها المشتركة, بينما تقوم الدبلوماسية بتنفيذ هذه السياسة بشتى الوسائل عن طريق إجراء مباحثات ومفاوضات وغيرها من الوسائل الدبلوماسية المعروفة. [1]

ثانيا: الدبلوماسية والإستراتيجية

الإستراتيجية هي فن إدارة العمليات العسكرية أثناء الحرب ,وإذا كانت الدبلوماسية تعبر عن سياسة معينة فان الإستراتجية تعبير عن نفس السياسة ولكن بوسائل أخرى, إذا الإستراتيجية و الدبلوماسية أداتان لسياسة واحدة, فبرغم أن الأولى تعتمد عموما على الإقناع بينما الثانية على الإكراه, إلا أنهما ترميان إلى تحقيق هدف واحد وهو التأثير في إرادة دولة ما كي تستجيب لإرادة دولة أخرى.[2]

ثالثا : الدبلوماسية والقانون الدبلوماسي

فالقانون الدبلوماسي فرعا من القانون العام وهو مختص بتنظيم الاتصالات الخارجية بين الدول وكيفية إدارة الشؤون الدولية والتفاوض فيها, بمعنى أن القانون الدبلوماسي يبين كيفية ممارسة النشاط الدبلوماسي وكل ما يتعلق به.[3]

الفرع الثالث: أنواع الدبلوماسية

تتنوع الدبلوماسية حسب الجهة المنظور إليها كما يلي: [4]

أولا: أنواع الدبلوماسية من حيث الجهات التي تمارسها

1-دبلوماسية القمة : ويقصد بها النشاطات التي يقوم بها رؤساء الدول أثناء الاجتماعات التي يعقدونها فيما بينهم حيث يتفاوضون حول قضايا خاصة تهم بلادهم, أو يبحثون عن مسائل عامة تتعلق بالسلام

---

[1] زايد عبيد الله مصباح, مرجع السابق, ص32.

[2] عطا محمد صالح زهرة, مرجع سابق, ص-ص 101-103.

[3] نفس المرجع, ص103.

[4] نفس المرجع, ص – ص 103-108.

العالمي والتفاوض الدولي, ويرى البعض أن عقد مؤتمرات القمة من حين لأخر مفيد بصفة عامة ولكن لا يمكن الاعتماد عليه, على اعتبار أن الفشل قد يكون النتيجة التي ينتهي إليها, لأنها في بعض الأحيان تقام كوسيلة للدعاية ..

2- الدبلوماسية الشعبية : وهي تلك النشاطات الدبلوماسية التي تتجه إلى مخاطبة الجماهير الشعبية بوسائل شعبية, لإيجاد العلاقات المباشرة بين الشعوب وكسب تأييدها, ومن وسائلها : الإذاعة المسموعة, الاتحادات والروابط, المبعوثون إلى الخارج بشتى أشكالهم وألوان ثقافاتهم كرجال الدين والعلم ..

ثانيا: أنواع الدبلوماسية من حيث موضوعاتها

1-دبلوماسية التحالفات: ويقصد بها تلك النشاطات الدبلوماسية التي تركز على خلق درجة من الترابط بين الدولتين أو أكثر لتحقيق أهداف معينة وتسفر كما يعرف بالتحالف, وهي تتطلب بذل جهود دبلوماسية مكثفة تبدأ بالمشاورات التي تجري بين الأطراف وتستمر إلى أن يتم التوصل إلى توقيع المعاهدة التي يقضي إلى تشكيل الحلف وقد تستغرق هذه الدبلوماسية سنوات.

2-الدبلوماسية الوقائية: هي تلك النشاطات التي تقوم بها الأمم المتحدة لمنع تفجر بعض الصراعات أو احتوائها, وتسويتها حال نشوبها أو دفعها بعيدا عن دائرة التوتر والخطر, وذالك لإبقائها ضمن إطارها المحدد والعمل على الحيلولة دون وقوعها في دوامة الصراع القوى الكبرى, بتوفير حلول تحول دون تصاعد تلك الصراعات أو تدويلها. [1]

3- دبلوماسية الأزمات : ويقصد بها الجهود الدبلوماسية التي تقوم بها القوى الكبرى في إدارة الأزمات الدولية, وهي تحدد بحسب طبيعة العلاقات بين هذه القوى سواء من حيث الأهداف التي تسعى إلي تحقيقها, أو من حيث السمات التي تتميز بها, ويظهر هذا الأمر بوضوح في فترة الحرب الباردة وفترة الانفراج والوفاق. [2]

[1] عطا محمد الصالح زهرة, مرجع سابق, ص –ص111-113.

[2] نفس المرجع , ص113

ثالثا: أنواع الدبلوماسية من حيث السرعة

1-دبلوماسية الهادئة : وهو النمط الدبلوماسي الذي يشمل حيزا زمنيا ليس بقصير حيث تتم ببطئ, وقد تستمر لسنوات عديدة ,وهذا راجع إلى طبيعة السياسة الخارجية التي يحددها, وما تتضمنه من موضوعات تعمل على معالجتها, إلي أنها تريد التوصل إلى نتائج ثابتة مثل الدبلوماسية الايطالية.

2- دبلوماسية المكوك: وهي النشاطات الدبلوماسية التي تجريها وزراء الخارجية أو الرؤساء والحكومات الدول, خلال فترة زمنية قصيرة لحل ما هو قائم بين الدول في النزاعات, وقد برزت مع الجهود المكثفة التي بذلها " **هنرى كسنجر**" بعد أن اخذ ينتقل في رحلات مكوكية بين القاهرة ودمشق وتل أبيب .

بحيث تعتمد الدبلوماسية المكوك على عدة عناصر أهمها:

- القدرات الذاتية للشخصية الدبلوماسية والسرعة في التحرك وتفكيك المشكلة وتناول إحدى جزئياتها. [1]

الفرع الثالث: الوساطة كأسلوب في الدبلوماسية

تتعدد أساليب الدبلوماسية في حل القضايا المختلفة بين الطرفين المتنازعين, فنجد: المفاوضات, المساعي الحميدة, الوساطة, التحقيق, التحكيم. وسنركز دراستنا على الأخيرة في حل النزاعات الدولية.

-**الوساطة:** هي عمل تقوم به دولة بغية إيجاد تسوية لخلاف قائم بين دولتين,حول مسالة معينة, فالدولة الوسيطة ليس لها الصفة الإلزامية للدول المتنازعة, ومهمة الدولة الوسيطة تنتهي, عندما يتبين لها أو عندما تقرر إحدى الدول المتنازعة عدم قبول وساطتها.

وتتميز الوساطة في الأساس بكونها اختيارية, وتتجلى هذه الصفة في كل الأمور فهي تحكم في[2]:

- مبادرة الوسيط, حيث لا شيء يلزمه بتقديم الوساطة.

- موقف الدولتين المتنازعتين اللتين تتمتعان بحرية كاملة في رفضها للوساطة.

---

[1] عطا محمد الصالح زهرة ,مرجع سابق, ص118.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي, **النزاعات في القارة الإفريقية :انكسار دائم أم انحسار مؤقت؟؟**, القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع ,2005 , ص ص192,191.

– نتيجة الوساطة ليست إلزامية ولا تفرض على طرفي النزاع ,فهي تستخدم إما لتجنب حرب أو لوضع حد لحرب قائمة بين دولتين.

والجدير بالملاحظة أن الدول تميل في الوقت الراهن إلى توسيع نطاق الوساطة والاعتماد على شخصيات ذات كفاءة بدلا من الدول.

المطلب الثاني: تعريف الدبلوماسية الجزائرية

باعتبار أن الدبلوماسية تستعمل أحيانا بمعنى السياسة الخارجية, وإنها ليست مجرد وسيلة لأداء السياسة الخارجية فهي تتحول إلى جهاز مفكر وضاغط ومؤثر على الجهاز المركزي ذاته, والمسؤول عن السياسة الخارجية وهذا ما سنوضحه في الأتي:

الفرع الأول: صناعة السياسة الخارجية الجزائرية

حدد الدستور الجزائري هيكل عملية صنع السياسة الخارجية وحدد صلاحيات كل سلطة في هذا المجال, فعملية صناعة السياسة الخارجية تتميز بالتعقيد ويغلب عليها الطابع الحيادي ولذالك نجد العديد من المؤسسات تشترك في صنع السياسة الخارجية.

أولا: هيمنة الجهاز التنفيذي

1-مؤسسة الرئاسة :هي أعلى سلطة تنفيذية في الجزائر, ويرأس هذا الهيكل رئيس الجمهورية وعادة ما يحدد دستور الدولة شكل رئاساتها والصلاحيات المخولة لها سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي, بحيث أن الرئاسة هي أولى المؤسسات التي كانت لها دور مؤثر في المسار السياسي لتاريخ الجزائر والتي ظلت ولوقت طويل تحتل مركز الموجه والمسير لمختلف نشاطات النظام.[1]

كما منحت الدساتير الجزائرية سلطات واسعة لرئيس الجمهورية في توجيه وتحديد السياستين كما يتولى القيادة العليا للقوات المسلحة ومسؤولية الدفاع الوطني, ويوجه ويقرر السياسة الخارجية وتحدد صلاحيات

[1] نبيل عبد **الفتاح "الأزمة السياسية في الجزائر :المكونات والصراعات والمسارات"** مجلة السياسة الدولية ,العدد108 ,ص188.

أعضاء الحكومة طبقا لأحكام الدستور, ويترأس مجلس الوزراء ويعين رئيس الحكومة وينهي مهامه, كما يبرم المعاهدات ويصادق عليها .[1]

ويعين رئيس الجمهورية سفراء والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج ,وينهي مهامهم وتسليم أوراق الاعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب, وأوراق إنهاء مهامهم كما يوقع رئيس الجمهورية كذالك اتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلم, كما هو موضح في **المادة 97** من الفصل الأول, أما في دور الرئيس على الصعيد الخارجي كان اكبر مما كان عليه وذالك بالنظر إلى ما كان يسود الأنظمة الحاكمة من اطلاقية السلطة ,فالدستور ركز على أن الرئيس له حق تمثيل الجمهورية في الداخل والخارج, كذالك فانه يصنع بالاشتراك مع الحكومة السياسة العامة للدولة, ويشرف على تنفيذها لكن, أثناء التطبيق فان الأمور قد تأخذ منحى أخر, فقد يتم استغلال هذه السلطات إلى حد التناقض مع نص الدستور ذاته ,سواء من قبل الرئيس الجمهورية أثناء أداء مهامه أو عند تفويض مساعديه للقيام ببعض المهمات ,ويقتضي المنطق الواقعي أن عملية صنع القرار تتسع في وقت السلم إلى أشراك قوى عديدة, أما في أوقات الحروب والأزمات فان القضية تضيق لتشمل بعض الأشخاص فقط .[2]

2-رئاسة الحكومة :منذ إعلان الرئيس **الشاذلي بن جديد** عن الإصلاحات السياسية والدستورية, والتي جاءت على أساس فصل الحزب عن الدولة وتركيز السلطة التنفيذية بيد رئيس الوزراء ,بدأت ملامح فعل الحكومة بالاتساع حتى فرضت نفسها كقوة جديدة في توازنات القوة في مؤسسات النظام السياسي الجزائري, وذالك باضطلاع رئيس الجمهورية دستوريا بمهمة تعينهم ,فيقدم رئيس الحكومة برنامجه إلى البرلمان بغرفتيه وذالك للموافقة عليه ,كما يقوم بتنسيق البرنامج الذي يصادق عليها المجلس الشعبي الوطني ويمكن لرئيس الحكومة أن يمارس السياسة الخارجية, كما يجوز له أن يمثل الدولة بالخارج باسم رئيس الجمهورية وقد تجلى هذا التمثيل في العديد من المناسبات, وبذالك فان الوزير الأول يتمتع بنفس حصانات وامتيازات التي يتمتع بها رئيس الجمهورية عند ممارسته لنشاطه. [3]

---

[1] عبد الله بالحبيب, **السياسة الخارجية الجزائرية في ضل الأزمة 1992-1997**, عمان : دار الراية للنشر والتوزيع,2011, ص131.

[2] نفس المرجع, ص131.

[3] نفس مرجع, ص133.

ثانيا : وزارة الشؤون الخارجية

وزارة الشؤون الخارجية من إحدى وزارات السيادة, وهذا لأهميتها الكبيرة ,بحيث يقوم وزير الخارجية بالإشراف على شؤون وزاراته وتوجيه إدارتها وفروعها, ويقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة من قطاعه ووزاراته, وفي عقب أي زيارة للخارج أو التحرك الدبلوماسي يقوم بتقديم تقريرا مفصلا عن زيارته ,وطبيعة المهمة التي قام بها ونتائج هذه الزيارة إلى رئيس مجلس الوزراء في إحدى جلسات المجلس.[1]

كما أن وزير الخارجية ينفرد بقيادة العلاقات الخارجية على غيره من الوزراء, وقد اعترفت بهذه الأولوية **الفقرة 2** من **المادة 41** من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام **1961**, حيث نصت على أن " كل المسائل الرسمية المعهود بحثها لبعثة الدولة المعتمدة مع الدولة المعتمد لديها يجب أن تبحث مع وزارة خارجية الدولة المعتمد لديها, أو عن طريقها أو أية وزارة متفق عليها".[2]

وعلى هذا الأساس فانه يساهم في ممارسات المنشئة للأعراف الدولية, ولاسيما باتجاه إيضاح المركز القانوني للدول الأمنية وأموالها, والاعتراف بالدول والحكومات والوضع القانوني للأشخاص الذي يدعون الحصانة الدبلوماسية وتحديدهم.[3]

ولنتطرق إلى تنظيم المؤسسة الوزارية وخصائص دبلوماسيتها وذالك للإشارة إلى أهمية وثقل وزارة الشؤون الخارجية, وهو انه من الناحية الدستورية تقع تحت سلطة الرئيس الجمهورية باعتباره يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها حسب الدستور, وبعد ذالك تقوم وزارة الشؤون الخارجية بتنفيذ هذه السياسة انطلاقا من هيكلتها والوسائل المسخرة له.

1-**بنية وزارة الشؤون الخارجية:** مع التغيير الحكومي الذي طرأ على وزارة الشؤون الخارجية في **جوان 1965** ,بحيث أنشات مديريات عامة عديدة, وإدارات فرعية ومكاتب, كما وسعت أخرى, لتكييف الآلة الدبلوماسية والمهام الجديدة المناطة بها ,بحيث يتكون القطاع الوزاري من:[4]

---

[1] عبد الله بالحبيب, مرجع سابق ,ص136.

[2] عدنان البكري ,**العلاقات الدبلوماسية والقنصلية** , الكويت :كاظمة لنشر والتوزيع ,1986, ص264.

[3] عبد الله بالحبيب ,مرجع سابق,ص136.

[4] نفس المرجع, ص ص138,139.

ا-الأمانة العامة :وتقع تحت مسؤولية الوزير مباشرة بحيث يقوم الأمين العام بتنسيق ومراجعة عمل المصالح المركزية للوزارة, وكذا الوظائف الدبلوماسية والقنصلية ويساعده ثلاث أمناء مساعدون, كما موضح في **المادة 4,** بحيث يخضعون لسلطة الأمين العام وتتكون الأمانة من:

-مديرية الشؤون القانونية والمعاهدات: وتنقسم إلى مديريتين فرعيين المعاهدات والشؤون القانونية والنزاعات الدبلوماسية والتي بدورها تتكون من عدة مكاتب.

-مديرية الأرشيف والبريد والتوثيق العامة: وتشمل على مديرتين الأرشيف والبريد والتوثيق العام والعديد من المكاتب كالأرشيف والطرود, الحقيبة الدبلوماسية, التنسيق والتوزيع ..

ب-المديرية العامة للإدارة: مهمتها الاضطلاع لمهمة السير الحسن لرأسمال البشري والمادي للوزارة وهي تجمع أربع مديريات فرعية (الموظفين, المالية, المواد, الندوات), والعديد من المكاتب.

ج-المديرية العامة للشؤون السياسية: مهمتها معالجة كل المسائل المتعلقة بالعلاقات الدولية وكذا العلاقات مع الأمم المتحدة والمؤسسات التي تنتمي إليها, ومسائل الصحافة والإعلام فيما يخص السياسة الخارجية ,كما تتوزع مسؤوليات هذه المديرية بين قطاعات جغرافية عديدة وهي:

***مديرية الدول العربية:** وتتكون من ثلاث مديريات فرعية:

-الجامعة العربية: وتحتل القضايا السياسية والاتفاقات الموقعة مع الدول العربية.

-المشرق: كل المسائل المتعلقة بالشرق الأوسط والخليج .

-المغرب: وتتكفل كل العلاقات والمشاكل الإقليمية والثنائية.

***مديرية إفريقيا :**وتنقسم إلى[1] :

-المديرية الفرعية لمنظمة الوحدة الإفريقية: والتي تعالج كل المشاكل السياسية المرتبطة بالتعاون بين الدول الإفريقية وحركات التحرر.

[1] عبد بالحبيب ,مرجع سابق ,ص ص141,140.

-**المديرية الفرعية لإفريقيا العربية** : وتتكون من ثلاث مكاتب:

-(مالي ,النيجر ,تشاد), (غامبيا ,غينيا بيساو, ساحل العاج, السنغال), (بنين ,كوت ديفوار ,غانا ,ليبيريا, نيجيريا, سيراليون, توغو).

-**المديرية الفرعية لإفريقيا:** وتنقسم إلى ثلاث مكاتب: إفريقيا المركزية, إفريقيا الشرقية والغربية.

-**مديرية أسيا** :وتتوزع إلى ثلاث مديريات فرعية :

(أسيا الغربية -أسيا الغربية المركزية) و (جنوب شرق أسيا :الصين والفيتنام أسيا الشرقية), (الشرق الأقصى الأطلسي) .

-**مديرية أمريكا اللاتينية:** وتتوزع عنها مديريتين فرعيتين:

-(أمريكا المركزية والكاريبيب) و(أمريكا الجنوبية: البرازيل من جهة ,بوليفيا,البارغواي ,الارغواي, ومن جهة أخرى الأرجنتين ,الشيلي ,كولومبيا,الإكوادور , البيرو فنزويلا).

-**مديرية الدول الاشتراكية لأوروبا:** وتشمل:

-الاتحاد السوفيتي و دول أوروبا المركزية الوسطى.

-**مديرية أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية:**وتشمل :

الدول الشمالية وأمريكا الشمالية و أمريكا الغربية والوسطى.

-**مديرية المنظمات الدولية:** وضيفتها تنمية كل تعاون سياسي ,اقتصادي,مالي ثقافي ,مع المؤسسات الدولية.

-**مديرية الصحافة والإعلام:** وضيفتها التكفل بكل ما يتعلق بالصحافة والإخبار والمنشورات والتوثيق.

د-**المديرية العامة للتعاون الدولي:** حسب **المادة 260**, تتكفل بالعلاقات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتعاون العلمي, ولها علاقة مباشرة مع باقي الإدارة المركزية للشؤون الخارجية والوزارات المختصة.

هـ-مديرية الشؤون القنصلية والمنازعات: ومسؤوليتها على الأمور القانونية والإدارية والاجتماعية ,أي التي لها علاقات بظروف الرعايا الجزائريين بالخارج وهي بدورها تنقسم إلى مديريتين:

-مديرية الشؤون القنصلية والهجرة: بحيث تتكفل بمسائل المنازعات والحالة المدنية والإحصاءات.

-مديرية التنقل وإسكان الأجانب: ودورها استخراج التأشيرات وحماية اللاجئين.[1]

و-المديرية العامة للبروتوكول: وتكفل بالمسائل المتعلقة بالبعثات الدبلوماسية والقنصلية والأجانب بالجزائر والجزائريين بالخارج, بالممثليات الدولية والمراكز الثقافية, كذالك المسائل المتعلقة بوضعية أعضاء هذه البعثات والممثليات في إطار اتفاقية فيينا حول العلاقات القنصلية, إضافة إلى ذالك تحضير كل الزيارات لرؤساء الدول والشخصيات الرسمية الأجنبية في الجزائر والمديرية العامة للبروتوكول, مجهزة بمديريات عديدة متعلقة بالمسائل الرسمية كالزيارات الرسمية والامتيازات والوثائق الرسمية, وكل ما يمس الحصانة والوثائق الرسمية والتأشيرات وسكنات الدبلوماسيين الأجانب.[2]

2-الوسائل البشرية والشؤون الخارجية: تتمتع الوزارة الخارجية بوسائل مادية وبشرية معتبرة لتنمية علاقاتها وفقا لقواعد القانون الدولي, فالجزائر ممثلة في الخارج بعدد من السفارات والقنصليات والبعثات ومنه تتشكل الوظيفة الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية من ثلاث مجموعات[3]:

ا-وزراء فوق العادة المستشارون, كتاب الشؤون الخارجية.

ب-ملحقون الشؤون الخارجية.

ج-القائمون بالإعمال.

بحيث يشمل الجهاز الدبلوماسي من عدة وظائف:

-السفير والوزير المستشار, الكاتب, ملحق سفارة, ومن جهة ثانية نجد السلك القنصلي ويتميز كل صنف بعدة تخصصات.

---

[1] عبد الله بالحبيب, مرجع سابق, ص142.

[2] نفس المرجع ,ص142.

[3] نفس المرجع ,ص143.

ا-السلك الدبلوماسي:

***السفير:** مهمة السفراء الجزائريون هي:

-تمثيل دولتهم لدى الحكومات الأجنبية.

-قيادة كل تفاوض بين الجزائر والدول الأخرى.

-إعلام حكومتهم وبصفة مستمرة بالمشاكل الكبرى في الدول التي يعملون فيها وبالتالي فالسفارات هي الرابطة بين الدولتين.

-الدفاع عن المصالح الوطنية للأشخاص سواء المادية أو المعنوية.

-تنمية كل علاقة اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية علمية أو تقنية بين دولتهم والخارج.

ب-الممثلون لدى المنظمات الدولية: إضافة إلى سفرائها, فالجزائر ممثلة بعدد من البعثات الدبلوماسية لدى المنظمات الدولية والإقليمية, وبدافع الأهمية التي تتمتع بها هذه المنظمات والتي توليها الجزائر أهمية خاصة لمنظمة الأمم المتحدة, فان الجزائر ممثلة ببعثة دائمة في نيويورك عن طريق مندوب ,كذالك الأمر بالنسبة لمنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية وأيضا في منظمات عديدة.

ج-السلك القنصلي: ويتكون من القنصل العام والقنصل ونائب القنصل والقطاعات القنصلية تابعة جميعا للسفير, والمؤسسة القنصلية تتمتع بسلطات إدارية عديدة (جواز سفر, الحالة المدنية..), وقانونية مثل حماية الجزائريين والمساعدات الدفاع على رعايا الذين يعيشون في محيطهم .[1]

وإضافة إلى هيمنة الجهاز التنفيذي في صناعة السياسة الخارجية, ووجود دور المؤسسة العسكرية في استتباب الأمن الوطني والقومي والحفاظ على التراب الوطني, نجد أيضا فاعلين جدد وهي حركات المجتمع المدني والتي تعتبر من التنظيمات المتباينة من ناحية نشاطها وقضاياها.

[1] عبد الله بالحبيب ,مرجع سابق, ص144.

الفرع الثاني: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية

يمكن القول أن الجزائر تبنت العديد من المبادئ في سياستها الدبلوماسية, وتعتبر هذه المبادئ متبناة في معظم المنظمات الإقليمية والدولية كالأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية, والتي تقوم عليها علاقات حسن الجوار, واستغلال كل الإمكانيات لتنمية علاقات التعاون والتضامن وتحرير المبادلات بين الدول لتصبح مصالح الدول مرتبطة بروابط متينة ولا يمكن أن تتلاشى بمجرد سوء الفهم.[1]

إضافة إلى ذالك تعتبر الجزائر ضبط الحدود الموروثة عن الاستعمار ومبدأ التعاون بين الدول المجاورة ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها, ومبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة, وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة, مبادئ ثابتة ولا تتغير وترتكز على الأمن لمفهومه الموسع كأولوية وطنية.[2]

ودستوريا تقوم الدبلوماسية الجزائرية على مبادئ نص عليها الدستور الجزائري في الفصل السابع من الباب الأول في مجموعة من المواد ابتداء من **المادة 86** إلي **المادة 93**, وتتمثل هذه المبادئ في[3]:

المادة 86: تتبنى الجمهورية الجزائرية المبادئ والأهداف التي تتضمنها المواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية.

المادة 87: تندرج وحدة الشعوب العربية ووحدة مصير هذه الشعوب.

-تلتزم الجزائر كلما تهيأت الظروف بقيام وحدة مبنية على تحرير الجماهير الشعبية, بالاعتماد صيغ الوحدة أو الاتحاد أو الاندماج كفيلة للتلبية الكاملة للمطامح المشروعة والعميقة للشعوب العربية.

المادة 88: تحقيق أهداف منظمة الوحدة الإفريقية وتشجيع الوحدة بين الشعوب القارة يشكلان مطلبا تاريخيا ويندرجان كخط دائم في سياسة الثورة الجزائرية.

---

[1] بن عائشة محمد لمين " **قراءة في الدبلوماسية الجزائرية : مقاربة جيواستراتيجية (دراسة حالة مالي)**" رسالة ماستر, (جامعة الجزائر, كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم علوم سياسية وعلاقات دولية, 2013), ص ص4,5.

[2] محمد قجالي" **ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار-الحالة الجزائرية التونسية** " رسالة ماستر, (جامعة الجزائر, كلية الحقوق والعلوم السياسة, قسم القانون الدولي والعلاقات الدولية,1999), ص5.

[3] بن عائشة محمد لمين, مرجع سابق, ص6.

المادة 89: تتمتع الجمهورية الجزائرية طبقا لمواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية عن الالتجاء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى, وحريتها ويبذل جهدها لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية.

المادة 90: وفاءا لمبادئ عدم الانحياز وأهدافه تناضل الجزائر من اجل السلم والتعايش السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

المادة91: لا يجوز بته التنازل عن أي جزء من التراب الوطني.

المادة92: يشكل الكفاح ضد الاستعمار والاستعمار الجديد والامبريالية والتمييز العنصري محورا أساسيا للثورة .

المادة 93: يشكل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول مبداين أساسيين للسياسة الوطنية .

وجاء في دستور **23 فيفري 1989** في **المادة 25** التي نصت على أن الجزائر تمتنع عن دخول في حرب أو المساس بسيادة الشعوب الأخرى وتنتهج الحل السلمي للنزاعات, كما نصت **المادة 27** على الدعم الجزائر للتعاون الدولي وتنمية العلاقات الدولية بين الدول على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة, وعليه فان مبادئ الدبلوماسية الجزائرية تتمحور حول:

1-مبدأ حسن الجوار الايجابي.

2-مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

3-مبدأ عدم المساس بالحدود.

4-تشجيع الحوار والحل السلمي.

5-دعم الشعوب في تقرير المصير.

6-تشجيع حركات التحرر خاصة القضية الفلسطينية.[1]

[1] بن عائشة محمد لمين, مرجع سابق, ص8.

الفرع الثالث: محددات الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا

تمتلك الجزائر مقومات تاريخية وإمكانيات جغرافية واقتصادية وبشرية وعسكرية هامة ساعدتها في الانخراط بفعالية في عدد من الهيئات السياسية الإقليمية والدولية بهدف تعزيز مكانتها وإثبات قدرتها كقوة إقليمية مؤثرة ، وفي هذا الإطار انخرطت الجزائر في الإطارات السياسية التي عُرفت بأنها تناهض الاستعمار وتدعم حركات التحرر الوطني.

أولا: الإمكانيات الجغرافية

تمتلك الجزائر موقع استراتيجي مميزا في المنطقة العربية والإفريقية بحيث تتوسط القارات الأربع أفريقا واسيا, أوروبا, أمريكا, وتربط بين الضفة الشمالية والجنوبية بحوض المتوسط بامتدادها الجغرافي من البحر المتوسط شمالا والى عمق القارة الإفريقية وتحدها سبع دول مجاورة بحيث تقع بين خطي طول 9 د غرب غرينتش و12 د درجة شرق ,وبين دائرتي عرض 19 درجة جنوبا و37 درجة شمالا ,كما للجزائر مساحة شاسعة 2581741 أي 1/12 من مساحة القارة الإفريقية ,بحيث تلعب التضاريس دورا هاما في بعض الأحيان, فمن الصعب على القوة الخارجية أن تبسط سيطرتها على الدول ذات التضاريس الوعرة, فالجزائر من بين الدول التي تملك سلاسل جبلية تمتد من الشرق إلى الغرب, وتقع في الشمال, وهي تحتوي تضاريس صعبة فالعوامل الجغرافية تؤثر على السياسة الخارجية للدولة من خلال التأثير على نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة في هذا المجال، فالموقع الجغرافي يحدد إلى حد كبير المجال الحيوي للدولة وماهية التهديدات التي تواجهها .[1]

ثانيا: الإمكانيات الاقتصادية

إن امتلاك الدولة للمقدرات الاقتصادية يعتبر عاملا رئيسيا في تمكين الدولة في التأثير في الوحدات الدولية الأخرى عن طريق منح المعونات الاقتصادية أو التهديد بقطعها.[2]

في تقرير له صدر في 20 ابريل 2012 كشف صندوق النقد الدولي، أن الجزائر تعد من البلدان الأقل مديونية بين البلدان الـ20 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "مينا"، مشيرا إلى أن الجزائر تحتل المرتبة الثانية في المنطقة بعد المملكة العربية السعودية من حيث احتياطي الصرف الرسمي لسنة 2012 التي يتوقع

---

[1] سعيد الكحل، **الجزائر وهوس الزعامة الإقليمية** ، في : الحوار المتمدن ، العدد 2628 ، 26-04-2009 ، في :

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=170006(vue le 28-03-2014 , à 22:05)

[2] محمد السيد سليم, **تحليل السياسة الخارجية**, ط2, القاهرة: مكتبة النهضة المصرية, 1998، ص173.

أن يصل الاحتياطي في نهاية السنة إلى 205, 2 مليار دولار ، كما حلت الجزائر ضمن مجموعة التنمية البشرية المرتفعة حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2013 الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.[1]

والجزائر دولة غنية بالثروات الطبيعية وأهمها البترول والغاز الطبيعي ، بالإضافة إلى الثروات المعدنية كالفحم ،والحديد ، ولكن نتيجة فشل سياسة التصنيع المعتمدة بعد الاستقلال أدى استرادها العديد من السلع.

فالجزائر من بين أكبر منتجي الغاز والنفط في العالم، بحيث احتلت المرتبة الثانية عشرة عالميا في إنتاج النفط لسنة 2009. والرتبة السابعة في إنتاج الغاز الطبيعي عالميا.[2]

كما للجزائر ثروات طبيعية أخرى مثل الحديد الذي ينتج من منجم الونزة ومنجم بوخضرة الذي ينتج 3.645 ملاين طن ومنطقة جبيلات في الجنوب, وفيها واحد من أكبر حقول الحديد في العالم لم يستثمر. ويوجد أيضًا الفحم واليورانيوم والذهب (في جبال الهقار) والزنك والرصاص والنحاس والزئبق، تنتج الجزائر[3].

ثالثا: الإمكانيات البشرية

بلغ عدد سكان الجزائر 1.34 مليون نسمة سنة 2007، ووصل سنة 2012 حوالي38.48 مليون، يتمركز أغلبهم في شمال البلاد على طول السواحل ، أما نسبة النمو الديموغرافي التي كانت من أعلى النسب عالميا في 2006، ويمثل الشباب النسبة الأكبر %، فقد انخفضت انخفاضا ملحوظا حيث بلغت 1,78 %بـ3,4 في المجتمع مما يجعلهم مورد بشري هام.[4]

---

[1] سفيان بوعياد" **الجزائر الأقل مديونية والثانية في احتياطي الصرف بالمنطقة حسب تقرير لصندوق النقد الدولي** " في : **الخبر** ،الأحد 22 أفريل 2012 ، العدد 6693، السنة 22 ، ص 4.

[2] Jacques Barrat, Turbulences Maghrébines, In : **Géostratégiques**, N° 32, 3emetrimestre, 2011, p.p.7-8.

[3] المغرب العربي ، ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة ، في : http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A (vue le:30-09-2012 , à 19:40).

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، رئاسة الجمهورية ، معلومات عن الجزائر ، في : http://www.el-mouradia.dz/arabe/algerie/Economie/algeriear.htm(vue le :30-09-2012 , à 18:33)

رابعا: المصلحة الوطنية كمحدد للدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا

إن المصلحة الوطنية تعتبر من بين أهداف الدبلوماسية الجزائرية لاسيما في التعامل مع الأعداء وبتالي بان حماية المصالح الوطنية هي الهدف الاسمي الذي تتبناه الدولة من خلال سياستها الخارجية ,ويمكن القول بان المصلحة الوطنية هي محصلة الأهداف الخارجية للدولة ,والمعيار الذي يستند إليه ضمن علاقات الدول مع بعضها البعض من حيث الصداقة والتعاون أو من حيث العداء والصراع ,فالعلاقات بين الدول عادة مما تنطوي على خليط من المصالح المتوافقة والمتعارضة أحيانا بين الأصداقاء والحلفاء ,كما أن ثمة احتمالات أيضا لحدوث توافق في المصالح أحيانا بين الأعداء .[1]

خامسا: الثقافة السياسية

تعتبر الثقافة السياسية محددا بارزا في توجيه السياسة الخارجية فهي تؤثر في التوجه العام وتقيد حرية القائد السياسي في اتخاذ القرار الخارجي ,وهي تمثل البعد الذاتي والاجتماعي للعملية السياسية ,كما أنها تلعب دورا في وضع حدود ودعامة للاختيارات السياسية المتاحة للقائد السياسي ,فالمجتمع الجزائري اكتسب الثقافة السياسية من التجربة الاستعمارية المريرة بحيث أصبحت لديه صورة معادية للتدخل الخارجي وهذا ما أكدته مبادئ الدبلوماسية الجزائرية في دعمها لحركات التحرر ومناصرتها للقضايا العادلة وتقرير المصير.[2]

المطلب الثالث: نبذة عن إفريقيا

لقد شهدت دول افريقية عديدة منذ استقلالها طائفة هائلة ومنوعة من الصراعات والنزاعات حتى أصبحت ظاهرة عدم الاستقرار السياسي احد الأمراض المنوط في القارة ,بحيث نجد أسباب هذه النزاعات منها الاقتصادية والسياسية وطبيعة بيئتها, كما لا ننسى الاختيارات السياسية للسلطات الحاكمة في الدول الإفريقية.

---

[1] زعيتري يوسف, **السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الدول العربية 2011-2016** , مذكرة ماستر, (جامعة الجلفة, كلية الحقوق والعلوم السياسية ,قسم العلوم السياسية ,2017) ,ص43.

[2] نفس المرجع ,ص43.

الفرع الأول: توزيع السكان في إفريقيا

تتميز إفريقيا بوجه عام بالكثافة المنخفضة والتي تدور حول **35 نسمة كيلومتر المربع** وكذالك الحال في عدد كبير من دولها ,فهناك دول تقل الكثافة العامة عن **10 نسمات كيلو متر المربع** ,مثل ليبيا ,الجزائر ,مالي, النيجر ,انغولا ,الغابون, الكونغو الديمقراطية ,الزائير ,جمهورية إفريقيا الوسطى...

وإذا كانت الكثافة المنخفضة في الشمال تعود إلى امتداد الصحراء على نطاق واسع كما في ليبيا والجزائر ومالي والنيجر ,فهي تعود في وسط إفريقيا لكثافة الغابات والمناخ وأمراض المناطق الحارة وتجارة الرقيق. [1]

فيأخذ نمط توزيع السكان في غرب إفريقيا وضعا خاصا, حيث يتركز السكان في نطاقين واضحين في الجنوب والشمال ,بينما يتذبذب السكان فيما بين النطاقين, ففي الجهات الساحلية قامت إمارات وممالك قبل ظهور الاستثمار مثل مملكة الاشانتي في غانا واليوربا في نيجيريا ,كذالك قامت في الشمال إمارات الإسلامية كمالي وغيرها معتمدة بذالك على التجارة ,أما نطاق مابين الجنوب والشمال فهو متذبذب فيرجع ذالك إلى تجارة الرقيق التي استمرت قرابة ثلاث قرون في الجهات الساحلية, وكان موردها ظهير الساحل أي نطاق الأوسط فكانت القبائل تلجا للهضاب الشمالية للحماية من هجمات القبائل الجنوبية التي كانت تسعى للحصول على الأسرى ليباع الرقيق.[2]

فكان النطاق الأوسط محور المواجهات بين الشمال والجنوب, فإذا علمنا أن هذا الانقطاع في التوزيع الجغرافي يتبعه انقطاع اثنولوجي, الجنوب زنجي وثني مسيحي والشمال مسلم أدركنا سر والصراعات التي أعقبت استقلال كل من نيجيريا وغانا والكاميرون .وكثيرا ما تتجاور الدول الإفريقية في المعمور بمعنى أن تكون الأقاليم المرتفعة الكثافة على جانبي الحدود وغالبا ما يكون التجانس السكاني وقبلي كما هو الحال في التجمع السكاني في شرق شمال وجنوب بحيرة فيكتوريا, ناهيك عن تلك التجمعات التي تركزت في جنوب تشاد والنيجر ومالي ونظيرتها في شمال نيجيريا والتوغو, مثل هذه الحدود خططت بواسطة القوى الاستعمارية دون أدنى اعتبار للبشر الذين فرضت عليهم.[3]

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي, مرجع سابق, ص43.

[2] نفس المرجع, ص53.

[3] محمد عبد الغني سعودي, **قضايا افريقية**, الكويت: عالم المعرفة ,1980 , ص34.

الفرع الثاني: الحدود السياسية في إفريقيا:

بات معروفا أن غالبية الحدود الإفريقية هي حدود مفروضة أو موضوعة بإرادة خارجية ,وضعتها القوى الأوروبية خلال العقدين تبعا مؤتمر برلين **1889**, أما قبل الاستعمار الأوروبي للقارة الإفريقية فلم تكن هناك حدود بالمعنى المتعارف عليه في وقتنا الراهن, وكان البناء السياسي الوطني كقيام مماليك معينة من السكان الأصليين كان يفصلها عن بعضها تخوم كان تكون أراضي غير مسكونة أو مناطق في شكل مستنقعات وكان من نتائج وضع الحدود أن أصبحت تمر أحيانا في ارض القبلية الواحدة ويرجع هذا لاعتبار, عدم اتفاق الطرفين الأوروبيين بسبب من الأسباب أو لتغلب مصلحة اقتصادية إستراتيجية.[1]

وأصبح من الصعب بعد أن خططت الحدود على أساس استعماري, أن تتغير تلك الحدود, ,وحالة غامبيا خير دليل على بقاء دولة ليس لها ما يبرر وجودها أساسا فمساحتها **4000ميل** مربع وسكان يبلغون نصف مليون نسمة ,وتمتد غامبيا بمسافة **200ميل** على طول نهر غامبيا ولكنها لا تبلغ حدود هذا النهر الصغير في أي مكان منه, ولا تبلغ منابعه التي تقع في غينيا المجاورة وهي في نفس الوقت لا يتعدى عرضها **22 ميلا.** ورغم سلبيات كل هذه الحدود الاستعمارية فهي متفق عليها كأطر للوحدات السياسية المستقلة سيادتها داخلها.[2]

المبحث الثاني : نظرية الدور في الدبلوماسية الجزائرية

يعد مفهوم الدور من المفاهيم الأساسية التي استخدمتها أدبيات السياسة الخارجية, لفهم قرارات وسلوكيات الدول وغيرها من الفاعلين الدوليين, فتهتم نظرية الدور بدراسة السلوك وذالك بتركيز على متغير الدور في ميدان السياسة الخارجية, حيث صانعي القرار الخارجي يتخيل أن دولته ملزمة بتبني وانجاز بعض المهام على مستوى الدولي والإقليمي, وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث بحيث ندرج فيه ماهية ونشأة نظرية الدور كما سنتطرق أيضا للأدوار الإقليمية للدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا,والمحددات التي تحكمها للعب الأخيرة.

---

[1] محمد عبد الغني سعودي ,مرجع سابق ,ص35.

[2] نفس المرجع, ص 37..

المطلب الأول: ماهية نظرية الدور

نظرية الدور هي إحدى الأدوات التحليلية التي يمكن من خلالها فهم وتفسير وحتى التنبؤ بالأدوار الإقليمية لوحدات معينة, بحيث برز هذا المفهوم بداية في العلوم الاجتماعية وتطور حتى الصق بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية.

الفرع الأول: نشأة وتطور نظرية الدور

برز مفهوم الدور أساسا بالعلوم الاجتماعية والنفسية وظهر مع ظهور التطورات المعرفية والمنهجية التي شهدتها العديد من العلوم الاجتماعية نتيجة للملاحظة العملية التي تبنت أن كل فرد من المجتمع له دور معين يضطلع به ويوصف بنظرية الدور.

فيعرف " **بروس بيدل** "نظرية الدور ب " العلم الذي يهتم بدراسة السلوكيات التي تميز الأشخاص ضمن ظروف معينة ومع عمليات متنوعة يفترض أنها تنتج تلك السلوكيات وتفسيرها وتؤثر عليها ".[1]

ومع النجاح الذي حققته نظرية الدور في تحليل سلوكيات الفرد في الحياة الاجتماعية حاول بعض الباحثين في علم السياسة استخدامه في تحليل الظواهر السياسية ,حيث قام " **كال هولستي**". بكتابة مقال عام 1970 بعنوان " **تصورات الدور القومي في دراسة السياسة الخارجية** " , وأكد فيها على أن سلوك الدولة على المستوى الخارجي يحدده تصور صانع السياسة الخارجية للأدوار الدولة على المستوى الخارجي والذي تحدده مجموعة من العوامل والظروف, كما تناول نفس الموضوع "**ستيفن وولكر**" بمقاله المعنون **ب: تصورات الدور القومي والنتائج النسقية** " والصادر عام1979 ,حيث تطرق إلى الأدوار الوطنية التي تعرف حسبه بأنها تصورات واضعي السياسات الخارجية لمناصب دولهم في النظام الدولي.[2]

الفرع الثاني: تعريف نظرية الدور

اختلف مفهوم الدور باختلاف الرؤى وذالك نتيجة انه مفهوم غامض ومتباين شانه شان المفاهيم المتداولة في العلوم الاجتماعية, ويمكن تصنيف مختلف التعريفات لمفهوم الدور في نطاق ثلاث مدارس رئيسية هي:

---

[1] سفيان صخري "**اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية**" ج2, جريدة اليوم الجزائرية, عدد: 2776, 27 مارس 2007 مارس 2007,ص 8.

[2] نفس المرجع, ص9.

أولا: المدرسة النفسية

وصل مفهوم الدور في المدرسة النفسية بفضل الجهود التدريبية المختلفة للعديد من علماء النفس الاجتماعيين الذين ركزوا على العلاقة التفاعلية بين الفرد والدور, وكان في نقد مجتمع "**جورج –هـ–مي** " في إطار جهود جامعة شيكاغو من عشرينيات القرن الماضي, حيث قدم تحليل التصنيفات المهنية وشبه المهنية لتتواصل الجهود في الثلاثينيات والأربعينيات باستخدام مفهوم الدور في تحليل سلوك الشخص المتبادل ومن بينهم " **موريتو**" **1934**, الذي قام بتوظيف الدور كأداة للعلاج النفسي والتدريب على الدور.[1]

1–**تعريف بارسونزا** :" يمثل الدور قطاع من النسق التوجيهي الكامل للفرد, فهو منظم حسب التوقعات المرتبطة بالمستوى التفاعلي ومندمج في مجموعة خاصة من المعايير والقيم التي تحكم هذا التفاعل مع واحد أو عدة ادوار تشكل مجموعة من التفاعلات والسلوكيات المتكاملة ".

2–**تعريف ليفي:** " الدور هو بمثابة مركز متميز في نطاق بنيان اجتماعي معين ".[2]

3–تعريف القاموس الفرنسي **لاغووس** بأنه " الوظيفة والتأثير الذي يمارس ومنه الحصول على دور مهم في قضية معينة".[3]

ثانيا: المدرسة الاجتماعية

تنهي التحليلات التي جاءت بها المدرسة الاجتماعية في نظرتها للدور بالتركيز على العلاقة بين وظيفة النظام الاجتماعي وبين سلوك الأفراد الذين يشكلون هذا النظام, ويشير" **بارك**"**1926** ,احد مؤسسي هذه المدرسة أن كل شخص يلعب دورا دائما في كل مكان ومن خلال هذا الدور يمكن أن نعرف أنفسنا وبعضنا البعض.[4]

حيث يرى " **بيدل:** " دليل سلوك مميز شخص أو مكانة أو منظومة من المعايير والتوصيفات والقيم والتصورات لسلوكيات شخص أو مكانة اجتماعية".

---

[1] لهراوة سعاد, **معوقات الدور الجزائري في حل النزاع المالي**, رسالة ماستر, (جامعة ورقلة, كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم دراسات أمنية وإستراتيجية ,2015)ص ص4,5.

[2] نفس المرجع ,ص 6.

[3] Dictionnaire de francais la rousse.maury.eurolivres.manchechecourt.2005 p376 .

[4] نفس المرجع ,ص7.

أما " **لينتون**" يركز على الدور الاجتماعي الذي يلتزم سرعات معينة محددة من طرف المجتمع, كما يربط بين مفهوم الدور والمكانة, بحيث انه يرتبط بشكل كبير بالبعدين الانثروبولوجي والاجتماعي الذي يكز على الحقوق والواجبات, أي على التوقعات المعيارية المرتبطة بالأوضاع السائدة ضمن هيكل اجتماعي.

فتعريف نظرية الدور يقوم على النظر بمنظومة الأفكار والقيم ومختلف المعايير التي تميز الهياكل المجتمعية كأساس لتحديد الدور الذي يقوم به كل فرد في المجتمع, والوظائف والمهام التي تتطلبها المكانة الاجتماعية وما هو ملاحظ أن بداية توظيف نظرية الدور في الدراسات السياسة الخارجية والعلاقات الدولية يمثل في محاولات علماء النفس والاجتماع توسيع نطاق تطبيق نظرياتهم النفسية القائمة على مفهوم الدور لتشمل العلاقات الدولية وتحليل سلوك القادة الدوليين في إطار التعامل مع القيادات السياسية كحالات مرضية تحتاج إلى علاج نفسي, فمثلا بدا "**موريني**" و "سارين" مع بداية الثلاثينيات والأربعينيات استخدام مفهوم الدور لتوظيف مداخل التحليل النفسي لدراسة السلوك الدولي, في إطار التأكيد على أهمية الشخصية وتأثيرها في النظام الدولي.[1]

وتمثل دراسة "**هولستي**" **1970** علامة فارقة في تصورات الدور القومي ودراسة السياسة الخارجية, إذ نشأت محاولات التوظيف المنهجي لنظرية الدور في دراسة العلاقات الدولية, باستيراد مفاهيم ونظريات الدور من علم الاجتماع والحقول المعرفية الأخرى, وربطها بأدبيات العلاقات الدولية القائمة, وهذا ما طرحه "**هولستي**" في إطار توظيف نظرية الدور في العلاقات الدولية, بحيث نظر إلى القرارات الدولية وأفعالها كادوار فعلية أو محققة, تعبر عن أداء ادوار السياسة الخارجية كما تحددها التصورات أو الادراكات الذاتية لصناع القرار بما ينبغي, أن تكون عليه ادوار دولهم, فحسب "**هولستي**" أن الدولة تلعب دور فاعل في حدود نطاقها. [2]

فالدور الخارجي للوحدة الدولية ثلاث أبعاد رئيسية هي: [3]

---

[1] سفيان صخري, مرجع سابق,ص14.

[2] نفس المرجع ,ص16.

[3] طيبي محمد, مسعودي تونس " **اقتراب الدور في السياسة الخارجية** " ملتقى حول : اقتراب الدور , جامعة تلمسان, كلية الحقوق والعلوم السياسية, يوم مارس 2015, ص11.

1-تصور صانع السياسة الخارجية بمركز الوحدة في النسق الدولي ويقصد بذالك تصوره للمجالات الرئيسية التي تتمتع الوحدة فيها بنفوذ ودرجة التي تتمتع بها الوحدة ,فقد يتصور صانع القراران المجال الرئيسي لدوره هو على المستوى الإقليمي أو العالمي, وفي كل مستوى يقدم تصورا لدرجة النفوذ المتوقعة.

2-تصور صانعي القرار الخارجي للدوافع الرئيسية للسياسة الخارجية للوحدة الدولية وتفاوت تلك الدوافع لدوافع تعاونية أو صراعية, فالأول دور الوساطة والثاني المعادي للاستعمار.

3-توقعات صناع السياسة الخارجية لحجم التغيير المحتمل في النسق الدولي نتيجة أداء الوظيفة ما في النسق,فهناك ادوار تتضمن التغيير الكلي للنسق الدولي وادوار أخرى تنصرف إلى استمرار الوضع الراهن.[1]

وما يوضحة "**هولستي**" بإلزامه لطابع الجزئية في دراسته للتصورات الذاتية للأدوار, بسبب الفوضى وغياب الانتظام المميز للنظم الاجتماعية المستقرة, وبه فتح المجال إما ظهور دراسات متعددة في السبعينيات والثمانينات, بحيث استخدمت نظرية الدور في دراسة السياسة الخارجية وذالك في إطار الاستفادة من قابلية مفاهيم الدور, لتوظيف على مستويات متعددة, فظهرت دراسات سعت لتقديم مستويات جديدة لتحليل التصورات الداخلية للدور, من خلال تحليل توقعات الرأي العام ووسائل الإعلام وتوجهات النخب والاهتمام بدراسة التوظيفات والتوقعات الخارجية الرسمية وغير الرسمية للأدوار, والمقارنة بين التصورات الذاتية والخارجية, وتطوير تصنيفات جديدة للأدوار واختيار العلاقات بين تنوعات الأدوار وسلوك الدول.[2]

ومن بين الإطارات التحليلية لدراسة دور السياسة الخارجية للدول العربية, توظيف أربعة جوانب رئيسية هي البيئة الداخلية, وتشمل العامل الجغرافي والسكان والهيكل الاجتماعي والمقدرات الاقتصادية والعسكرية والإطار السياسي وتوجه السياسة الخارجية وعملية صنع القرار وهيكلها ووحدات القرار الرئيسية وسلوك السياسة الخارجية, وإذا كان هذا الإطار أضاف هيكل عملية صنع القرار, إلا انه لم يركز بشكل مباشر على عنصر التو ضيفات الخارجية ومصادرها, وذالك رغم تكرار الإشارة إلى هذا البعد وأهميته في ثنايا التحليل والدراسات المطبقة للنظرية, لاسيما نتيجة حساسية الدول العربية لهذه التو ضيفات بالنظر, إلى طبيعة وضعها في الهيكل النظام الدولي الذي يزيد من حضور معضلة الموازنة بين المساعدات الخارجية. [3]

---

[1] طيبي محمد, مسعودي تونس ,مرجع سابق, ص25.

[2] نفس المرجع, ص26

[3] عبد القادر **دندن** " **الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب أسيا بين الاستمرار والتغيير 1991-2006** " رسالة ماجستير ,(جامعة باتنة, كلية الحقوق والعلوم السياسية , 2008), ص24.

الفرع الثالث: نظرية الدور والسياسة الخارجية

مع ظهور الثورة السلوكية في النصف الثاني من القرن الماضي, عرف علم السياسة تطورات ملحوظة خاصة في الجوانب المنهجية بالعمل على الاستفادة من التطورات المنهجية والتحليلية في بقية العلوم الطبيعية ,فتمت استعارة العديد من المفاهيم من فروع علمية والمطبقة في فرع العلاقات الدولية, إلا وهو مفهوم الدور ,الذي شهد بدايته الأولى في ضل دراسات علماء الاجتماع وعلم النفس والانثربولوجيا, إلا أن مفهوم الدور بدا يطرح في سياق السياسة الخارجية على نحو متعدد التعريفات والإبعاد, وذالك تعبيرا عن غياب الاتفاق على تعريف مفهوم الدور في علم الاجتماع واختلاف منظورات ومداخل دراسة العلاقات الدولية, بحيث يوضح "**فيليب بيريستر**" صعوبات تطبيق مفهوم الدور في مجال السياسة الخارجية بالنظر إلى عدم وجود اتفاق أكاديمي حوله, كما رصد فيليب ستة معاني على الأقل للمفهوم, كما ورد في أدبيات العلاقات الدولية وخطابات صناع القرار.[1]

فالدور قد يفهم بمعنى الإسهام أو الوظيفة ,التأثير والنفوذ, جزء من مخطط اكبر أو تعبير عن مسار للحركة أو السلوك أو مجموعة قرارات في إطار سياسة معينة أو بوصفه تعبير مكانة, وأخيرا قد يفهم الدور على انه السلوك المتوقع بناءا على قواعد مكتوبة أو غير مكتوبة وهو المعنى الأقرب لذالك المستخدم في أدبيات علم الاجتماع, فمفهوم الدور له بعد اجتماعي –سيكولوجي بالدرجة الأولى وهو أمر يتعلق بالفرد ولذالك فان سحب هذا المفهوم نحو السياسة في معالجة دور الدولة كوحدة بين مجموعة دول يعطي الدالة المشتركة انطلاقا من منهج سلوكي على اعتبار أن الدولة تعبر على إرادتها عبر سلوك سياسي خارجي.[2]

ولذالك يعرف الدور من منظور سياسي وفي إطار السياسة الخارجية عموما بأنه "احد مكونات السياسة الخارجية وهو ينصرف إلى الوظيفة أو الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة وذالك سعيا لتحقيق أهداف سياستها الخارجية.

المطلب الثاني: تحليل الأدوار الإقليمية في النظام الإقليمي

لا يمكن لأية دولة تجاهل محيطيا الخارجي سواء كان ذلك على مستوى الجوار الإقليمي المباشر أو المستوى الدولي عموما، لأن سياساتها واستقرارها الداخليين لا يتعلقان ببيئتها الداخلية فقط, بل بما يحدث

---

[1] عبد القادر **دندن** مرجع سابق, ص26.

[2] نفس المرجع ,ص29.

أيضا في محيطيا الخارجي من تحولات تمسها بالضرورة ,من اجل تحقيق مكاسب تعكس القدرات التي تمتلكها الجزائر وتخدم مصالحها وقضاياها على المستوى الإقليمي, فالمحيط الإقليمي ساحة تفاعل حساسة لمختلف الدول سواء تعلق الأمر بتحقيق الاستقرار الأمني والتنمية الاقتصادية أو تفادي عوامل الاضطراب والتوتر، ولهذا ترسم الدولة سياستها تجاه جوارها الجغرافي من خلال تحديد دورها اتجاهه ,وتحديد الأهداف المراد تنفيذها وتحقيقها في هذا المستوى، وهذا ما يساعدنا في فهم الأدوار الإقليمية للدول من حيث ما يؤثر فيها و ما يحدد مجالها وأهدافها وتصوراتها.

الفرع الأول: السياسة الإقليمية ومقومات الدور الإقليمي

تعتبر السياسة الإقليمية في الغالب النمط الذي تعتمده الدول في سياساتها الخارجية إزاء الدول الأخرى وخاصة دول الجوار الإقليمي التي تشترك معها في رابطة الانتماء المشترك للإقليم, فأهداف وغايات الدول القومية تحدد مسبقا موقف الدول وسياساتها الإقليمية داخل النظام الإقليمي* المنخرطة فيه .[1]

أولا: تعريف السياسة الإقليمية

استنادا لما سبق فان السياسة الإقليمية هي السلوك السياسي الذي يصدر عن وحدة أو اكتر من الوحدات السياسية والتي تعبر في أهداف ومصالح محددة ضمن إطار الوحدات الأخرى في الإقليم.فيرى "**الياس الحديثي**" بضرورة الأخذ في الاعتبار نمط السياسات الإقليمية لبعض الدول بأنها تأخذ منحى تصارعي بدلا من أن تأخذ منحى تعاوني وذالك يعود إلى طبيعة القضايا التي يثار الخلاف حولها قد تكون قضايا [2] اقتصادية أو سياسية أو إيديولوجية ,وحسبه فان في ضوء استمرار المصالح والقضايا الإقليمية تتحدد أدوات السياسة الإقليمية وتشكل التحالفات التي تقوم بين دول الإقليم والأسس التي تستند إليها ,ومدى الاستقرار فيها الذي يستند أصلا إلى نظام والاتصال السائد بين دول نظام إقليمي يعيش ضمن بيئة دولية أوسع , بها محدداتها وعلى هذا الأساس تأخذ السياسة الإقليمية في نظر" **الحديثي** "منحنيين:

---

* يستعمل مصطلح **النظام الإقليمي** على أساس انه تجميع لدول متجاورة أو متقاربة تنتمي لإقليم جغرافي معين, فيها من الخصائص التفاعلية ما يميزها عن غيرها من الأقاليم, فهو تجمع لعدد من الدول القومية المتجاورة يجمع فيها إطار تفاعلي مميز ويشكل مرحلة وسطى بين الدول القومية والنظام الدولي من منطلق وجود قيود بنيوية ونظامية مستمدة من سياسات وخيارات الدول التي تقع ضمن الإطار الجغرافي الواحد, ويعرفه **الياس الحديثي** على انه: "مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد تربطها عوامل المصلحة والولاء, بحيث تقيم على أساس تعاملها الإقليمي على الشعور بالتميز والتعاون والتكامل في مجالات الأمن والاقتصاد, فهو أسلوب للممارسة إذ في التعامل بين الدول المختلفة التي تنتمي إلى إقليم واحد.

[1] سليم شيخاوي " **الوظيفة الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي على ضوء التحولات الدولية الجديدة** "رسالة ماجستير ,(جامعة الجزائر ,قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية, 2001), 29.

[2] نفس المرجع, ص30.

1-السلوك الصادر عن مجموع وحدات أو دول الإقليم إزاء موقف ما داخل أو خارج الإقليم معبرا عنه من خلال الهيكل التنظيمي للإقليم الذي يعبر عن آلية صنع القرار الإقليمي.

2-هو سياسة الجزء إزاء الكل, حيث تتحدد سياسة الدول الإقليمية وفقا لطبيعة برامج تلك الدول ومبادئها وأهدافها وطبيعة متغيرات الموقف.[1]

ثانيا: الدور الإقليمي ومقوماته

تسعى الدول من خلال انخراطها في تنظيمات إقليمية إلى لعب دور معين يتناسب مع مصالحها القومية لتحقيق أمنها واستقرارها بغية اكتساب منافع أخرى, ويتحدد هذا الدور حسب القدرات المادية ونسب قوتها السياسية والاقتصادية والعسكرية ودرجة تأثيرها في محيطها الإقليمي, فالدول تختلف عن بعضها البعض في رسم المصالح والأهداف, كما تختلف في سلوكها السياسي الخارجي باختلاف طبيعتها بين القوى العظمى ودول كبرى ودول صغيرة, فيكون الدور الذي تؤديه مختلف بين دور فاعل أو متوسط الفاعلية أو قليل الفاعلية او معدوم الفاعلية. فالدور يتحدد وفق السلوك السياسي الخارجي للدول ,وتبعا لمصالحها وأهدافها وقدراتها المادية والمجتمعية وموقعها الجيوسياسي والتوازنات الإقليمية والدولية, وباعتبار أن القوى الدولية تتغير مراكزها من حيث الأهمية في العلاقات الدولية تبعا لاختلاف القدرات والتوازنات فان الوظائف والأدوار تصبح غير ثابتة.[2]

أما فيما يخص الدور القومي للدولة ضمن المحيط الدولي فيعنى هذا الدور" إدراك صناع السياسة الخارجية لموقع بلدانهم في النظام الدولي والسعي لتحديد القرارات والالتزامات والأحكام والأنشطة المناسبة لدولهم, والأدوار التي ينبغي أن تقوم بها على أسس ثابتة في النظام الدولي أو في النظم الإقليمية". لذالك فان تعريف الدور القومي للدولة يمر عبر مراحل هي: [3]

-مرحلة الاستكشاف للموقف.

- مرحلة تحديد الدور الإقليمي للدولة في ضوء الثوابت التي على رأسها ترسم السياسة الخارجية

- مرحلة التكيف الدور الإقليمي مع طبيعة المتغيرات المحيطة بالبيئة او المؤثرة في القدرات المادية والمجتمعية لدولة صانع القرار, ويعني ذالك أن يكون الدور مكافئا للموقف .

---

[1] جميل مطر,على الدين هلال, **النظام الإقليمي العرب .دراسة في العلاقات السياسية العربية**, بيروت: (د,د,ن), 1983,ص20.

[2] سليم شيخاوي, مرجع سابق, ص ص35,36.

[3] نفس المرجع, ص36.

– مرحلة تحديد القيمة التي تقترن بالدور, بمعنى إن الدور القومي يستجد في ضوء إدراك صناع السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم إقليميا ودوليا.

فيرى "**الحديثي**" أن الدور الذي تلعبه الدولة إقليميا ودوليا يعتمد على تفاعل مجموعة من المتغيرات المادية والمجتمعية التي تشكل عناصر القدرات القومية والتي بدورها تشكل المقومات الأساسية للدور وأبرزها:

ا–المتغيرات الجغرافية.

ب–الموارد الاقتصادية الطبيعية والبشرية.

ج–المتغيرات المجتمعية وما يتصل بها من قيم ثقافية وتقاليد اجتماعية وتجارب تاريخية تؤثر في تكوين الرأي العام والجماعات الضاغطة والإطار الاجتماعي للنظام السياسي وما يتعلق به من أحزاب وإيديولوجيات وإرادات. وتفاعل هذه المتغيرات يحدد طبيعة القوة والقدرة التي على ضوءها يدرك صانع القرار انجاز الدور الإقليمي والدولي وتحقيق أهداف سياساتهم الخارجية عبر سلوك سياسي يصدر من دولة تؤثر في دولة او مجموعة دول أخرى, وهنا يبرز القائد السياسي في إدراك علاقة التفاعل بين مقومات دولته المادية والمجتمعية ودورها على الصعيد الخارجي, ومدى توظيفه لقدرات دولته في ضوء المتغيرات الخارجية الناشئة من المحيط الخارجي.[1]

وتأسيسا على ذالك فان العلاقات الإقليمية تحدد طبيعة الدور إذ كانت علاقات متوازنة أو تبعية, فالدور الإقليمي الذي تمارسه قوة إقليمية ما, يختلف من حيث التأثير ويرجع ذالك في نظر "**هاني الحديثي**" إلى عاملين أساسيين:

ا–القدرات الذاتية من مقومات مادية وموارد اقتصادية طبيعية وبشرية وعوامل جيوسياسية وقيم اجتماعية ثقافية, والتي يركز عليها السلوك الخارجي لتلك القوة, الأمر الذي يحدد أدائها على الصعيد الإقليمي والدولي وتبعا لذالك يحدد فعلها ومدى تأثيرها في القوى الأخرى الإقليمية , قوة أو ضعفا حسب طبيعة القدرات التي تمتلكها تلك القوى.

ب–العلاقة بين الدور الإقليمي لقوة إقليمية والقوى الدولية التي تستند إليها وفقا لمفهوم المصالح المشتركة وطبيعة تلاقي المصالح والاستراتيجيات.[2]

ومن هاذين العاملين يتم تحديد مجالات ومرتبة كل دور إقليميا أو عالميا, تابعا أو مستقلا..

---

[1] جميل مطر وعلى الدين هلال, مرجع سابق, ص15.

[2] سليم شيخاوي , مرجع سابق , ص37.

الفرع الثاني: نظرية الدور الإقليمي

ترجع جذور نظرية الدور الإقليمي من حيث الممارسة إلى فلسفة السياسة النازية التي ترى أن لكل دولة مركزية مجالا حيويا تلعب فيه دورا بحكم تاريخها وجغرافيتها ,وان لهذه الدولة أن تسيطر عليه بالغزو المسلح للأقاليم إن لم تكن بممارسة النفوذ السياسي ,وذالك حسب الفكر الألماني الذي اقر بعضوية الدولة وضرورة زحزحة حدودها لتشمل أراضي تتناسب مع متطلباتها الجغرافية ,ويصطلح على السياسات التي تمارسها الدول في حدود النظم الإقليمية التي تنتمي إليها أو المجاورة لها في السياسة الإقليمية, ويمكن أن تعرف على أنها: السلوك السياسي الذي يصدر عن وحدة أو أكثر من الوحدات السياسية والتي تعبر عموما عن أهداف ومصالح محددة ضمن إطار الوحدات الأخرى في النظام الإقليمي ,انطلاقا من تركيبات الاهتمامات والمحددات الإقليمية وضمن إطار التفاعل الإقليمي.[1]

ويختلف نمط السياسات الإقليمية من حيث الطبيعة, بحيث هذا النوع لبعض الدول قد يأخذ, منحى تصارعي بدلا من المنحى التعاوني, وذالك يعود إلى طبيعة القضايا التي يثار الخلاف حولها, ومن ذالك يمكن تحديد مجال السياسة الإقليمين من المستويين:

-**المستوى الأول:** هو السلوك الصادر عن مجموع وحدات, أو دول الإقليم إزاء موقف ما ,سواء داخل الإقليم أو خارجه, معبرا عنه من خلال الهيكل التنظيمي للإقليم الذي تمثل آلية صنع القرار الإقليمي.

-**المستوى الثاني:** هو سياسة الجزء اتجاه الكل, أو بعبارة أخرى سياسة دولة إزاء إقليم, حيث تتحدد سياسة الدول الإقليمية وفقا لطبيعة برامج تلك الدول ومبادئها وأهدافها وطبيعة كل المتغيرات المؤثرة في الموقف, وهنا تتبين سياسات الدول الإقليمية تبعا لاختلاف المبادئ والأهداف فضلا عن اختلافات الإرادات والقدرات.[2]

بحيث أن الدول تختلف عن بعضها البعض من حيث تركيب المصالح والأهداف, واختلافها في التكوين والقدرات المادية والمجتمعية, وغيرها وبتالي الاختلاف في سلوكها الخارجي بشكل يعبر عن الاختلاف في الدور المنوط إليه, بحيث اهتمت الدراسات الخاصة بالأدوار الإقليمية إلى الاهتمام بالأدوار التي تلعبها القوى

[1] عبد القادر دندن, مرجع سابق ,ص11.

[2] نفس المرجع, ص12.

الإقليمية من حيث مدى احتمالية قدرتها على التحكم في القطاع المركزي للنظام الإقليمي والتي تؤثر في العلاقات فيما بينهم, وذالك حسب قدراتها وإمكانياتها وتحالفاتها الإقليمية والدولية.

وحسب نموذج "**دافيد مايرز**" لدراسة الهيمنة الإقليمية فقد وضح ثلاث أنواع من الفواعل داخل القطاع المركزي ويصنفها كالأتي:[1]

1-المهيمن الإقليمي: وهي الدولة التي تمتلك أو في طريقها لامتلاك مصادر القوة للتحكم في النظام الإقليمي.

2-المساوم: هو الفاعل الثاني الذي يمتلك قوة كافية للمساومة بفاعلية مع الدول المهيمنة في النظم الإقليمية, بحيث يكون كل طرف له القدرة المعنوية والمادية للهيمنة والسعي لها وان يجعل ضريبة ممارسة الهيمنة باهظة.

3-الموازن: وهي مجموعة من الدول أو دولة واحدة, تكون فاعلة في النظام الإقليمي وقد لا تقل من الناحية المادية عن قوة الدولة المساومة, ولكنها من منظور الدور تقوم بمهام مختلفة داخل النظام,كما أنها عرضة لإغراء مستمر من طرفي التحالف ويتوقف التوازن في النظام الإقليمي بشكر كبير على قوة الدول الموازنة ومدى رغبتها في القيام بمهام الوساطة.

فالدور الذي تلعبه قوة إقليمية معينة يختلف تأثيره وفقا لقدراتها المادية والمجتمعية, والمرتكزة على سلوك السياسي الخارجي لتلك القوة, وهو الأمر الذي يحدد أدائها على الصعيد الإقليمي والدولي وما مدى تأثيرها على القوى الإقليمية, وكذالك إدراك تصورات صناع القرار, فامتلاك مقومات القوة سواء المادية أو غير المادية لا يفي بالضرورة للعب دور إقليمي فاعل, إلا ادا كانت هناك إرادة القائد عند الدولة, لتستطيع بذالك أن تؤدي هذا الدور,أي امتلاك الدولة القائد إرادة القائد مما يؤهلها للعب الدور المطلوب لقيادة هذا النظام الإقليمي.[2]

---

[1] عبد القادر دندن, مرجع سابق, ص13.

[2] محمد السعيد إدريس, **تحليل النظم الإقليمية**, ط1, القاهرة: مركز الدارسات السياسية والإستراتيجية، 2002, ص30.

الفرع الثالث: الأدوار الإقليمية للدبلوماسية في النظام الإقليمي

من منطلق المتغيرات التي تتحكم في نظرية الدور من موقع جغرافي ومكانة دولية على المستويين الإقليمي والدولي, والقدرات السياسية والاقتصادية والثقافية للدولة التي تضطلع بها للعب دور ما, فترتبط هذه الأدوار على الصعيد الإقليمي سواء في تعاملها مع النظام الإقليمي ككل أو في تعاملها الثنائي مع دول الإقليم كل على حدة كما يلي:[1]

أولا: الحليف المخلص

يلتزم صانع السياسة الخارجية بتأييد مطلق لسياسات دولة أخرى داخل الإقليم الذي تنتمي إليه الدولة سواء السياسات الداخلية أو الخارجية من هنا يصبح حليفا مخلصا.

ثانيا: القائد الإقليمي

بحكم القوة المادية ومصداقية الدولة على المستوى الخارجي مقارنة مع بقية الدول الأخرى التي تنتمي إلى المنطقة نفسها, تحاول بعض الدول قيادة الإقليم الذي تنتمي إليه سواء عن طريق التأثير المباشر أو غير المباشر في الأنظمة السياسية للدول المجاورة.

ثالثا: المدافع الإقليمي

تقوم الدولة بدور الدفاع على مكتسبات دول الجوار الجغرافي من استقلال وسيادة وطنية في مختلف المنابر الإقليمية والمحافل الدولية, وذالك بحماية المنطقة من أي عدوان خارجي يمكن أن تتعرض له.

رابعا: قائد التكامل الإقليمي

يتصور صانع السياسة الخارجية أن دولته مسؤولة عن توحيد مجموعة الدول التابعة للإقليم الذي تتواجد فيه الدولة في دولة واحدة.

[1] عبد القادر دندن, مرجع سابق, ص ص 48,47.

خامسا: المستقل النشيط

يعني وجود دولة تتصف بالحياد وعدم الانحياز, لأي طرف من أطراف الأزمة, لكن ذالك لا يشكل عائقا أمام دورها النشط والهام على المستويين الإقليمي والدولي, خاصة وان الحياد الايجابي في وقت الأزمات يكسب هذه الدولة ثقة ورضا الأطراف المتصارعة.

وأخيرا تفيد نظرية الدور في تحليل وتبسيط الواقع الدولي وتحليل الأدوار الإقليمية التي تنتهجها الدول في جوارها الإقليمي, مما يستدعي لها أن تلعب مختلف الأدوار وذالك حسب مصادر قوتها, وما ينتج عنه التداخل في المصالح والسياسات بين الوحدات المهيمنة على النظام الإقليمي وتنوعها بين تصارعية وتعاونية.

النتائج و الاستخلاصات

نستخلص مما تقدم ما يلي :

-صنعت الدبلوماسية الجزائرية مبادئ ثابتة والتي لا يمكن المفاضلة بينها ,على غرار عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ووقوفها دائما مع حق الشعوب في تقرير مصيره ومرافعاتها من اجل القضايا العادلة في العالم دون التخلي عن لعب دور فعال في الأزمات الدولية خاصة الإقليمية والعربية .

-إن استبطان الدور الجزائري في الفضاء الجيوسياسي وخصوصا مع تنامي الأزمات والتهديدات الأمنية في القارة ,يجعلنا في أمس الحاجة إلى محاولة رصد مدى توظيف الجزائر لنظرية الدور كمحدد مهم في العلاقات الدولية الراهنة تجاه العمق الإفريقي.

-نظرية الدور كمعطى استراتيجي في العلاقات الدولية تتحدد بعناصر الصراع والاستقرار التي تمثل عنصر القوة والتأثير في العمق الاستراتيجي والجيوبوليتيكي .

-تصور صانع القرار الخارجي للدوافع الرئيسية لسياسة الوحدة الدولية وتفاوت تلك الدوافع بين دفاعية صراعية وتعاونية حسب الوضع القائم ,كما تتحدد حسب كل من البيئتين الداخلية والخارجية كالعامل الجغرافي والسكان والهيكل الاجتماعي والقدرات الاقتصادية وعملية صنع القرار وسلوك السياسة الخارجية.

الفصل الثاني: مسار الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا

المبحث الأول: التطور التاريخي للدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا

المبحث الثاني : الأدوار الإقليمية الجزائرية في إفريقيا

المبحث الثالث: تقييم ودراسة استشرافية لدور الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا

تعتبر الجزائر من الدول القلائل في إفريقيا التي تميزت دبلوماسيتها بالاستمرارية والثبات, وذالك راجع أساسا إلى الأهداف والأبعاد الدولية والممارسات التي جسدتها جبهة التحرير الوطني أثناء الثورة الجزائرية, وهذا ما تضمنه بيان أول نوفمبر, بحيث كان يهدف إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها والعمل على قمع المستعمر والمناداة بحقوق الإنسان ومحاربة التمييز العنصري, وتدعيم السلم والأمن الدوليين, ومع تغير الوضع في فترة ما بعد الثورة التحريرية ونيل الاستقلال مع تعاقب القيادات على رأس الدولة الجزائرية, وفي فترات وأوضاع متباينة وظهور متغيرات جديدة على الساحة الدولية, وصولا إلى الأزمات الإقليمية أو ما يعرف بالربيع العربي فان الدبلوماسية الجزائرية تميزت بالثبات خاصة في الملفات التي تمس مبادئ السياسة الخارجية.

وللتوضيح الأكثر قدمنا هذا الفصل بحيث قسمناه إلى ثلاث مباحث, المبحث الأول تطرقنا فيه إلى مراحل الدبلوماسية الجزائرية في أفريقيا بثلاث مراحل قسمت حسب طبيعة النظام الدولي, أما المبحث الثاني بعنوان نماذج الوساطة الجزائرية في القضايا الإفريقية وأدرجنا فيه الوساطة المكوك الجزائرية في حل النزاع الإثيوبي الاريتري, والوساطة الجزائرية في حل النزاع المالي بين الأزواد والجنوب المتمرد إضافة إلى ذلك الوساطة الجزائرية في الأزمة المالية, أما المبحث الأخير خصصناه لتقييم الدور الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا وقدمنا أيضا ثلاث سيناريوهات للدور الدبلوماسي في إفريقيا بين التراجع والتعاظم الدور وبقاء الحال كما هو عليه.

المبحث الأول: التطور التاريخي للدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا

مرت الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا بعدة محطات مختلفة, بحيث عملت على تكييف والتأقلم مع المتغيرات الدولية والإقليمية, باعتبارها دولة ذو وزن كبير بالنسبة للقارة الإفريقية وما تتمتع به من خصائص تعطي لها المبادرة في توجيه سياستها ودبلوماسيتها في محيطها الإقليمي الإفريقي.

ولنتطرق في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب بحيث نقسم المراحل حسب طبيعة النظام الدولي وهو في عهد الأحادية القطبية مابين (1989-1962) والثنائية القطبية مابين (1998-1990) ونخصص فترة عبد العزيز بوتفليقة مابين (1999- إلي يومنا هذا), كفترة مخصصة له على اعتبار أن الدبلوماسية الجزائرية في فترته تميزت بالازدهار والولوج على الساحة الإفريقية, وأيضا على اعتبار أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة حكم اكتر من 18 سنة وهذا ما يؤهله لداراسة هذه المرحلة بكل دقة , وإعطائها أهمية كبيرة في مراحل تطور الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا.

المطلب الأول: الدبلوماسية الجزائرية في فترة الأحادية القطبية ما بين (1962-1989)

بعد استرجاع الجزائر استقلالها وتولي بن بلة رئيس الجمهورية مقاربات ومواقف متقدمة في مواجهة الاستعمار والهيمنة الغربية في العالم , معتبرا ان استقلال الجزائر ناقصا إذ لم يكتمل باستقلال بقية الشعوب من الاستعمار والعنصرية في العالم, [1]هذا ما أدركه بن بلة رئيس الجمهورية الجزائرية بأهمية البعد الإفريقي وذالك منذ مؤتمر **باندونغ 1955**, أين أبدت الدول الإفريقية المطالب الجزائرية بأنها شرعية [2], وتوجت هذه الأهمية بعدة مواقف دولية تضاهي أو تتجاوز قيادات دول مناهضة للاستعمار عبر مختلف القارات من بينهم **كاسترو (كوبا)** إلى **تكروما (غانا)** , **وعبد الناصر (مصر)**..مواثيق مشحونة بمسار الثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي الداعم العربي لهذا الأخير , وفي هذا الإطار قام الرئيس بن بلة من خلال منظمة الوحدة الإفريقية التي تأسست **(اديس بابا , إثيوبيا , ماي 1963)**, عقب استرجاع الجزائر لاستقلالها **1962**, والدول المتشددة للاستعمار بآسيا وأمريكا اللاتينية والعالم العربي وإفريقيا لعقد مؤتمر **باندونغ الثاني** بالجزائر

---

[1] محمد لمين بن عائشة ,**الدبلوماسية الجزائرية في الساحل الإفريقي بين الاستمرار والتغير** ,الجزائر: دار نور للنشر والتوزيع ,2015, ص14.

[2] قط سمير " **البعد الإفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري** " رسالة دكتوراه, (جامعة بسكرة قسم علوم سياسية , تخصص: علاقات دولية وإستراتيجية , السنة الجامعية: 2017),ص125.

1965, قبل إبعاده من السلطة بأسابيع , وكان الهدف منه أن تمثل دول شعوب العالم التي عاشت من ويلات الاستعمار والهيمنة الغربية .[1]

وبعد إبعاد الرئيس بن بلة عام **1965**, جاء بعده الرئيس **هواري بومدين** والذي أعطى محطة أساسية لتجذير مقاربات وتوجهات ومواقف الجزائر الإقليمية والدولية ,فتتجلى نشاطه الدبلوماسي في إفريقيا في الكثير من المسائل, وكانت للجزائر لاعب مؤثر على الساحة الدولية خصوصا في القضايا التي تهم العالم الثالث وحركة عدم الانحياز , على غرار القضايا الاقتصادية والمطالبة بنظام اقتصادي جديد وعادل , ففي هذه المرحلة شهدت الجزائر نشاطا دبلوماسيا تمكنت به من تعويض مكانتها خلال الحقبة الاستعمارية وحققت الجزائر الكثير من النقاط الايجابية على غرار المساهمة في حركة عدم الانحياز[2] ,ومن خلال **مؤتمر 1973** , وكذا المساعي الحميدة التي ساهمت في تسوية الخلاف المغربي الموريتاني **1969** , وحالت دون تأزم الوضع بين تونس وليبيا **1974**, وهذا النجاح يعود إلى سياسة الرئيس الراحل **هواري بومدين** بالإضافة إلى توفر الوضع الدولي الملائم في فترة الحرب الباردة وسمعة الوزارة الجزائرية على المستوى الدولي .[3]

كما أن النشاط الدبلوماسي الجزائري في هذه الفترة تميز بعدة اعتبارات منها[4]:

– تضاعف عدد أعضاء الأمم المتحدة منذ تأسيسها من **51** إلى **172**دولة عضو في عهد الرئيس الراحل **هواري بومدين** قبل **1978**, ليصل عدد الأعضاء الأمم المتحدة **2010** إلى **193** عضو.

–الحرب العربية الإسرائيلية سنة **1997** ودور الجزائر في المعركة أعطى للجزائر بعد اقوي واستمرار متشدد أكثر في المواقف المناهضة للعنصرية والدم العربي للهيمنة ككل.

–تأميم المحروقات **24فيفري 1971**, أكد إرادة الجزائر قبل استكمال الاستقلال والتحرر الوطني وهذا شكل دافعا للدول الأخرى المنتجة للبترول بمقاطعة العربية البترولية أثناء الحرب العربية الإسرائيلية .

---

[1] إسماعيل دبش, **سياسة الجزائر بين المنطلقات الميدانية والواقع الدولي– دراسة حالتين الساحل الإفريقي والعالم العربي** , الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع, 2017, ص148.

[2] محمد لمين بن عائشة, **الدبلوماسية الجزائرية في الساحل الإفريقي بين الاستمرار والتغير**, مرجع سابق , ص18

[3] نفس المرجع, ص19.

[4] إسماعيل دبش ,مرجع سابق, ص ص150,151.

-دور الجزائر في طرد النظام العنصري بجنوب إفريقيا **1974** من جمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة , مرة أخرى **عبد العزيز بوتفليقة** من موقعه وزيرا للشؤون الخارجية لعب دورا قياديا في التعبئة لتجسيد هذا الهدف.

-انعقاد مؤتمر عدم الانحياز الثالث في الجزائر **1973**,ودور الجزائر في إعطائه بعدا سياسيا واستراتيجيا في مواجهة الاملاءات الدول الغربية الكبرى خاصة موقف مطالبة نظام اقتصادي دولي جديد.

-رفض الجزائر للاستعمار الصحراء الغربية من طرف المغرب سنة **1975**, ورفض اتفاقية مدريد رفقة الدول الإفريقية والدول القوى المناهضة للاستعمار, في بقية العالم مطالبين بحق الشعوب الصحراء الغربية في تقرير مصيره.

وفي فترة الرئيس **شادلي بن جديد** من (**1988-1979**)استمرت الدبلوماسية الجزائرية على نفس المنوال بحيث تبنى الرئيس مواقف وسياسات منسجمة ومكملة للرئيس **هواري بومدين** سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي[1], ولهذا فان الجزائر بذلت جهودا لا باس بها لدعم حركات التحرر سياسيا ودبلوماسيا, سواء من خلال الإطار الجماعي عبر أجهزة منظمة الوحدة الإفريقية كلجنة التنسيق لتحرير إفريقيا , وصندوق المساعدات المالية لحركات التحرر , أو من خلال العلاقات الثنائية مع الحركات التحررية بالمستعمرات البرتغالية (غينيا ,بيساو , موزمبيق, انغولا, جزر ساوتومي ,برتسيب , جزر الرأس الأخضر), وكذا المستعمرات الفرنسية التي لم تبقى منها في ذالك الوقت سوى جيبوتي وجزر القمر ,وفي المستعمرات الاسبانية الصحراء الغربية وجزر الكناري, وكذا المستعمرات البريطانية السيشل والأنظمة العنصرية الموالية لها سواء في رودويسيا الجنوبية وزيمبابوي أو جنوب إفريقيا , التي أسندت لها مهمة الوصاية على تامبيبا, وكذا استطاعت الجزائر أن تلعب دورا كبيرا في مساندة حركة التحرر الإفريقية[2],

ورغم بقاء القضية الصحراوية مركز اهتمام السياسة الخارجية الجزائرية , إلا أن البعد الإفريقي للجزائر قد شهد نوعا من التراجع النسبي في سلم اهتمامات صانعي السياسة الخارجية الجزائرية, كما تكيفت الجزائر من حدة خطابها بشان الحوار شمال – جنوب وعدم الانحياز بسبب الانفراج الذي شهدته العلاقات بين المعسكرين المتصارعين, فقد قام الرئيس الأسبق **بن جديد** أول مرة زيارة رسمية لرئيس جزائري لفرنسا **1983**, والى الولايات المتحدة الأمريكية عام **1985**, كما تميزت التحولات الإقليمية بتطبيع العلاقات

---

[1] محمد لمين بن عائشة, **الدبلوماسية الجزائرية في الساحل الإفريقي بين الاستمرار والتغير**, مرجع سابق, ص19.

[2] إسماعيل دبش , مرجع سابق , ص 165.

الجزائرية المغربية وإرادة الجزائر في بعث مشروع التكامل ألمغاربي وسعيها في حل مشكل الصحراء الغربية بشكل ودي مع المملكة المغربية, وبتالي لم يعد الدعم الإفريقي للموقف الجزائري ذا أهمية تذكر, أما بخصوص الجزائر فقد توضح مدى الخلل البنيوي للاقتصاد ألريعي وحجم الفشل الذي منى به النموذج الاشتراكي خاصة بعد الأزمة البترولية وانهيار أسعار البترول, كل هذه التطورات دفعت الجزائر للاشتغال بأزماتها الداخلية أكثر وكان هذا على حساب سياساتها الخارجية في محيطها الإقليمي الإفريقي .[1]

المطلب الثاني: الدبلوماسية الجزائرية في فترة الثنائية القطبية ما بين(1989-1999)

ومع الأزمات التي عرفتها في أحداث أكتوبر **1988** إلى انفجار الوضع الداخلي سنة **1992** , وانعكس ذالك على تراجع النشاط الدبلوماسي الجزائري وذالك بسبب الهجمة الشرسة التى تعرض لها النظام [2].فشهدت هذه الأوضاع أبعاد محددة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا , ثم استحالت إلى البعد الأمني فتسبب إلى حرب أهلية , وما أدى بها إلي العزلة الشديدة على المسرح الإقليمي والدولي , فأضفت الدبلوماسية الجزائرية تعتمد على ما يسميها " **سعيد حداد** " الدبلوماسية الدفاعية أي هدفها الأساسي تحول إلى الدفاع عن النظام الجزائري وتبييض صورته دوليا والتي تضررت بسبب إلحاقها بتهمة إنتاج تصدير الإرهاب.[3]

أما قضية الصحراء الغربية ومنذ بدايتها كانت محل اهتمام من طرف الجزائر وفي مرحلة تراجع النشاط الخارجي للجزائر بسبب الأزمة الداخلية, وذالك نظرا لحساسية هذا الملف في السياسة الخارجية الجزائرية, ورغم أن الجزائر استطاعت أن تحصل على اعتراف منظمة الوحدة الإفريقية, بالجمهورية الصحراوية وبالتالي قبول عضويتها وتصنفها في خانة تصفية الاستعمار , فتراجع النشاط الدبلوماسي للجزائر التي تراجع العديد من اعترافها بالصحراء الغربية والتي من بينها بعض الدول الإفريقية ,بل وأصبحت تسعى لإنهاء عضويتها في منظمة الوحدة الإفريقية من بينها نيجيريا , ولكن استطاعت الجزائر أن تقنع الأخيرة باعتراف بالجمهورية الصحراوية ,وعملت سويا في إطار مبادرة النيباد والحرص على ثبات موقفها من القضية, قد حقق انتصار أخر ولهذا فانه لحد الساعة لم يتمكن المغرب من إحداث اختراقات دبلوماسية في إفريقيا بشان النزاع الصحراوي.[4]

---

[1] سمير قط, مرجع سابق , ص36.

[2] محمد لمين بن عائشة, **الدبلوماسية الجزائرية في الساحل الإفريقي بين الاستمرار والتغير**, مرجع سابق, ص 21.

[3] سمير القط ,مرجع سابق , ص 36.

[4] محمد لمين بن عائشة, **الدبلوماسية الجزائرية في الساحل الإفريقي بين الاستمرار والتغير**, مرجع سابق, ص ص21,20.

وفي قضية الطوارق فان الجزائر ضلت تهتم بها منذ ظهورها(**1964-1962**), في مالي إلي انفجارها مرة ثانية في **07 جوان 1990**, في النيجر لتنتقل بعد ذالك العدوى بسرعة إلى مالي ويرجع انفجار الأوضاع في مالي إلى التهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي, الذي زادت حدته مع الاختلاف ألاثني ,إضافة إلى القمع الذي تعرض له الطوارق بعد أحداث(**1964-1962**), ثم أتت بعد ذالك مرحلة الجفاف التي مست المناطق التي يسكنونها الطوارق مما سبب لهم مجاعات خلال السنوات **1963, 1973, 1984, 1986**.فقد فيها الطوارق معظم مواشيهم مما أدى ذالك إلى اللجوء إلى الجزائر وليبيا ,ومن هنا وعد معمر القذافي الطوارق بإنشاء وطن قومي لهم على حساب اقتطاع أراضي من الجزائر ومالي والنيجر, وهذا ما فهمته الجزائر في محاولة لزعزعة امن المنطقة ,ولكن الجزائر عملت على إرجاع اللاجئين الماليين من ليبيا إلى أوطانهم بعد العفو عليهم قبل الحكومة المالية.[1]

و بعد انفجار الوضع سنة **1990** أولت الجزائر اهتمامها منطقة الجنوب ولأول مرة يجتمع مجلس الحكومة في ولاية ادوار في **جانفي 1995**, كما تم إنشاء صندوق التنمية الجنوب وإعداد برنامج للتنمية فيه, وتم تخصيص **35 مليار** لتمويل المشاريع السياسة والري إضافة إلى ذالك إصلاح إداري جزيء وبالموازاة مع هذا قامت الجزائر بمساعي الوساطة بين حكومتي النيجر ومالي والمتمردين الطوارق لتسوية النزاع.[2]

إلا أن التدخل الفرنسي والليبي القوي جعل من الوساطة الجزائرية في موقف ضعف خصوصا وان الأزمة الداخلية كانت في أوج اشتعالها, ولذالك فان الجزائر لما قدمت وساطتها بين حكومة النيجر والمتمردين لم تسمح لها فرنسا أن تستحوذ على الملف لوحدها أو تفرض تصورها في الموضوع ,وذالك بحكم النفوذ الفرنسي في النيجر إلى درجة أن فرنسا ضلت تغير حكام النيجر الذين يعاكسون مصالحها عن طريق الانقلابات وإضافة إلى عدم ترك الجزائر تستحوذ على ملف الوساطة ,فان فرنسا أشركت بوركينافاسو في موضوع قصد إضعاف الوساطة الجزائرية أكثر, وتمييع جهود التسوية , أما فيما يخص الوساطة بين المتمردين الطوارق وحكومة مالي وبحكم العلاقات المتميزة بينهما فان الجزائر استطاعت في الجولات الأولى تنظيم مفاوضات على التراب الجزائري (جانيت , تمرا ست) , مع حضور النيجر , ليبيا, لان علاقة الأخيرة بالموضوع قوية إلا

[1] محمد لمين بن عائشة, **الدبلوماسية الجزائرية في الساحل الإفريقي بين الاستمرار والتغير**, مرجع سابق، ص22.

[2] سليم العايب " **الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الإفريقي**" رسالة ماجستير (جامعة :الحاج لخضر باتنة , كلية: الحقوق , قسم: العلوم السياسية , تخصص: الدبلوماسية والعلاقات الدولية, السنة الجامعية: 2011) , ص96.

أن فرنسا استطاعت مرة أخرى أن تمنع جهود الوساطة بمشاركتها في الموضوع إضافة إلى ذالك إقحام موريتانيا.[1]

ولذالك فان الدور الذي قامت به الجزائر في قضية الطوارق, التي تحمل دلالات تهديدا قويا في العمق للأمن القومي الجزائري كان ضعيفا, بحكم الوضع الداخلي ومتلاه من تشويه سمعة النظام, إضافة إلى التدخل المحلي للجار الليبي لعلاقته بالموضوع ووضعه الداخلي المستقر.

المطلب الثالث: الدبلوماسية الجزائرية في فترة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مابين 1999- إلى يومنا هذا..

شهدت الدبلوماسية الجزائرية في فترة **عبد العزيز بوتفليقة** حركية دبلوماسية مكثفة باتجاه الوسط الخارجي المحيط بها من تونس إلى المغرب ومن النيجر إلى موريتانيا مرورا بمالي , فقد أراد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إعادة بريق السياسة الخارجية الجزائرية التي عرفت به من بين الستينات والسبعينات واستعادة أمجاد الدور الجزائري من عالم الجنوب في إفريقيا تحديدا ,فقد استضافت الجزائر القمة السنوية لمنظمة الوحدة الإفريقية [2], بغية إنهاء والتخفيف من صورة الجزائر المهمشة والمنعدمة التأثير, على مستوى الساحة الإفريقية والدولية ,فقبل انعقاد المؤتمر في اقل من شهرين ونصف بعد انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجمهورية الجزائرية في **15-04-1999** ,وانعقاد مؤتمر القمة الإفريقي في شهر **يوليو** من نفس السنة ,فقد ركز الأمر عند بوتفليقة على طرح المواضيع الثقيلة والحرجة مع حضور اكبر قدر ممكن من الرؤساء والملوك الأفارقة في **القمة 35**, مما يضفي مصداقية أوسع كالطرح موضوع الإرهاب كظاهرة افريقية ,كما قدم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بطرح وساطته في النزاع الإثيوبي الاريتري ..مما أضفي لها قبول عام وطابع رسمي عليها من قبل جميع القادة الحاضرين, وهو ما ينعكس إيجابا على صورة الجزائر خارجيا وارتياح داخلي.[3] وهذا كله جعل منه تلقائيا رئيسا للمنظمة للسنة التالية , حيث قام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في **31** زيارة إلى الدول الإفريقية و به سجلت الدبلوماسية الجزائرية عودة قوية لافتة النظر في الساحة الدولية وكان نجاح وساطتها في حل عدد من القضايا, واتخاذ مواقف شجاعة وحازمة في قضايا أخرى, مؤشر قويا

---

[1] محمد لمين بن عائشة, **الدبلوماسية الجزائرية في الساحل الإفريقي بين الاستمرار والتغير**, مرجع سابق, ص23

[2] سمير قط , مرجع سابق , ص 37.

[3] محمد بوعشة , **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية –الاريترية** ,بيروت: دار الجيل , 2004, ص109

على قدرات الدبلوماسية الجزائرية في صناعة حراك دولي, وهي القدرات نفسها التي تسبق أن صنعت غدو ومجد الدبلوماسية الجزائرية قبل اليوم ,والذي تميزت بثبات مبادئ السياسة الخارجية على مبادئها وعدم تغيرها بتغير الرؤساء ,وان اختلفت شدة اللهجة من وقت إلى أخر وفق براغماتية تراعي سياقات الأحداث الدولية والوضع الداخلي دون التفريط في المبادئ والأسس, التي تبنت عليها الدولة الجزائرية سياساتها الخارجية.[1]

كما سبق للرئيس عبد العزيز بوتفليقة إحياء دور الجزائر الريادي في إفريقيا يعزى لعدة أسباب أهمها[2]:

-رغبة الجزائر في الخروج من القوقعة التي فرضت عليها طيلة عقد التسعينات بسبب الأزمة الأمنية .

-مجابهة التطلعات المصرية والمغربية والليبية في القارة, فقد تجسدت هذه التطلعات مثلا مبادرة ليبيا بإنشائها تجمع دول الساحل والصحراء الذي تعتبر الجزائر الغائب الأكبر فيه, والذي انضمت إليه المغرب رغم أنها ليست دولة ساحلية وذالك سعيا لتطويق الجزائر إقليميا.

-بروز الإرهاب من نوع جديد في منطقة الساحل والصحراء, كتهديد للأمن الجزائري والمصالح المغربية على حد سواء و لذالك فالجزائر تسعى جاهدة لإقناع القوى الكبرى سيما الولايات المتحدة الأمريكية, بإمكانية لعبها دور مركزي في مكافحة هذه الظاهرة في الساحل ,وقد تجلى سعي الجزائر لبعث دور ريادي في القارة الإفريقية ودورها كذالك في تسوية العديد من النزاعات في القارة.

-فالإرهاب الذي وجد في هذه المنطقة ملاذا لنشاطاته فضلا عن تفاقم النزاع في مالي والنيجر بسبب المطالب الانفصالية للطوارق, والذي حتم على الجزائر التحرك الدبلوماسي لإدارة النزاع ودرء أي احتمالات لتعرضها لتداعياته ,وإدراك الجزائر لأهمية الدائرتين المغاربة والساحلية الصحراوية لأمنها القومي, فرض عليها لعب دور ريادي في المبادرات الأمنية الإفريقية سواء في مجلس السلم والأمن في إفريقيا آو الاتفاقية الإفريقية كمكافحة الإرهاب , كما كان للرئيس عبد العزيز بوتفليقة دور مركزي في تأسيس مبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا والتي تركز في مجالها الأمني على ثلاث عناصر :

1- ترقية الشروط التي تسمح بالأمن والتنمية على المدى البعيد

2-تعزيز القدرات الإنذار المبكر للمؤسسات الإفريقية وتحسين مستوى استباق إدارة وحل النزاعات .

---

[1] محمد لمين بن عائشة, **الدبلوماسية الجزائرية في الساحل الإفريقي بين الاستمرار والتغير**, مرجع سابق, ص31.

[2] سمير قط , مرجع سابق, ص 37.

3-مأسسة الالتزامات في مجال القيم الأساسية للبناء عبر قادتها.

فمنذ العودة القوية للدبلوماسية الجزائرية على الساحة الإفريقية كانت الجزائر بحاجة إلى الانخراط في مبادرة كبرى تكون لها بمثابة باب تحقق لها دخولا إلى القارة الإفريقية ,لذالك فقد اغتنمت فرصة ترأسها القمة **35** لمنظمة الوحدة الإفريقية لتقدم خطة تنموية في إفريقيا ,ضمن سياق جاءت به مبادرة الرئيس جنوب إفريقيا " **نابومبيكي** " لمساعدة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة والرئيس النيجيري " **اوباسانجو**" لإعداد خطة تنموية في القارة وعرفت باسم " **الألفية الجديدة لإنعاش إفريقيا**" ارتكزت هذه الخطة أساسا على مبدأ المشاركة ,أين يتوجب على الحكومات الإفريقية تحديد القطاعات التي تحظي بالأولوية في جذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز القطاع الخاص إليها وهي قطاع التكنولوجيا الجديدة والمعلومات والاتصالات وتعزيز الأمن.

كما كان للرئيس السنغالي " **عبد الله واد** " التي أطلق عليها اسم " **مخطط ميغا**" الذي أعلن عنه خلال القمة الفرنسية الإفريقية التي انعقدت في " **باوندي** " من **جانفي 2001**, ركزت هذه المبادرة على تحديد أهم مجالات التي تملك فيها القارة الإفريقية قدرة اكبر على الاندماج والتمكين من تحمل أعباء المنافسة الإنتاجية والاندماج في التجارة العالمية .[1]

وبعد تعثر المنظمة الوحدة الإفريقية في تحقيق مهامها تم إنشاء آلية جديدة أكثر فاعلية وهي مجلس السلم والأمن الإفريقي , بحيث يتلاءم مع متطلبات ونتائج العولمة, ومن ثم كانت الانطلاقة في بعث مشروع تأسيس الاتحاد الإفريقي مع إضافة هياكل جديدة إليه, وبانعقاد القمة الأولى للاتحاد الإفريقي المنعقدة في مدينة " **ديربان**" لجنوب إفريقيا في **09-10 جويلية2002**, تم إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي ودعت الأعضاء إلى التصديق عليه , على أن تضل آلية منع الصراعات التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية وإدارتها وتسويتها سارية خلال المدة المؤقتة إلى حين تصديق على البروتوكول الخاص بالمجلس ,ولذا نصت المادة 5 الفقرة الأولى من البروتوكول على أن الجزائر من بين الدول الأعضاء في المجلس , كما نصت المادة الثانية بمنع الصراعات وإدارتها وتسويتها داخل الاتحاد الإفريقي.[2]

وفي ختام المبحث يمكننا القول أن الدبلوماسية الجزائرية ارتبط نشاطها وقوتها بعامل قوة وضعف الدولة الجزائرية ,وهذا ما يفسر تراجع الدور الدبلوماسي في القارة الإفريقية في فترة التسعينات, أي انعكاس الوضع الداخلي على النشاط الدبلوماسي الجزائري ,كما نجد أن الدبلوماسية الجزائرية كانت محافظة بمبادئ السياسة

[1] سمير قط , مرجع سابق, ص227.

[2] سليم العايب, مرجع سابق , ص12.

الخارجية الجزائرية مع اختلاف رؤسائهم والاحتفاظ بسماتها وهذا ما أكده الوزير " **بان الدبلوماسية الجزائرية هي انعكاس للسياسة الداخلية** ".

المبحث الثاني: الأدوار الإقليمية للدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا

اتبعت الجزائر منذ استقلالها سياسة واضحة اتجاه دول الجوار الإفريقي الإقليمي لها , بحيث برزت مجالات التعاون والتكامل والعمل على ضمان مصلحة مغاربية افريقية مشتركة ,مقابل الحفاظ على سيادتها وسلامة ترابها ,بحيث لعبت الجزائر في محيطها الإقليمي دور المدافع الإقليمي, وظهر هذا الدور إبان الثورة التحريرية ومعركة الاستقلال الوطني والكفاح المسلح ,ضد المستعمر,وأيضا دور صانعي التكامل المتمثل في إطار الاتحاد ألمغاربي والتأكيد على وحدة الأقطار المغاربية في مجال تحرري ,وهذه الأدوار وغيرها مكنت الجزائر للعب دور فعال ومؤثر على المستوى الإقليمي لها, ومن خلال هذا الطرح سوف نتطرق لمختلف الأدوار الإقليمية التي تبنتها ولا تزال تلعبها الجزائر في الساحة الإفريقية, متمثلة في المبادرات الأمنية و التنموية التي طرحتها الجزائر في دبلوماسيتها على جوارها الإقليمي ونماذج الوساطة الدبلوماسية التي مكنتها من استعادة بريق دبلوماسيتها ونظامها السياسي.

المطلب الأول: المبادرات الدبلوماسية الجزائرية في إطارها القاري

ببروز أزمات سياسية وأمنية تنموية في الجوار الإقليمي للجزائر, وما نتج عنه من تهديدات أمنية لها ,دفع للجزائر بطرح مبادرات دبلوماسية على جوارها الإقليمي الإفريقي وتميزها بمواقف وردود أفعال لدبلوماسيتها من اجل التوصل إلي حلول جماعية للتهديدات المختلفة والمشتركة بينهم.

الفرع الأول: اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب لسنة 1999.

يرى عدد من المراقبين السياسيين أن الجزائر كانت أول بلد مبادر بالاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب التي صادقت عليها قمة رؤساء الدول الإفريقية خلال **الدورة ال 35** التي عقدت **1999** بالجزائر,[1] مكافحة مختلف أنواع الجريمة العابرة للحدود في القارة الإفريقية ,وتجلى ذالك من خلال اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب والوقاية منه, أو من خلال الاتفاقيات الثنائية في مجال تخفيف منابع الإرهاب ومصادر تحويله,فبعد

[1] "**سلال يؤكد بنيروبي تأييد الجزائر اتخاذ إجراءات خاصة لمكافحة الإرهاب في إفريقيا**" منقول من :
www.radioalgerie.dz/news/5103.1999

أن استطاعت الجزائر كسب الموقف العربي أرادت من خلال القمة الرابعة والثلاثين في " **العاصمة البوركينانية** " و " **اغادو غو** " عام **1998** التي تليها من اجل جلب اهتمام الدول الإفريقية لهذه الظاهرة بالرغم من عدم تضرر الأخيرة ماعدا الجزائر ,مصر , كينيا , تنزانيا , وهاتين الأخيرتين تتعرض مصالحهما للهجمات من طرف الإرهاب, ,بل تعرضت المصالح الأمريكية كذالك ,ورغم هذا استطاعت الجزائر أن تقنع الدول الإفريقية باستغلال انعقاد القمة لمناقشة هذه الظاهرة واعدت مشروع اتفاقية لمكافحة الإرهاب ضمت **13 مادة** ,يتصدرها التعرض لمظاهر الإرهاب, كما حددت الاتفاقية صيغ التعاون لمكافحته منها تطوير أساليب المراقبة البرية والبحرية والجوية ,والتنسيق بين الدول الإفريقية في الميدان القضائي, وتبادل المعلومات والخبرات في مكافحة الإرهاب, فأصبحت هذه الاتفاقية سارية المفعول بعد إقرارها والتصديق عليها دورتي مجلس الوزراء المنظمة الوحدة الإفريقية وحكوماتها التي تم عقدها في الجزائر ,وبذالك تمكنت الجزائر من تسويق وجهة نظرها إفريقيا وبالأخيرة دعمت الجزائر موقفها في الحوار مع الأوروبيين وفرضت منظورها في إفريقيا لدحض كل التشوهات التي تعرضت لها, من قبل الإعلام الغربي لتعود إلي مكانها الطبيعي في السياق الإفريقي والحيلولة دون استخدام ذالك من أي جهة قصد التشويش وإفشال دور الجزائر إفريقيا .[1]

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 , اقترح الرئيس السنغالي " **عبد الله واد** " وفي غمرة التعاطف الدولي مع الولايات المتحدة الأمريكية, وضع بروتوكول إضافي لاتفاقية الجزائر لتدعيم الاتفاقية في مجال مكافحة الإرهاب ,غير أن جنوب إفريقيا وعدد من الدول عارضت هذا التوجه, ورأت أن هذا البروتوكول قد يفقد الاتفاقية الأصلية ومضمونها الحقيقي.[2]

فيشير عدد من المختصين في الشؤون السياسية والقانونية, أن النقطة الأخرى والايجابية في اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب والوقاية منه ,هي انه تم رد الاعتبار لركيزة حقوق الإنسان والشروط الديمقراطية ضمن الحشد القانوني والدبلوماسي, لتلاقي ظواهر الجريمة والإرهاب وإدراج البعد الديمقراطي في مقدمة الاتفاقية , غير أن **المادة 22 من** الاتفاقية تؤكد من جهة أخرى على أن " لاشيء في هذه الاتفاقية يترجم بالتنازل

---

[1] سليم العايب, مرجع سابق, ص ص 100,

[2] ظريف شاكر " **البعد الأمني الجزائري في منظمة الساحل والصحراء الإفريقية –التحديات والرهانات في العلاقات الدولية** " رسالة ماجستير , (جامعة : باتنة, كلية: الحقوق والعلوم السياسية , قسم : العلوم السياسية , السنة الجامعية : 2010) ص ص143, 144.

والتراجع عن مبادئ القانون الدولي الإنساني الدولي* ومن الجيد أن هذا في الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان" وهذا ما انعكس فيما بعد على تشريعات مجلس السلم والأمن الإفريقي , وبهذا فمعركة إفريقيا ضد الإرهاب تمتد لمواجهة المشاكل الأخرى حيث يبرز اتفاق الجزائر بمؤشر لتعزيز التعاون والإقليمية الأمنية في إفريقيا على أمل امتدادها لتشمل جميع التهديدات الأخرى التي ليست بأقل خطورة مثل النزاعات المسلحة والإمراض وحتى التدهور البيئي.[1]

الفرع الثاني: الرعاية الجزائرية لإطلاق مبادرة النيباد

منذ أن سجلت الدبلوماسية الجزائرية عودتها إلي الساحة الإفريقية بقوة, وبشكل مفاجئ من خلال القمة 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية ,ورئاستها لها زاد اهتمامها بالقضايا الإفريقية خصوصا انخفاض معدل التنمية ومشكل الديون التي أصبحت تشكل هاجسا اكبر والتي كان سببها سوء الاقتصاد الإفريقي, وبذالك أصبحت اقتصاديات الدول الإفريقية تدور حول حلقة مفرغة من الصفر واليه , ومن هنا جاءت التفاتت الجزائر إلي الوضع في بداية دخول الألفية الجديدة في عالم معولم الذي رافقه ظهور تجمعات إقليمية لمواجهة هذا التيار أي العولمة ,فجاءت " **الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا** "(النيباد)[2], ثمرة مشاورات وتعديلات متعددة لمقاربات تنموية قدمها جيل جديد من القادة الأفارقة وابرز هذه المقاربات شراكة الألفية من اجل إصلاح إفريقيا وعرابها الرئيس الأسبق لجنوب إفريقيا " **تابو مبكي** " بمساعدة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الجزائري والرئيس النيجيري " **اوبا سانجو** "الذين كشفو عنها النقاب خلال أشغال " **منتدى دافوس الاقتصادي العالمي** " * **2001** .وقبل مخطط **امبيكي** ,كان الرئيس السنغالي " **عبد الله واد** " قد قدم أمام القمة الفرانكفونية

---

* تعرف اللجنة الدولية للصليب الأحمر **القانون الدولي الإنساني** بأنه مجموعة القواعد الدولية الموضوعة بمقتضى معاهدات أو أعراف , والمخصصة بالتحديد لحل المشاكل ذات الصفة الإنسانية الناجمة مباشرة عن المنازعات المسلحة الدولية أو غير دولية والتي تحد –لاعتبارات إنسانية – من حق أطراف النزاع في اللجوء إلى ما يختارونه من أساليب أو وسائل للقتال ,وتحمي الأشخاص والممتلكات .

[1] ظريف شاكر , مرجع سابق , ص 145.

[2] سليم العايب , مرجع سابق , ص 116.

*هي عضو في منظمة دولية غير ربحية مستقلة منوطة بتطوير العالم عن طريق تشجيع الأعمال والسياسات والنواحي العلمية وكل القادة المجتمعين من اجل تشكيل االعالمية, وأيضا الأجندات الإقليمية والصناعية ,تأسست على يد إستاد الأعمال " كلاوس شواب " عام 1971 في كولوجني التابعة لجنيف في سويسرا كما افتتحت في عام 2006 مكاتب إقليمية في العاصمة الصينية بكين ونيويورك في الولايات المتحدة و والمنتدى اقتصادي العالمي هو منظمة قائمة على العضوية حي تضم في عضويتها ألف من كبرى شركات العالم عادة ما تكون دورة رأس المال فيها اكبر من 5 دولار أمريكي , هذه الشركات مصنفة

بالكاميرون في يناير/كانون الثاني 2001" **مخطط اميغا** " الذي ضمنه رؤيته ل " **النهضة الإفريقية** " وأدمجت المقاربتان في مخطط جديد أطلق عليها المبادرة الجديدة من اجل إفريقيا والتي أثمرت في النهاية الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد التي كانت جنوب إفريقيا والجزائر ونيجيريا ومصر والسنغال أهم المدافعين عنها ويرجع لهم الفضل في تبنيها من قبل القمة الإفريقية في العام 2001.[1]

ومع أن الجزائر كانت تترأس منظمة الوحدة الإفريقية آنذاك ,فإنها قامت بمحاولة إعداد خطة تنموية في إفريقيا, وفق المعطيات الجديدة ,وذالك من خلال مساهمة الدول الإفريقية في إطلاق مبادرة النيباد ,وكذا مشاركة الدبلوماسية الجزائرية بقوة في صياغة وثيقتها الأساسية وتشكيل آليات عملها ,مما جعل الجزائر دولة محورية في هذه المبادرة ,بالإضافة إلى المجهودات التي تقوم بها الجزائر في مرافعات لدى الشركاء الدوليين من اجل مسح الديون الإفريقية والدفاع عن المصالح القارية.[2]

أولا: مبادرة النيباد (مضمونها):

تتضمن مبادرة النيباد عدة أولويات تتمثل في :

-تحقيق الشروط اللازمة التنمية المستدامة, من سلام وصلاح الحكم والاقتصاد والتعاون والتكامل القاري وبناء القدرات وكذا إصلاح السياسات, وزيادة الاستثمار في قطاعات كالزراعة والتنمية الإنسانية والعلوم التكنولوجيا, وتحسين تقنية المعلومات والاتصالات وزيادة التبادل التجاري في الدول القارة وفتح الأسواق وتحسين إدارة الدخل, وزيادة حصة التجارة الداخلية والخارجية واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة تدفق رأس المال, وزيادة المساعدات التنمية الدولية.[3]

فمبادرة النيباد هو مشروع بأخذ بعين الاعتبار تعدد وشمولية التنمية, وهذه الخاصية لا تشمل الموارد المادية فقط[4] ,ولكن تشمل أيضا الموارد الايكولوجية , والعوامل الداخلية والخارجية الكابحة للتنمية في إفريقيا

ضمن أعلى الشركات في مجال عملها وتلعب دور القيادة في صياغة مستقبل صناعتها والمنطقة التي تعمل بها وتعتبر قبل نشاطات المنتدى ودعمها هو الأساس في إيجاد حلول عالمية مناسبة لتحسين وضعية العالم

[1] www.aljazeera.net/encyclopedia تاريخ الاطلاع : 10-05-2018

[2] إدريس عطية " **مقاربة الجزائر في هندسة الأمن الإفريقي**" رسالة دكتوراه , (جامعة : الجزائر , قسم: الدراسات الدولية , تخصص: دراسات افريقية , السنة الجامعية: 2014.) , ص358.

[3] ادريس عطية , مرجع سابق , ص 362.

[4] عصام بوطرحة " النيباد " منقول من : magra.ahlamontada.net

وتحديد مختلف المسؤوليات على جميع المستويات ,إضافة إلى العلاقة بين تنمية القارة ومسار العولمة , بحيث تهدف مبادرة النيباد إلى خمس أهداف رئيسية وهي[1] :

1-تشجيع التجارة والاستثمار والنمو ويتم ذالك من خلال:

-زيادة تعبئة الموارد المحلية لتحقيق مستويات نمو اعلي وتحقيق حدة الفقر وتشمل الموارد المحلية والمدخرات الوطنية, إضافة إلى ذالك تفعيل رقابة مشددة في المصاريف الحكومية من اجل القضاء على ظاهرة هروب رؤوس الأموال .

-تشجيع تدفقات المال الخاص أي الاستثمار , من اجل زيادة معدل نمو الناتج المحلي الخام وتقليص العجز في الناتج المحلي ,ولا يتم ذالك إلا من خلال تحسين أنظمة الائتمان وعصرنه الأنظمة المالية, لتوفر المناخ الاستثماري الملائم بجلب رؤوس الأموال الإفريقية والأجنبية.

-مضاعفة الإنتاج الزراعي بتنوعيه وتحسينه لتخفيف من حدة الفقر ومضاعفة الأمن الغذائي.

-زيادة المنشات القاعدية وذالك بالبحث عن حلول تسمح لإفريقيا بالارتقاء إلى مصاف الدول المتقدمة من حيث تراكم رأس المال المادي والبشري.

-العمل على إدخال المنتجات الإفريقية إلى الأسواق العالمية.

-إنعاش الاندماج الاقتصادي الجهوي في القطاعات الحيوية المؤثرة في الإنتاج الجهوي مثل الهياكل القاعدية

2-زيادة المساعدات الإنمائية الخارجية على المدى المتوسط, وكذالك إصلاح نظام تسليم المساعدات من اجل ضمان استخدام تدفقاتها بصورة أكثر فاعلية ,من قبل الدول الإفريقية المستفيدة وتشكيل مجموعة لدراسة وإعداد وثيقة بشان إستراتجيتها لتخفيف من حدة الفقر بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

3-تخفيف عبئ الديون الذي لا يزال يقتضي سداد مدفوعات خدمة الديون التي تشكل نسبة كبيرة من العجز في الموارد.

4-مضاعفة المعارف وتحسين وترقية نشر النظام الرقمي بواسطة إعداد وتنفيذ المخططات الخاصة بالتعليم الوطني المطابقة للأهداف " **داكار** " * فيما يخص التربية للجميع , كما تقوم على تقويم النظام الجامعي في

[1] سليم العايب , مرجع سابق , ص- ص117-119.

إفريقيا وإنشاء جامعات متخصصة ومعاهد للتكنولوجيا بتا طير الهيئات التدريسية الإفريقية المتاحة ,وكذا تدعيم التدريس في المراحل الابتدائية في جميع القرى, إضافة إلى المدارس الثانوية وضمان المساواة في التعليم بين الرجل والمرأة.

5-تحسين الخدمات الصحية لتخفيض مستوى الوفيات لدى الأطفال وما بعد الطفولة إلى الثلثين من 1990 إلى 2015, وكذلك خفض مستوى الوفيات عند الولادة إلى ثلاثة أرباع من 1990 إلى 2015.

ثانيا : دور الدبلوماسية الجزائرية في تشكيل هياكل النيباد

ساهمت الدبلوماسية الجزائرية في تشكيل الآليات المهيكلة لعمل النيباد من خلال رئاسة الوزراء ورؤساء الحكومات, والاتحاد الإفريقي والمشاركة بدور بارز في اللجنة التسييرية والالتزام بتطبيق المهام الموكلة إليه , إضافة إلى تشجيعها للإلية الإفريقية للتقييم, من قبل النظراء باعتبارها أهم ميكانيزم تتمتع به النيباد ,فقد كانت الجزائر تخطط لإبراز هذه المبادرة مدركة تماما الظروف التي تساعد على التنفيذ العملي المتكامل للأهداف المسطرة في المبادرة, لذالك رأت الجزائر من الضروري أن يتعايش الأفارقة مع هذه الظروف, لأنه صار إلزاما عليهم توفير الشروط المواتية لتحقيق التنمية المستدامة المنشود إليها إفريقيا[1] والتى تتجلى في :

-توفير السلم والأمن في إفريقيا.

-الديمقراطية والحكم الراشد.

-مبادرة الإدارة والمؤسسات, أي توفير الأطر التوجيهية والتنظيمية اللازمة للنمو, وهذا جاء تشجيعا للمبادرة على مجموعة من البرامج التي ترمى لتعزيز نوعية الإدارة الاقتصادية والمالية.

---

* تمثل حركة التعليم للجميع التزاما عالميا بتوفير التعليم الأساسي الجيد للأطفال والشباب والكبار وتعهدت 164 حكومة من خلال المنتدى العالمي للتربية (داكار ,2000) بضمان انتفاع الجميع بالتعليم وحددت عام 2015 موعدا لتحقيق ستة أهداف تعليمية , وتجدر الإشارة إلى أن مجموعة من الحكومات والوكالات الإنمائية ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص تعمل معا في الوقت الراهن لتحقيق أهداف التعليم للجميع.

[1] إدريس عطية , مرجع سابق , ص ص 365 , 366.

ثالثا : التزامات الجزائر بتفعيل عمل الهياكل النيباد

تعمل الدبلوماسية الجزائرية على تفعيل هياكل النيباد الأساسية بحيث تحتوي على عدة آليات من اجل توفير المناخ الملائم بحيث تتكون النيباد من أربع هياكل هي [1]:

1-قمة رؤساء وحكومات الاتحاد الإفريقي: تتكون من 20 دولة افريقية وتجتمع 3 مرات في السنة ويترأسها كل من الرئيس" **عبد العزيز بوتفليقة** " و" **مبيكي** " و" **عبد الله واد**" .كما تتولى النخبة وضع برنامج عمل وتحديد الأولويات والسياسات, بكل ما يتعلق بتنفيذ المبادرة, كما تقدم تقرير سنوي عن أعمالها إلى الاتحاد الإفريقي.

2-لجنة تسييرية : تكون من 10 دول افريقية تضع الشروط المرجعية للمشروعات والبرامج وتناقش المشروعات والبرامج وإعداد التوصيات اللازمة إضافة إلى ذالك تقوم على الإشراف على الأعمال السكرتارية

3-سكرتارية النيباد (الأمانة) : مقرها " **بريتوريا**"(جنوب إفريقيا) ,تقوم بالإعمال الإدارية والإشراف على الاتصالات والعلاقات العامة, داخل وخارج القارة, كما تقوم بإعداد خطة إستراتيجية لتسويق النيباد وإقامة الشراكة مع بقية الدول العالم.

4-الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء : مهمتها متابعة وتنظيم مدى الالتزام بالقواعد والمعايير التي تم وضعها ومن ثم العمل على ترشيد سلوكها وعضويتها مفتوحة أمام كل الدول الإفريقية ومن بين الشخصيات ذات الكفاءة العالية فيها هي جنوب إفريقيا ومجالها قضايا السلم والأمن الإفريقي والجزائر مع لجنة الاقتصادية المسؤولة الحكم الجيد للاقتصاد, والمشاريع .وغيرها من الشخصيات نذكر , نيجيريا , مصر , السنغال .

الفرع الثالث: الجزائر ومشروع انجاز مجلس السلم والأمن الإفريقي

بعد تعثر المنظمة الوحدة الإفريقية في تحقيق مهامها تم إنشاء آلية أخرى أكثر فاعلية, وهي مجلس السلم والأمن الإفريقي ,ويرجع ذالك إلى **القمة 35** المنعقدة في الجزائر, والتي تم فيها الاتفاق على محاربة الإرهاب والإقرار بعقد القمة الاستثنائية في مدينة سرت الليبية ,لبحث مسالة تجديد منظمة الوحدة الإفريقية ,بما يتلاءم

[1] سليم العايب , مرجع سابق , ص ص 119, 120.

ومتطلبات ونتائج العولمة ومن ثمة كانت الانطلاقة في بعث مشروع تأسيسي الاتحاد الإفريقي مع إضافة هياكل جديدة إليه ,وفي الدورة 37 لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في جويلية 2001 وبذالك قرر المؤتمر دمج الجهاز المركزي آلية منع النزاعات وتم تقديم طلب إلى الأمين العام لمراجعة الهيكل هذا الجهاز وتغيير اسمه ,وانطلاقا من هذه الإرادة الحاسمة في إقامة هيكل فعال لتنفيذ عمليات حفظ السلام والأمن نتج عنها إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي .[1]

وبانعقاد لقمة الأولى للاتحاد الإفريقي المنعقدة بمدينة " **ديربان** " بجنوب إفريقيا في **09-10جويلية 2002** ,تم إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي ,إذا أقرت القمة البروتوكول الخاص بإنشاء المجلس ,ودعت الدول الأعضاء إلى التصديق عليه ,على أن تضل آلية منع الصراعات التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية وإدارتها وتسويتها سارية المفعول, خلال المدة المؤقتة إلى حين التصديق على البروتوكول الخاص بالمجلس من قبل دول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي ودخوله حيز التنفيذ , بحيث نصت **المادة 5** من **فقرة 1** من البروتوكول على أن الجزائر من بين الدول الأعضاء في المجلس ,كما نصت **المادة الثانية** في **فقرتها الأولي** على طبيعة المجلس , انه جهاز يصنع القرار بما يتعلق بمنع الصراعات وإدارتها وتسويتها داخل الاتحاد الإفريقي. ومن مبادئه: [2]

-التأكيد على تسوية النزاعات بالطرق السلمية

-احترام الحدود الموروثة عن الاستقلال

-احترام سيادة الدول والإقرار بحق أي دولة عضو في أن تطلب التدخل من الاتحاد بغية استعادة السلم والأمن.

وقد حدد القانون التأسيسي أهداف الاتحاد الإفريقي في أربع عشر بندا تتناول تحقيق الغايات السابقة وبما تضمن تحقيق وحدة وتضامن اكبر بين البلدان والشعوب القارة ,السياسي والاجتماعي والاقتصادي وتعزيز المواقف الإفريقية للوحدة ,وتعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة, وهذه الأهداف وان كانت لا تختلف عن تلك المحددة في المنظمة الوحدة الإفريقية ,إلا أن ميثاق الاتحاد الإفريقي استحدث عددا من المفاهيم الجدية والتي تعكس الرغبة في الاستجابة لتغيرات الدولية ,وظهر ذالك جليا في دعم المبادئ والمؤسسات الديمقراطية

[1] سليم العايب , مرجع سابق , ص 12.
[2] نفس المرجع, ص14

والمشاركة الشعبية والحكم الراشد فضلا عن حماية البيئة وتنمية القارة وكذالك حقوق المرأة والمجتمع المدني [1].

المطلب الثاني: نماذج الوساطة الجزائرية في حل بعض النزاعات الإقليمية في إفريقيا

الفرع الأول: الوساطة الجزائرية في الأزمة الليبية

إن التهديد الأمني الذي تشكله ليبيا على الجزائر تختلف عن غيره فليبيا تعيش انفلاتا امنيا كبيرا بسبب غياب السلطة المركزية وانهيار منظومة الأمن والدفاع ,الأمر الذي سمح بانتشار وسيطرة الميليشيات المسلحة ذات الانتماء القبلي, والتي باتت تمتلك أسلحة خطيرة ,ونتيجة لذالك أصبح امن حدود الجزائرية مع ليبيا يواجه بعض المخاطر ,فلقد فتحت الإحداث الأخيرة في ليبيا الأبواب على مصارعيها أمام الجزائر لتلعب دورا محوريا في حل الأزمة, التي تعاني منها البلد الجار ,فيمكن للجزائر أن تسهم جديا في ترجيح كفة ما يخدم ليبيا والمنطقة ولا يستثني ذالك إلا من خلال مبادرة التسوية السلمية للإخوة الأشقاء والفرقاء الليبيين.[2]

بحيث أدلت العديد من التصريحات التي قام بها المسؤولين الأوروبيين والممثل الخاص الأمين العام للأمم المتحدة إلى ليبيا " **برناردنيو ليون** " على ضرورة عمل الأطراف الليبية على حل الأزمة والتي لا يكون إلا بالاعتماد سياسة الحوار من اجل تجاوز المشاكل العالقة ,وتحدث " **ليون** " عن الدور الجزائري في المنطقة ومساعيها للتقريب بين الفرقاء الليبيين ,وذكر **السيد رزقي** الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي لدى ليبيا في تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية على هامش اليوم الثاني من أشغال الملتقى الثاني رفيع المستوى حول السلم والأمن في إفريقيا أن " المبادرة الجزائرية تلقى دعم وترحيب العديد من الجهات الدولية فضلا عن الأطراف الداخلية في ليبيا ".[3]

---

[1] إدريس عطية , مرجع سابق , ص 335.

[2] لطفي باجويه " **تحولات السياسة الفرنسية تجاه الجزائر –مقاربة الأمنية والاقتصادية 1999-2014** " , رسالة ماستر , (جامعة : ورقلة , قسم : علوم سياسية , تخصص: دراسات أمنية و إستراتيجية , السنة الجامعية : 2015) , ص65.

[3] لطفي باجويه, مرجع سابق, ص ص 41 , 42.

أولا : أسباب اندلاع الثورة الليبية

تعددت أسباب اندلاع الثورة الليبية من أسباب اقتصادية واجتماعية كما كان لها أسباب تاريخية وسياسية جعلت الوضع يتفاقم أكثر كما موضح في الأتي[1] :

1-الأسباب الاقتصادية والاجتماعية : على عكس ما قد يعتقد البعض ,كشفت مؤشرات تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة عن أن ليبيا تعتبر من الدول العربية التي أحرزت تقدما في دليل التنمية البشرية سنة 2000, وتقدمت إلى المركز رقم 64 على المستوى العالمي في التنمية البشرية , كما تقدمت إلى المركز رقم 61 في تقرير 2001, إلي 52 سنة 2010, وبلغ معدل نصيب الفرد من الدخل القومي عام 2007 نحو 7290 دولار أمريكي , فرغم الثراء النسبي للشعب الليبي مقارنة بالشعوب الأخرى , فانه توجد حالات تفاوت كبير من توزيع الثورة العادل بالمليارات والدولارات من العوائد النفطية على الشعب الليبي , استأثرت بها دائرة ضيقة تلفت حول ألقذافي وعائلته, ويبدو أن الوصف الدقيق لهذه العقود الأربعة التي هيمن عليها العقيد القذافي هو تبرير أرصدة الثروة والقوة في المجتمع الليبي ,علاوة على ما بدده القذافي وادلاه في ثروة المجتمع الليبي على شراء الأسلحة وتكديس ثرواتهم المالية في الغرب, مستنفدين في ذالك الحصار الذي فرض على ليبيا لعقود طويلة , وفي هذه الفترة تنامت شبكات التهريب وغسيل الأموال التي تربط فيها بعض كبار موظفين الدولة.

2-الأسباب التاريخية والسياسية

التنافس الضمني بين ولايات شرق ليبيا وغربها على المكانة والسيادة ,واقتصارا على حقبة حكم العقيد القذافي خاصة بنغازي أكثر المدن الليبية التي سادت حركة الانقلاب التي قادها القذافي عام 1969 في سنواتها الأولى ضد النظام الملكي , فان تحول تلك المدن إلى معتقل للمعارضة الإسلامية وغير الإسلامية ومصدرا للاضطرابات الانقلابية ضد التعقيد منذ السبعينات في القرن العشرين وما بعدها ,مما أدى إلى هجرة الكفاءات المهنيين إلى الخارج, وهذا ما أدى إلى رسخ حالة القطيعة بين القذافي ونظامه ,أما على الصعيد السياسي فكان ذالك عبر عقود حكم القذافي ,بحيث تآكلت أسس شرعية نظامه وهي الثورية والقومية , المساواة والعدالة الاجتماعية وشرعية الكرامة والهوية الوطنية والقيمة الرمزية للقذافي كمناضل من هنا بدا التأثير للشعب الليبي بضرورة التوجه إلى نظام ديمقراطي .

[1] إسماعيل دبش , مرجع سابق ,ص ص 101, 102.

ثانيا: دور الجزائر في الوساطة لحل الأزمة الليبية

تعد الجزائر من بين الدول المتأثرة في الأزمة الليبية وخاصة على الصعيد الأمني ,مما دفع بها إلى المساهمة في حل سلمي للازمة ودرء أي تدخل أجنبي ,فعقب القضاء على نظام القذافي والتدخل العسكري الغربي الذي تم على أبواب الجزائر وخلق انعكاسات أمنية وسياسية خطيرة على الجزائر ,تفاقمت عمليات التهريب بشتى أنواعه عبر الحدود من طرف الطوارق ليبيا خاصة نحو الجزائر ومالي ,مما أدى ذالك إلى انخراط الجزائر

في الوساطة بين الفرقاء الليبيين لحل الأزمة الليبية التي استفحلت مع احتفاظ الجزائر بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول , لكن هذا لا يعبر إطلاقا وقوفها مكتوفة الأيدي إزاء الحرب المشتعلة على حدودها .[1]

فدور الوساطة الجزائرية في ليبيا حضي بترحيب من قبل مختلف الليبيين, وذالك لاقتناعهم باحترافية الدبلوماسية الجزائرية في مجال الوساطة و حل النزاعات في جوارها الإقليمي وأيضا ضعف التأثير الجانب المصري في المنطقة بسبب المشاكل الداخلية التي تعاني منها الأخيرة , وكالعادة تكتمت الجزائر على فحوى الوساطة وأبعادها, غير أنها قدمت مؤشرا واحدا ووحيد وهو عدم إقصاء أي طرف من الحوار أي الجماعات إلتي تلجا للإرهاب والعنف ,فأطلقت الجزائر مبادرة لحل الأزمة الليبية عبر حوار شامل بين جميع الأطراف يقضي إلى تسوية سلمية, تضع حد للقتال وتضفي أسس العملية السياسية في البلاد , لكن تعرضت الدبلوماسية الجزائرية لتحديات مختلفة خاصة ما تعلق الأمر بالوضع الأمني السياسي الليبي , وصعوبة جمع الفرقاء المتناحرين على طاولة واحدة للحوار , خاصة أن بعض التشكيلات غير متحمسة للدور الجزائري خاصة اللواء المتقاعد " **خليفة حفتر** " والفريق الموالي له ومصر كطرف سلبي وأيضا الطرف الفرنسي الذي يريد أن يجهض الوساطة الجزائرية.[2]

فالوساطة الجزائرية تلقت عراقيل متعددة من قبل أطراف مختلفة لهم مصالح من بقاء الحال ما هو عليه في ليبيا وبذالك فان تجاوز الجزائر للصعوبات والعراقيل في ليبيا لم يكون كما في حالة مالي , فهذه المرة هناك دول كبرى تسعى لإجهاض الوساطة الجزائرية في حل الأزمة الليبية.[3]

---

[1] سمير قط, مرجع سابق , ص 65.

[2] نفس المرجع , ص 66.

[3] سمير قط, مرجع سابق, ص ص 66, 67.

الفرع الثانى: الوساطة الجزائرية في النزاع الطوارق في مالي

تحتل مالي موقع استراتيجي في شمال غرب إفريقيا , حيث تبلغ مساحتها حوالي 1.241.000 كم مربع ويبلغ عدد سكانها حوالي 14.5 مليون نسمة ,في تنوع انثر وبولوجي شديد ,ويعتبر نهر النيجر الخاصة الجيوبولتيكية في الصراع الدائر , حيث يفصل هذا النهر بين جنوب مالي الذي يضم العاصمة " باماكو " والشمال الذي يعرف باقليم " ازواد " بحيث يقطنونه حوالي 1 مليون نسمة من قبائل الطوارق والعرب من مجموع سكان دولة مالي بحيث نالت مالي استقلالها عن فرنسا سنة 1960 .[1]

أولا: تطورات مسار الأزمة المالية

حقيقة ما حدث ويحدث في مالي له منطلقات محلية وتأثيرات ومبررات داخلية ,فتعود قصة الطوارق في شمال إفريقيا إلى الحقبة الاستعمارية ,فالحدود الجغرافية التى وضعتها فرنسا لمستعمراتها سنة 1895, لم ترعي التنوع العرقي والتجانس بين السكان ,فالمعيار الأساسي التي اتبعته في تقسيم هو معيار الثروات الطبيعية التي تمتلكها كل مستعمرة من المستعمرات الثماني في غرب إفريقيا, وبهذا وجد الطوارق أنفسهم مقسمون بين خمسة دول : الجزائر, ليبيا , مالي , النيجر , بوركينافاسو , وطالما أراد الطوارق الحصول على استقلالهم لذالك قاموا بعدة ثورات أهمها سنة1916, وهي ثورة جاءت ردا على فرنسا التي خلفت وعدها باعطاهم منطقة بهم ليحكموها تسمى منطقة الازواد . [2]

وبعد نيل دولة مالي استقلالها سنة 1960 لم يتوقف نضال الطوارق من اجل الحكم الذاتي واستقلال دولة ازواد ,لكن أجهضت محاولاتهم منذ البداية من طرف حكومة " **موديبو كايتا** " الذي كان يتميز بعنصرية الشديدة اتجاه قبائل الشمال ,حيث لم يكن متعاطفا مع الثقافة الرعوية للبدو الصحراء الشمالية , فتبنت حكومة سياسات وقوانين لإعادة تنظيم الأراضي التابعة للطوارق, وهو ما اعتبروه تهديدا لحياتهم ومملكاتهم ,فكان الرد بهجمات صغيرة على القوات الحكومية ,قابلها الجيش المالي المجهز بالأسلحة بضربات حاسمة وتم وضع مناطق الشمال تحت إدارة عسكرية نهاية 1964.[3]

---

[1] إسماعيل دبش , مرجع سابق, ص 185.

[2] بودن زكرياء" **اثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الامن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها** ", رسالة ماجستير, (جامعة: بسكرة , كلية: العلوم السياسية , تخصص: علاقات دولية وإستراتيجية, السنة الجامعية : 2015), ص 77.

[3] بودن زكرياء , مرجع سابق , ص 78.

وفي نهاية فرض الجيش المالي حكمه العسكري بشمال مالي ,ما حدث أن الحل الأمني والعسكري لوقف التمرد لم يصحبه حوار لدرجة المشاركة السياسية, والتركيز على انشغالات سكان شمال مالي ,خاصة موضوع التنمية والثقل والتواصل والحضور الإداري للحكومة المركزية المالية ,وضع أدى إلى رد فعل سلبي من سكان شمال مالي في التعامل مع الحكومة المركزية وفتح المجال للتمرد المحلي والتدخل الخارجي في المنطقة.[1]

وبعد ثلاث عقود من التمرد الأول وتحت الوطأة القهر والاستبعاد من السلطة السياسية في " باماكو " , بقيت مجتمعات الطوارق منذ مرة من تلك السياسات بسبب عدم التزام الحكومات بتنفيذ الاتفاقيات المبرمة ,وكذا استمرار عزل الطوارق في صحراء الشمال المالي, واعتبارهم كقطاع طرق وإرهابيين, كل ذالك دفع بالطوارق للتمرد الثاني **سنة 1990** من خلال فصيلتين هما الجبهة الشعبية لتحرير ازواد تحت إمرة " **إياد اغ غالي** " و الجبهة العربية الإسلامية للازواد ,وقد بدا التمرد بالهجوم على الماليين من غير الطوارق في الحدود من مناطق الطوارق, ما أدى إلى اشتباكات بين الطوارق والجيش المالي .[2]

وبوساطة جزائرية استطاعت الحكومة المركزية المالية الوصول إلى توقيع اتفاق مؤتمر بتمنراست بالجزائر 1991, مع المتمردين بالشمال لإعطاء المنطقة الحكم لا مركزي ,ولم يستمر الاتفاق إلا شهورا معدودة لينفجر الوضع من جديد وقدمت هنا العديد من اللقاءات منذ ديسمبر 1991, إلى غاية جانفي 1994, وتوج اللقاء الأخير بالإعلان الرسمي عن انتهاء النزاع في شمال مالي في 26 مارس 1996.[3]

أما التمرد الثالث فكان سنة 2006 ,عندما شنت فصائل الطوارق هجوما مباغتا على ثكنة عسكرة في منطقة " **كيدال** " ,حيث استولوا على الأسلحة, مطالبين بالحكم الذاتي والمزيد من المشاريع التنموية والمساعدات من الرئيس " **امادو توماني توري** " الذي جاء إلى السلطة في الانتخابات الرئاسية سنة 2002,وقد كان للجزائر كل مرة الدور الفعال في الاقتتال والتوقيع على اتفاق السلام بالجزائر في جويلية 2006, تحت اسم " **تحالف 23 مايو من اجل التغيير** " , مقابل تعهد الحكومة المركزية المالية من جديد بتجسيد تنمية الشمال والالتزام بالاتفاقيات السابقة.[4]

---

[1] إسماعيل دبش , مرجع سابق , ص 191.

[2] بودن زكرياء , مرجع سابق , ص 79.

[3] إسماعيل دبش , مرجع سابق, ص192.

[4] بودن زكرياء , مرجع سابق , ص81.

والتمرد الرابع جاء بعد فشل الحكومة المالية في تجسيد اتفاقية الجزائر 2006, مما دفع بالمتمردين من جديد وخاصة في ديسمبر 2008, بهجوم على القاعدة العسكرية للجيش المالي ,أدى إلى مقتل 20 جندي مالي , تطور الوضع عقب التدخل العسكري في ليبيا 2011, ومع تسرب الأسلحة بكثافة بالمنطقة وعودة المسلحين الذين كانو يقاتلون بجانب نظام ألقذافي إلى الإعلان بالانفصال, واللجوء إلى العمل المسلح في مواجهة الجيش المالي في 17 جانفي 2012,وقاد ذالك الحركة الوطنية لتحرير ازواد [1].مما أدى في وقت قصير على السيطرة الحركة ازواد على كبريات مدن الشمال , وسبب الهزائم التي تلقاها الجيش المالي أمام الهجوم الكاسح لحركات التحرر المسلحة تم الإطاحة بالرئيس المالي " **امادو توماني توري** " ,في انقلاب عسكري بقيادة النقيب " **امادو سانو غون** " في 22 مارس 2012.معتبرين أن خيبة الأمل التي تعرض لها الجيش المالي ما هي إلا انعكاس للسياسات المتماطلة للرئيس " **توماني توري** " متهمين إياه بالتخاذل في تزويد الجيش بأحداث لمواجهة إرهاب الطوارق.[2]

وفي غمرة الانتصارات التي حققتها الحركات الانفصالية المسلحة أعلنت الحركة الوطنية لتحرير ازواد عن استغلال دول ازواد في 6 ابريل 2012 ,متخذة " **غاو** " عاصمة لها ,مع تشكيل مجلس انتقالي يظم 28 عضو تحت رئاسة " **بلال اغ شريف** " , وتنصيب " **اغ ناجم** " , الضابط الأسبق من كتائب القذافي كوزير دفاع , وقد وجدت الحركة نفسها في عزلة ,حيث لم تعترف بها أي دولة في العالم للعديد من الاعتبارات الإقليمية والدولية.[3]

ثانيا: الجزائر والوساطة لتسوية الأزمة في مالي

انعكست الأزمة المالية على الأمن الوطني الجزائري, لذالك عكفت الدبلوماسية الجزائرية على معالجتها بطرق سلمية تتماشى وعقيدتها الأمنية , وخلال مراحل متعددة من الصراع المزمن في شمال مالي ,عملت على إيجاد اتفاقية سلام بين طرفي الصراع خلال الأزمة 1991, الذي انتهى بالتوقيع الرسمي للاتفاق السلام بين الطرفين في 26 مارس 1996, ثم أزمة 2006, أين بذلت مجهودات كبيرة للم الشمل ,فبعد اندلاع الأزمة رجحت الجزائر دبلوماسية الفعل على دبلوماسية التصريحات مع إعطاء منظور جماعي للمجموعة الإفريقية كحل أكثر كفاءة وأقوى فاعلية ,لذالك عارضت الجزائر كل تدخل أجنبي مهما كانت الذرائع مفضلة

[1] إسماعيل دبش , مرجع سابق, ص 193.

[2] بودن زكرياء , مرجع سابق , ص 80.

[3] إسماعيل دبش , مرجع سابق, ص 194.

بذالك الحل السلمي مع ضرورة عودة الشرعية الدستورية بعد الانقلاب العسكري وضرورة الفصل بين العنصر السياسي الطارقي ذي المطالب السياسية الواضحة والعنصر الإرهابي, المتمثل في القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد وحاولت أن تفصل حركة أنصار الدين وقائدتها " **إياد اغ غالي** " عن الحركات الإرهابية وإقحامها في المفاوضات لإيجاد حل سلمي.[1]

ومع تزايد ضغط التنظيمات الإرهابية المتحالفة مع حركة الوطنية لتحرير ازواد, أدى بذالك إلى زوال كل المبررات الحل السلمي والوساطة الإقليمية أو الدولية , بسبب عدم الأخذ بالاتفاق المبرم بين الطرفين ,كل هذا سارع للتدخل الفرنسي في مالي ,وهذا ما حصل فعلا بحيث سمحت الجزائر لطائرات التحالف باستخدام الأجواء الإقليمية, بالإضافة إلى الاشتراك في العمل التكتيكي ولاستخباراتي إلا أن أصبحت الجزائر طرف في الحرب, وبعد سيطرة القوات التحالف الدولي على شمال مالي تحت القيادة الإفريقية, تلقت القيادة السياسية طلبا من الرئاسة المالية بعد فشل التدخل الفرنسي وبذالك قامت مالي والجزائر في إطار العمل والتعاون المشترك بتشكيل اللجنة الإستراتجية الجزائرية المالية في الجزائر بحضور العديد من الوسطاء من اجل الدخول في المفاوضات لإنهاء الأزمة ,وكان ذالك في بداية 2014 من اجل تقريب الرؤى بين الحركات الطوارقية شمال مالي وفي جوان 2014 , اجتمعت بالجزائر الحركات الطوارقية المسلحة من اجل توسيع المحادثات بين الأطراف النزاع, لإيجاد حل نهائي للازمة لتوقع بذالك كل الحركة الوطنية لتحرير ازواد والمجلس الأعلى لوحدة ازواد والحركة العربية للازواد على إعلان الجزائر , حيث أكدوا على إرادتهم في إرساء السلام والدخول في الحوار مع مختلف الأطراف توقيع أيضا على وثيقة تلاحم شعب مالي وسلامة وحدته الوطنية وهي النقطة التي ثمنها مجلس الأمن من خلال الوثيقة رقم (2164) مشيدا لمجهودات الجزائر في ذالك .[2]

وكانت الجزائر الراعي الأول للمفاوضات ,وفي جويلية 2014 , تم التوقيع على خارطة طريق للمفاوضات في إطار اتفاق الجزائر ,واستأنف الحوار في الدورة الثالثة للنخبة الجزائرية المالية في أكتوبر 2014.بين الحكومة المالية والحركات المسلحة في شمال البلاد, ليتوصل إلى الدورة الرابعة أين تم التوصل إلى وثيقة تفاوضية تحمل في طياتها عناصر اتفاق السلام تحت إشراف الوساطة الدولية, بقيادة الجزائر وبعد ذالك انعقد جولة محادثات في 15 ماي 2015, حيث تم التوقيع الرسمي على اتفاق السلام من طرف الحكومة

[1] بودن زكرياء , مرجع سابق , ص ص 155, 156.

[2] نفس المرجع , ص 158.

المالية والتنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة وفي 20 ماي 2015, فقامت التنسيقية شعب ازواد باتفاق ينهي الصراع الدامي في شمال مالي ,بحيث قامت النخبة الدولية بمتابعة تطبيق اتفاق السلام للحرص على عدم اختراق بنوده من قبل الأطراف المتنازعة.[1]

الفرع الثالث: الوساطة الجزائرية في النزاع الأثيوبي الاريتري

إن النزاع الذي نشب بين أثيوبيا واريتريا مرده ادعاءات سيادية متعارضة على المناطق حدودية لم يتم ترسيمها بعد ,ومن ثم فهو نزاع على الادعاءات مختلفة حول ما هو موروث ,وكل طرفي النزاع يبنى أدلة على حجج متضاربة ,ويكمن موضوع النزاع في تفاعل جملة من العوامل الداخلية والخارجية تتعدي الطابع الحدودي .

أولا: طبيعة النزاع الأثيوبي –الاريتري

تعتبر أثيوبيا واريتريا من دول القرن الإفريقي, التي تعتبر من أفقر دول العالم, نظرا إلى الحروب الطويلة التي استمرت **30 عاما** (1962-1991) , فتعود جذور الحرب الأثيوبية الاريترية إلى وجود مناطق حدودية مختلف عليها ,حيث لم يتم ترسيم الحدود بينهما ,,رغم أن الطرفين متفقين على مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار ,إلا أن الاختلاف كان حول ما هو موروث فعلا ,وبذالك اختار الطرفان الخيار الحرب بالرغم من وجود توافق لغوي وديني لطرفي النزاع و كان " **مليس زيناوي** " و " **اسياس افروقي** " زعيما البلدين تربطها أكثر من علاقة واحدة وكان سقوط " **منغستو** " ومساهمة " **زيناوي** " في نيل استقلال اريتريا بإجراءات مضاربة تضمنت استفتاء عاما للشعب[2] ,الاريتري في الوقت الذي كان الكثيرون يكهن بإمكانية نيل اريتريا استقلالها ,ولو لم يكن إلا تولي " **زيناوي** " مقاليد الأمور في أثيوبيا وانتهى الأمر بعقد مؤتمر ترعاه الولايات المتحدة الأمريكية بين " أفروقي " و" زيناوي " , يقضي باعتراف أثيوبيا بحق تقرير مصير الشعب الاريتري على أن تختار بين الوحدة والانفصال, مقابل أن يلتزم " **أفروقي** " بدعم " **زيناوي** "

[1] بودن زكرياء , مرجع سابق , ص 157.

[2] إدريس عطية , مرجع سابق , ص 247.

في سعيه للتغلب على مناوئيه السياسيين وتولي السلطة ,وهو أن تسمح اريتريا عندئذ باستخدام أثيوبيا لمينائي " **عصب و مصوع** " الاريتريين لإغراض التجارية وبتالي مرور البضائع والسلع عبر أراضيها.[1]

ومن ثم فقدت أثيوبيا مصالح لا يستهان بها, خاصة وان ميناء عصب بالنسبة لأثيوبيا يعد شريان الحياة لا بديل غيره ,وبمجرد إغلاق اريتريا ميناء عصب في وجه أثيوبيا كان ذالك بمثابة إعلان اريتريا الحرب عليها.[2]

ثانيا: أسباب النزاع الأثيوبي –الاريتري

النزاع الحدودي بين البلدين كان لأسباب مختلفة ومتقاطعة نذكر منها[3]:

–إصدار اريتريا لعملة جديدة هي " **الكنفة** ", وطرحها للتداول بدلا من العملة الأثيوبية التي كان يتم التعامل بها في اريتريا, مما خلف للاقتصاد الأثيوبي خسائر ضخمة ,مما ردت أثيوبيا على ذالك بتقدير التعامل بين البلدين بالعملة الاثيوبية فألحقت تلك الإجراءات هي الأخرى أضرار بالاقتصاد الاريتري ,خاصة أن أثيوبيا اتجهت بتجارتها نحو ميناء جيبوتي, بدلا من ميناء عصب لتضاعف عن الضرر الذي نالت منه.

– ضعف الاهتمام الدولي والإقليمي لاريتريا بموازاة مع أثيوبيا التي تحضي بمكانة إستراتجية جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية, وزيادة الاستثمارات عليها بدرجة كبيرة ,أيضا من الناحية الإستراتيجية, فان أثيوبيا أصبحت دولة مغلقة على اعتبارها أن مرور تجارتها وسلعها الإستراتيجية عبر اريتريا خاصة مع توتر العلاقات منذ عام 1998, هو أمر غير مأمول أو مضمون , وان توجهها نحو جيبوتي كبديل يرسخ الاعتماد بأنها بشكل أو بأخر تحت رحمة دولة أخرى.

وعلى الرغم من أن هذه المناطق كانت خاضعة للسيطرة الأثيوبية قبل استقلال اريتريا في العام 1993, فان اريتريا اعتبرت أن الحدود الفاصلة بين البلدين لم يتم ترسيمها بدقة ومن ثم قامت 1998 بالاستلاء على هذه المناطق على اعتبار أنها تدخل ضمن حدودها في المقابل رفض أثيوبيا ذالك.

---

[1] مقدم فيصل " **الدبلوماسية الجزائرية والنزاع الأثيوبي الاريتري** " رسالة ماجستير, (جامعة: الجزائر , كلية : الحقوق والعلوم السياسية , قسم: علوم السياسة , السنة الجامعية : 2015.) , ص47.

[2] نفس المرجع ,ص84.

[3] إدريس عطية , مرجع سابق , ص ص151,152.

فالنزاع الأثيوبي –الاريتري يرتبط في الأساس بالأوضاع الاقتصادية والقيادة السياسية لكلتا الدولتين وأيضا العامل النفسي في الصراع وهو الأهم ,يمكن القول أن أسباب معارضة القيادة السياسية في أثيوبيا لاستقلال اريتريا, بالرغم من معارضة ذالك لقرارات الأمم المتحدة ,فهذه القيادات كانت ترى انه ينبغي أن تضل اريتريا مرتبطة لها وذالك لاعتبارات أنها تشكل أهمية بالغة نظرا لوجود موانئ اريترية على ساحل البحر الأحمر بمينائي صوع والمصب, في حين أن أثيوبيا أصبحت دولة حبيسة بعد استقلال اريتريا ومن ثم فان استقلال اريتريا جعل من إثيوبيا خاضعة لها, فيما يتعلق بمبادلاتها الخارجية مع العالم الخارجي ,بحيث كانت ترى أثيوبيا أن اريتريا يجب أن تضل مرتبطة بها عبر شكل من أشكال الكونفدرالية ,وفي المقابل نجد أن اريتريا منذ الاستقلال حريصة على التخلص من عقدة النقص التي لديها ومفادها أنها كانت محتلة من قبل أثيوبيا ما يزيد من 40 سنة ومن ثم فهي تسعى للتخلص من هذه التبعية .[1]

ثالثا : الوساطة الجزائرية لحل الخلاف الحدودي بين اريتريا وأثيوبيا

استطاعت الجزائر وفي فترة ضيقة أن تتجاوز العوائق بسبب الأزمة الداخلية, والتحفظ الدول الإفريقية منها المملكة المغربية وبعض الدول الأوروبية ومساعيهم لتحجيم وتهميش الدور الجزائري كمؤتمر **الجزائر 35** لمنظمة الوحدة الإفريقية , بحيث نجحت الجزائر في استقبال عدد هائل من الرؤساء الأفارقة حيث بلغ عددهم 45 دولة ورئيس حكومة ,وهو رقم لم تشهده مؤتمرات الوحدة الإفريقية منذ سنين عند انعقاد مؤتمرها العادي السنوي. فقام الرئيس عبد العزيز بوتفليقية باستعراض الأعمال التحضيرية ومباحثات الجزائر بتعيين احمد اويحي وزير الدولة آنذاك كمبعوث شخصي له في 22-25جويلية 1999 , وتمت المحادثات مع الوزير الأول " **ميليس زيناوي** " و " **اسياس افورقي**" فطلب المبعوث الجزائري من الطرفين على الاتفاق الإطار بين أثيوبيا واريتريا , ولكن أثيوبيا لم توقع على الوثائق في حين اريتريا وافقت رسميا في 11 أوت 1999.[2]

وفي هذه الأثناء قام الوزير الأول الأثيوبي ببعث رسالة إلى رئيس الاتحاد الإفريقي حول طلب أثيوبيا الرامي بصفة رسمية للوثائق التي تحتوي على الترتيبات التقنية لتنفيذ وتطبيق الإطار المرجعي , وأمام هذا الوضع انتقل مجموعة خبراء الاتحاد الإفريقي للجزائر في أوت مع مجموعة خبراء الأمم المتحدة وغيرها لتفحص الطلب المقدم من طرف أثيوبيا, من اجل وقف إطلاق النار والبحث عن المسائل الإنسانية , وبعد عدة مباحثات و القيام بمفاوضات غير مباشرة من الاتحاد الإفريقي والأطراف المتنازعة لم يصلوا لأي حل

[1] مقدم فيصل , مرجع سابق, ص 88.

[2] محمد بوعشة , مرجع سابق , ص 117.

يرضي الطرفين , واستأنفت المعارك بين البلدين يوم 12 ماي 2000, ومن هنا قام وبصفة فورية الرئيس عبد العزيز بوتفليقية بنداء عاجل لرؤساء البلدين, ونداء لمنظمة الاتحاد الإفريقي لوجود حل سلمي ينهي النزاع بين الأشقاء ,وطلب من الأمين العام لمنظمة الاتحاد الإفريقي عقد اجتماع عاجل على مستوى سفراء الجهاز لإلية الوقاية من النزاعات وتسييرها وتسويتها واستدعاء مجلس الأمن لدراسة الوضع , بحيث قام الأخير بتاريخ 12 ماي 2000, بتصديق على لائحة **رقم 2001/1297** فحواها استئناف القتال والمعارك بين طرفي النزاع والوقف الفوري لأي نشاط أو حركة عسكرية التي من شانها أن تؤدي للعودة إلى المعارك واستخدام القوة والعودة إلى المفاوضات في المقابل وجه الجهاز المركزي للمنظمة للطرفين للوقف القوى للمعارك والشروع في التسوية الخلافات واستئناف المفاوضات غير المباشرة.[1]

ومع استئناف المفاوضات غير المباشرة بالجزائر في 29 ماي إلى 10 جوان 2000 في تقريب وجهات النظر بين البلدين وبمشاركة المبعوث الشخصي احمد اويحي ووزيري الخارجية للبلدين وممثلي الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي, وتكاملا مع ذالك قام المبعوث الشخصي لإعداد مدونة عمل الطرفين من اجل وقف إطلاق النار, وبعد محادثات مطولة قام المبعوث الشخصي اويحي بمحاولات تقريب وجهات النظر ,حيث عرض على الطرفين مشروع إيقاف وقف المعارك بحيث تم قبول الاقتراح من قبل اريتريا أما أثيوبيا فمن جهتها تشجعت على هذا العرض, لكن لم تبدي ردها للاتحاد الإفريقي حول مشروع الاتفاق إلا بعد الإجراءات الضرورية. وبعد 12 يوما من المحادثات غير المباشرة عبرت أثيوبيا وبصفة رسمية للاتحاد الإفريقي عن موقفها حول العرض المقترح واستعدادها للتوقيع على مشروع اتفاق وقف المعارك .[2]

وبعد الحصول على الموافقة الرسمية دعي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الطرفين يوم 18 ماي 2000 لتوقيع على اتفاق وقف المعارك بين الحكومة الفيدرالية الديمقراطية لأثيوبيا وحكومة دولة اريتريا في حفل رسمي حضره السيد عبد العزيز بوتفليقة والسكرتير العام لاتحاد الإفريقي وممثل الولايات المتحدة الأمريكية وممثل الاتحاد الأوروبي وممثل الأمم المتحدة والسلك الدبلوماسي ورؤساء البعثات الإفريقية الذين لم يكونوا بمنأى عن حفل التوقيع .

فدور فالوساطة الجزائرية لها نجاحات وإبداعات في إقليمها الإفريقي ,بحيث عملت على مكافحة الإرهاب والوقوف إلى جانب نصرة الشعوب المظلومة من اجل تحقيق استقلالها واسترجاع سيادتها على أراضيها في

---

[1] مقدم فيصل , مرجع سابق , ص- ص123-125.

[2] محمد بوعشة , مرجع سابق , ص 130.

إطار تصفية الاستعمار ,فالدبلوماسية الجزائرية تستند على أساس مبادئ وأسس ثابتة ومتينة تؤهلها للعب دور مهيمن في جوارها الإقليمي والدولي.

المبحث الثالث: تقييم ودراسة استشرافية لدور الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا

لقد تميزت الدبلوماسية الجزائرية منذ استقلال بالتحرك والمؤثر في الساحة الإفريقية ,بحيث استطاعت من خلالها تحقيق جملة من المكاسب في الساحة الإفريقية دون أن ننسى الإخفاقات التي مرت بها في إفريقيا لاعتبارات أمنية وغيرها, كما اهتمت بالمسائل الاقتصادية واعتمادها على مقاربة سياسية لحل الأزمات ,فمسار الدبلوماسية الجزائرية على مستواها القاري تضمن قوة في جميع المستويات كالأمن ومكافحة الإرهاب وتحقيق التنمية بمشاريع مختلفة في إطار الاتحاد الإفريقي, وذالك بالتوسع مجال الدبلوماسية الجزائرية إلى الجوانب الاقتصادية بالقارة السمراء ,وذالك باعتبار أن إفريقيا تشكل بيئة فتية وخصبة لاستغلالها وخدمة مصالح المتبادلة ,ومن هذا الطرح نستطيع أن نقيم الحضور القوي للدبلوماسية الجزائرية على الساحة الإفريقية فنسلط الضوء على نقاط التي أنجزتها الدبلوماسية الجزائرية في القارة الإفريقية ,ونقاط التي أخفقت فيها دبلوماسيتها ,خاصة في مراحل التي شهدت مشاكل أمنية صارخة , كما سنقدم سيناريوهات محتملة لدور الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا ,مابين تعاظم الدور وبقاء الحال كما هو عليه وأيضا السيناريو المرشح وهو تراجع الدور الدبلوماسي وذالك حسب اعتبارات ومتغيرات معينة تساعدنا على دراسة كل سيناريو على حدة

المطلب الأول: تقييم الدور الدبلوماسي الجزائري في إفريقيا

إن تنامي نشاط الدبلوماسية الجزائرية على المستوى الإقليمي كان له الأثر الايجابي في استرجاع الجزائر وتدريجيا مكانتها الإقليمية والدولية ,خاصة بالنظر إلى المكاسب التي حققتها الجزائر وأيضا الإخفاقات التي واجهتها في ضل فترات مختلفة كانت نتيجة الأوضاع الداخلية الأمنية التي عايشتها الجزائر في تلك الفترة.[1]

الفرع الأول: مكاسب الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا

لقد سجلت الجزائر عن طريق دبلوماسيتها في الآونة الأخيرة عودة قوية ولافتة للنظر على الساحة الدولية والإفريقية ,فكان نجاح وساطتها في حل العديد من القضايا وإيجاد مواقف شجاعة وحازمة في قضايا أخرى مؤشرا قويا على قدرات الدبلوماسية الجزائرية ,وهي نفس القدرات التي صنعت مجد وعز الدبلوماسية الجزائرية قبل اليوم ,فشهدت الدبلوماسية الجزائرية عهديين ذهبيين لها أولا فترة السبعينات بحيث كانت للجزائر مواقف قوية على الساحة الإفريقية والدولية كالمناداة في الجمعية العامة بحقوق شعوب الإفريقي والمطالبة بعض الدول بالتنازل على الديون الإفريقية من قبل الدول الكبرى المديونية , أما المرحلة الثانية كانت بعد خروج الجزائر من عزلتها المفروض عليها بسبب العشرية السوداء ,فالملاحظ في الدبلوماسية الجزائرية أنها أبقت على ثبات مبادئها وعدم تغييرها بتغير الرؤساء , وإذا اختلفت شدة اللهجة من وقت لأخر وفق مبدأ المنفعة ,فإنها تراعي تتبع الأحداث الدولية والوضع الداخلي ,فالجزائر استعادت لدورها الريادي في إفريقيا وهو الدور الذي تضطلع به أيام العز الدبلوماسية الجزائرية, حينما كان بوتفليقة وزير الخارجية والذي أضفي على النشاط الدبلوماسي إلى غاية 1979 إشعاعا ونفوذا جعل من الجزائر دولة رائدة في العالم الثالث ,من ثم متحدثا تصغي إليه القوى العظمى ولعل ابرز المواقف التي تترجم نجاحات الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا ما يلي [2]:

-الاعتراف الدولي للحدود الجزائرية وإقامة علاقات حسن الجوار الايجابي مع البلدان المجاورة ,وذالك في المؤتمر في منظمة الوحدة الإفريقية سنة 17-21 تموز 1964.

---

[1] دالع وهيبة " **دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2006** " , رسالة ماجستير , (جامعة : الجزائر ,كلية: العلوم السياسية والإعلام , تخصص: علاقات دولية , السنة الجامعية : 2008.) ,ص103.

[2] أمال بوساطة " **الدبلوماسية الجزائرية نجحت في تسوية نزاعات معقدة بإفريقيا** " جريدة الشعب , 20-10-2015. الساعة: 15:22 ,

–تقوية منظمات دول العالم الثالث وتعزيز عملها الموحد كانعقاد قمة منظمة الوحدة الإفريقية في الجزائر سنة 1968 ,وجعل الجزائر من احد رواد حركة عدم الانحياز دافع لاستمرار عن حركات التحرر في العالم.وهكذا أصبحت الجزائر الناطق الرسمي باسم الدول العالم الثالث ولا سيما في ندائها بنظام اقتصادي دولي جديد ,وهنا انتخب بوتفليقة رئيسا للدورة التاسعة والعشرين لجمعية الأمم المتحدة سنة 1974,ونجح خلال عهدته في إقصاء إفريقيا الجنوبية بسبب سياسة التمييز العنصري الذي كان ينتهجها النظام آنذاك.

وبعد خروج الجزائر من دوامة الإرهاب وعودة الأمن والاستقرار وتحسن الأوضاع ,أكد وزير الخارجية بان براغماتية الدبلوماسية الجزائرية تعتمد على التعاون بين الدول والسلم في العالم ,وأوضح أيضا بأنها تعتمد على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتكفل بانشغالات الرعايا المقيمين في الخارج ,فالدبلوماسية هي انعكاس لسياسة داخلية ,وهذا ما أدى إلى نجاح الجزائر في حل القضايا الإفريقية وإيجاد مواقف شجاعة وحازمة في قضايا أخرى ,مثل قضية الصحراء الغربية والنزاع الاريتري –الإثيوبي في القرم الإفريقي , وفي الجانب التنموي فاستعادت الجزائر دورها القيادي على الصعيد الإفريقي حيث شهد على ذالك دورها الفعال الذي ما انفك بتعاظم على الساحة الإفريقية في إطار الاتحاد الإفريقي والشراكة الجديدة من اجل من اجل تنمية إفريقيا الذي كان للرئيس الجزائري احد المنادين بها.[1]

وامنيا انتزعت الجزائر مكانتها داخل الأمم المتحدة ,بحيث أصبحت شريك لا يمكن الاستغناء عنه في المفاوضات الدولية ,كما طالبت الأمم المتحدة بضرورة إبرام اتفاقية دولية شاملة بخصوص قضية الإرهاب وذالك من اجل إبرام عدد من الاتفاقيات للوقاية منه ومكافحته على الصعيد الإفريقي والعربي ,وتوجت هذه الجهود كلها بتأسيس المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب ومقره العاصمة الجزائرية .[2]

الفرع الثاني: إخفاقات الدبلوماسية الجزائرية في حل القضايا الإفريقية

بالرغم من الدور الذي لعبته الجزائر على الصعيد الإفريقي وجهودها في إخراج القارة الإفريقية من دائرة التخلف والفقر والمجاعة ,إلا أنها اصطدمت بوضع إفريقي جد صعب ,حيث بقيت القارة الإفريقية تعاني من نفس المشاكل ,فالإرادة الجزائرية في إخراج القارة من العزلة والتهميش لم تلق أي صدى خاصة دوليا ,فقد كانت مجرد وعود ولم تطبق على أمر الواقع ,خاصة فيما يتعلق " **النيباد**" , بحيث أنها لم تحقق الأهداف

[1] دالع وهيبة , مرجع سابق, ص155.

[2] نفس المرجع , ص 156.

المرجوة, خاصة في ضل الإمكانات المحدودة التي تقف عائقا أمام تفعيل هذه المبادرات التنموية من اجل إفريقيا ,لذالك فشلت المبادرات التي عملتها الجزائر في القارة الإفريقية ,على غرار الشراكة الجديدة من اجل تنمية افريقية والتي حملت في طياتها مشروعا تنمويا واعدا ,حيث انه والى اليوم لم يتم دمج النيباد في هياكل الاتحاد الإفريقي كما هو مقرر له .[1]

أما امنيا وعلى المستوى الإقليمي فان عدم الوصول إلى الحل في قضية الصحراء الغربية ضل يشكل هاجس امني بالنسبة للجزائر على حدوده الغربية التي تبقى في حالة انكشاف امني على غرار الجهة الجنوبية التي يرجع السبب انكشافها إلى طبيعتها الجغرافية ,والتي تتميز بالطول الحدود والتي بدورها تسهل نشاط المجموعات الإرهابية وعمليات الهجرة غير الشرعية والتي تفاقمت بسبب وجود شبكات تهريب المهاجرين الأفارقة من مالي والنيجر نحو الجزائر عبر المغرب .[2]

ومن ناحية حل القضايا الإفريقية كأزمة مالي فتوصلنا أن الدبلوماسية الجزائرية تميزت بين الاستقرار والاستمرار من حيث التمسك بمبادئ العمل الدبلوماسي والتأكيد على الحل السلمي والحوار السياسي ورفض التدخل الأجنبي ,لكن في مقابل كل هذا تميزت بالتغيير وذالك من خلال تبين الخيار العسكرى الفرنسي في مالي وفتح المجال الحيوي لهذه العملية , وهنا يظهر التغيير في تعامل الجزائر مع الأزمة ,بحيث بررت الجزائر هذا الموقف بان الرئيس المالي طلب المساعدة الأجنبية إلى أن الجزائر لا تستطيع مخالفة القرار الاممي الذي يقضي بالتدخل الأجنبي في مالي.

المطلب الثاني : الأفاق المستقبلية لدور الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا

تعتمد الأفاق المستقبلية لدور الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا على تقنية السيناريو أو المشهد , لاستشراف المستقبل ,حيث أصبحت الدراسات المستقبلية ضرورة لابد منها في العصر الحديث ,لما لها من أهمية خاصة إذ تعلق الأمر بحل القضايا الإقليمية وانعكاساتها على الأمن القومي للدول المجاورة لهذا الإقليم

ويعرف السيناريو بأنه " **جملة تتكون من وصف وضع مستقبلي , ووصف الذي يسمح بالمرور الوضع الأصلي إلى الوضع المستقبلي ,وكلمة سيناريو غالبا ما يفرط في استعمالها لوصف أي مجموعة فرضيات**

بحيث تنقسم السيناريوهات الاستكشافية الثلاث:

---

[1] عبد النور بن عنتر , **البعد المتوسطي للأمن الجزائري** ,الجزائر : المكتبة العصرية ,2005, ص60.

[2] نفس المرجع, ص63.

-سيناريو خطي يتعلق باستمرار الوضع الراهن من حيث ما تحمله من تفاؤل وتشاؤم مع العجز في التغيير.

-سيناريو الإصلاحي يتعلق بتكيف وإدخال بعض الإصلاحات ,ويقصد بها الوصول للاتجاهات الحالية نحو انسجام أكثر من انجاز حد ادني من الأهداف المتفائلة .

-سيناريو التحولي ويرى أن الملائمة التدريجية غير كافية ومن ثم يجب الأخذ بتحولات جذرية عميقة .

وهذا ما ستطرق إليه في هذا المطلب بحيث سنتطرق إلى ثلاث سيناريوهات وذالك حسب المتغيرات التي تحكمها ..

الفرع الأول: سيناريو تعاظم دور الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا

في ضل المتغيرات الجديدة وفي إطار المؤسسات الاتحاد الإفريقي من خلال المطالبة بدور أكثر فاعلية للقارة الإفريقية, والتطلع إلى تفعيل المنظمات الجهوية الإفريقية للقيام بدورها , باعتبار أن معظم الدول الإفريقية تعاني من نفس المشاكل ,وتتطابق وجهات نظرها في مختلف القضايا الدولية , وبذالك استمرار رهان الجزائر على لعب دور محوري على مستوى القارة الإفريقية ,ومحاولة استثمار هذا الدور في تدعيم مكانتها الدولية والإقليمية وذالك يعتمد أساسا على كسب ثقة الدول الإفريقية عن طريق تعزيز العلاقات معها ,كتوقيع اتفاقيات تعاون وتقديم مساعدات للدول التي تحتاج إليها خاصة الدول التي تعيش في حرب أهلية.[1]

– ومن منطلق اقتصادي تنويع صادرات خارج قطاع المحروقات وتشجيع الإطارات على العمل لفائدة الاقتصاد الوطني واستغلال الثروات الطبيعية استغلالا عقلانيا يعود إلى التنمية الشاملة للبلاد ,واجتماعيا تشجيع المهاجرين على العودة عن طريق تسهيل إجراءات والاستقرار في الجزائر وتحسين الظروف الأمنية.

– تفعيل القطاع الصناعي والزراعي خاصة إذ تم الحفاظ على سعر البترول وتطوير الطاقات المتجددة البديلة لتحقيق التنمية المستدامة.

– مكافحة الإرهاب من خلال تفعيل اطر التعاون الدولي والحرص على مشاركة في الملتقيات والمؤتمرات المخصصة للقضاء على الظاهرة الإرهابية بالإضافة إلى ذالك المصادقة على مختلف الاتفاقيات الأممية التي ستوقع بهذا الشأن لإثبات إرادة الجزائر القوية في استئصال جذور الظاهرة الإرهابية.

[1] عبد النور بن عنتر , مرجع سابق, ص154.

– اعتبار الجزائر حليف استراتيجي مهم بالنسبة للدول الغربية وذالك بتموقعها في بوابة شمال إفريقيا والمطلة على شمال البحر الأبيض المتوسط واعتبارها أيضا قوة عسكرية كبيرة في القارة. [1]

– التركيز على مبادئ وقيم السياسة الخارجية الجزائرية بان أي دبلوماسية تتجه نحو قيم ومصالح معينة وثابتة ,هذا ما يؤهلها لكسب الثقة والتأييد والشرعية الدولية لدبلوماسيتها مما يؤهلها للعب دور ريادي في محيطها الإقليمي الإفريقي ,كما أن الدبلوماسية الجزائرية تمتلك من الخبرة والسمعة والقيادة ما يؤهلها للعب دور ريادي في القارة ,ولنبقى متفائلين بوجود بديل أحسن من الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لإكمال مسيرته الدبلوماسية في الساحة الإفريقية.

تطوير الجهاز العسكري الجزائري واستمرار وتيرة التنمية بالرغم أنها تنتقل ببطئ ولكن حسب التقارير الدولية فان الجزائر من بين الدول التي تعدت نقاط تنمية ملحوظة وحيدة في هذا المجال. و هذا ما صرح به الخبير الاقتصادي الجزائري " **بشير مصطفى** " " الجزائر سنة وفي آفاق 2025 ستقفز إلى مصف الدول الناشئة وتندمج في مجموعة العشرين ممثلة لإفريقيا عن طريق آلية " **النيباد**" لتشارك القرار الدولي".[2]

الفرع الثاني: سيناريو تراجع الدور الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا

وفقا لهذا السيناريو ستشهد الجزائر تراجعا ملحوظا في دور دبلوماسيتها تجاه إفريقيا ويعود ذالك في[3] :

–التنافس الأجنبي في المنطقة خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ,مما أدى إلى التأثير في مبادئ الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا ,وزاد ذالك عقب التدخل الفرنسي في مالي وتدخل هذه القوى في المشكلات التي تعرفها إفريقيا كقضية الصحراء الغربية .

–عدم وضوح إستراتجية الجزائر والتعامل مع ثورات المنطقة بحيث كانت الجزائر محايدة في دبلوماسيتها نحو الثورات العربية ,وأنهت بأنها كانت متفرجة في الوضع فقط, ولم تقدم أي وساطة فاعلة لهم, فالجزائر في إطار تأييدها للحل السلمي للمشكلة في ليبيا, بحيث أنها انتقدت بسبب التدخل الأجنبي الذي تبناه حلف

---

[1] محمد لمين بن عائشة" **الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي** " منقول من :
//www.raialyoum.com:index.php/https تاريخ الاطلاع : 12–05– 2018

1– الغرام جهاد " **الدور الإقليمي للجزائر في إفريقيا ,المحددات والإبعاد**" , تاريخ الاطلاع: 15–05–2018, منقول من :
http//www.asjp.cerist.dz/en/articie/1392

[3] لخضر بن شيبة " **تراجع النفوذ الجزائري في القارة الإفريقية** " منقول من: – htttps ://orientxxi-info article1739
تاريخ الاطلاع : 16–05–2018

الأطلسي ,ورفضت تدويل القضية وهذا ما جعلها لا تشارك في الاجتماعات الدولية التي عقدت حول الوضع في ليبيا .

-ضعف التنسيق بين المجموعة الإفريقية واستمرار الحروب الأهلية وتعثر مسيرة الإصلاح في العديد من الأقطار العربية, وقلة الإمكانات التي تبقى عائقا أمام نجاح التجارب التكاملية في القارة الإفريقية .

-فرض الدول الكبرى شروط في إطار مبادرة الشراكة الجديدة من اجل تنمية إفريقيا والتي تعتبرها الجزائر من أهم انجازاتها على الصعيد الإفريقي, خصوصا فيما يتعلق بالحكم الراشد ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان .

-تغير الأوضاع والتحالفات التي أصبحت قوية ولا تسمح بتراجع الدور الدبلوماسي الجزائري في القارة الإفريقية على اعتبار عدم وضوح الرؤية الشاملة في تحالفات المنطقة .

-الأزمة المالية التي تعرفها الجزائر وذالك بانخفاض أسعار البترول ,بحيث تشير تقارير دولية بان الأموال الموجودة في الخزينة لا تلبي حاجيات الفرد الجزائري في السنوات القادمة ,وهذه الأوضاع تنعكس بالضرورة على الأوضاع الاجتماعية للبلاد ,على غرار وضعية الأطباء المقيمين وأسلاك أخرى مثل : أساتذة التربية والتعليم.

-الوضع الصحي للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة وتجميد المبادرات والفعاليات التي كان يقودها الرئيس الجزائري بنفسه ,مما يؤدي بذالك إلى تراجع دور الدبلوماسية الجزائرية بالرغم من وجود طاقم إداري مختص في هذا الشأن.

-إتباع سياسات اقتصادية انعزالية يؤدي لتراجع الدور الدبلوماسي الجزائري في محيطها الإقليمي وذالك لعدم احتكاك بالدول الإفريقية وعدم القيام بالمبادرات والاتفاقيات التعاون, ووجود المغرب كمنافس اقتصادي كبير في القارة الإفريقية ,بحيث الأخيرة تدعم دبلوماسيتها بالحضور الاقتصادي والمالي .

-إغفال أهمية الإعلام في ترويج للدور الريادي الجزائري, وهو ما تقوم به دولا اقل إمكانيات بالمقارنة بإمكانيات الجزائر كالمغرب , من اجل الترويج لأدوارها ومكانتها والتعريف بمقدراتها وما تزخر به وذالك على غرار الإعلام السياحي .

الفرع الثالث: ثبات الدور الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا

يؤكد العديد من الدارسين على التزام الثبات الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا في دعم الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها وللعب دور الوساطة في العديد من القضايا والنزاعات الإقليمية والدولية, مابين البلدان وأقرت العديد من الجهات أن مستقبل الجزائر دبلوماسيا هو امتداد لعملها خلال الثورة الجزائرية وبالرغم من المشاكل التي تواجهها إفريقيا اليوم ,وبما تتمثل في تحدي الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وهو ما يستدعي مستقبلا تضافر الجهود لبناء إفريقيا موحدة وجديدة, نتمكن من خلالها مواجهة الفقر وكل أنواع التبعية وبثبات الدور الدبلوماسي سياسيا وعسكريا في مساندة الحركات التحررية في القارة السمراء وذالك بثبات مبادئها من المواثيق التي أسست لثورة التحرير.[1]

من خلال لدراستنا إلى السيناريوهات المحتملة الحدوث لدور الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا وحسب المتغيرات التي نلحظها فالسيناريو المحتمل الحدوث هو تعاظم الدور الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا ,وذالك لعدة اعتبارات ذكرناها سابقا بالإضافة إلى ذالك الطموح القوي للجزائر بالريادة الإقليمية والإرادة السياسية والمقدرات الاقتصادية الجغرافية والعسكرية, التي تتمتع بها الجزائر على غرار الدول الإفريقية الأخرى , فبمجرد صعود سعر البترول وتحسن الأوضاع الداخلية للجزائر ,هدا حتما سيؤهلها للعب دور قيادي على الساحة الإفريقية .

[1] **" التاكيد على الدور الثابت للدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات في افريقيا "** منقول من : تاريخ الاطلاع : 11 -2018-05 https://www.djazairess.com/aps/436811

استنتاجات واستخلاصات

من خلال تحليلنا لمراحل الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا في حل النزاعات الإفريقية عن طريق وساطتها المنبعثة من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال, نتوصل إلى الاستنتاجات التالية:

– مرت الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا بعدة محطات مختلفة, بحيث عملت على تكييف والتأقلم مع المتغيرات الدولية والإقليمية, باعتبارها دولة ذو وزن كبير بالنسبة للقارة الإفريقية وما تتمتع به من خصائص تعطي لها المبادرة في توجيه سياستها ودبلوماسيتها في محيطها الإقليمي الإفريقي.

– كانت المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية, فضاء مكن الدبلوماسية الجزائرية من فرض وجودها بتدعيم حركات التحرر الإفريقية كتدويل قضايا عادلة واستصدار لوائح سياسية ,إضافة إلى تجنيد وتسخير الطاقات الدولية لتدعيم الكفاح المسلح في القارة السمراء لوضع نهاية للتواجد الاستعماري في إفريقيا .

– صنعت الدبلوماسية الجزائرية تميزها من خلال تمسكها بمبادئ ثابتة لا يمكن المفاصلة فيها ,على غرار عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول, ووقوفها الدائم مع حق الشعوب في تقرير مصيرها ومرافعاتها من اجل القضايا العادلة في العالم ككل, دون التخلي عن لعب دور فاعل في الأزمات الدولية والإقليمية و العربية منها ,وهو ما منحها نجاحا حتى قبل الاستقلال .

– المجهودات التي قدمتها الدبلوماسية الجزائرية في التوصل إلى إبرام اتفاق السلم والمصالحة بين فرقاء الماليين ودورها المحوري في فرض وجهة نظرها المتمثلة في الحل السلمي ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة كان لها الأثر الكبير في الريادة الإفريقية وللعب دور قيادي على الساحة الإفريقية..

–الجزائر ستبقى حجر الارتكاز باعتبارها تحاول إدارة صناعة الاستقرار في العمق الإفريقي الذي يميزه ساحل الأزمات والقرم الإفريقي ,وستكون صناعة الاستقرار في حالات كثيرة لصالح الانشغال بالقضايا الأمنية على حساب المقاربة الاقتصادية التنموية..

– حسب المتغيرات الجديدة فان الدبلوماسية الجزائرية ستلعب مستقبلا دورا رياديا قائدا وذالك حسب تاريخها الدبلوماسي ومقدراتها العسكرية والجغرافية الذي يؤهلها لذالك .

خاتمة

- ✓ من خلال ما تقدم ذكره يمكن القول بان الدبلوماسية الجزائرية ,وعلى المدى سنوات استقلالها سعت جاهدة إلى مساندة القضايا العادلة كحق الشعوب في تقرير مصيرها ونيل استقلالها ,ولعبت دورا فعالا في تعزيز السلم والاستقرار بالنسبة لانتمائها الإفريقي أو حتى العالمي, كما عملت وبجد على تعزيز كل ما من شانه أن يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة بالنسبة لدول إفريقيا, ولعل نشاطها الفاعل في المنظمات الإفريقية على غرار الاتحاد الإفريقي والنيباد دليل على حسن نواياها.
- ✓ ولم تقف الجزائر منذ نيلها الاستقلال موقف المتفرج من قضياها الإقليمية كالقضية الصحراوية وقضية الطوارق وأزمة مالي ,بل عملت على مساندتها ودعمها ومحاولة حلها بطرق سلمية ,وذالك بعد أن كسرت بلادنا طوق العزلة التى فرضت عليها بسبب العشرية السوداء ,فتمكنت من استعادة مكانتها على الصعيد الإقليمي بحيث تميزت الدبلوماسية الجزائرية بحضورها القوى والفعال في شتى المحافل الإقليمية والدولية,وساهمت بذلك في البحث عن حلول لرفع التحديات التي تواجه المجموعة الدولية كالقضايا المتعلقة بالإرهاب والأمن الدولي وإشكالية التنمية .
- ✓ –ترتكز الدبلوماسية الجزائرية على جملة من المقومات والثوابت القانونية والدستورية, شكلت على مسار نشاطها الدبلوماسي منطلقا هاما في تفسير السلوك السياسي الجزائري الدبلوماسي, كما أن هناك عقيدة أمنية وثوابت دستورية تشكل على الدوام لوازم مهمة من لوازم علاقات الجزائر مع الدول المجاورة لها, بحيث ترتكز هذه المبادئ في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وضبط التحرك الدبلوماسي ضمن الجماعة الإفريقية مع الأخذ بعين الاعتبار سياسة حسن الجوار لفهم الأكثر للدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا .
- ✓ –تمكنت الدبلوماسية الجزائرية من إحياء نشاطها بعد فترة التسعينات التي واجهتها إلا أنها لم تبقى ساكنة أمام الصراعات والأزمات القارية, بحيث واصلت نضالها الرامي إلى تدعيم وتعزيز مبادئ وقيم التعايش السلمي, ودعوتها لكافة أعضاء المجتمع الدولي للابتعاد عن العنف والقوة, ووجوب حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية.
- ✓ تسعى الجزائر من خلال انخراطها في تنظيمات إقليمية إلى لعب دور معين يتناسب ومصالحها القومية لتحقيق أمنها واستقرارها ,ولاكتساب منافع أخرى ويتحدد هذا الدور حسب القدرات المادية التي تزخر بها الجزائر وأيضا حسب قوتها السياسية والاقتصادية والعسكرية ,ودرجة تأثيرها في محيطها الإقليمي .

- ✓ لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا مهما في حل الأزمات في الساحل الإفريقي, ومن بينها ظاهرة الإرهاب خاصة تنظيم القاعدة, وذالك بتطوير لائحة داخل الاتحاد الإفريقي في جويلية 2009, إذ كانت الجهود الإفريقية بدايتها في إطار منظمة الوحدة الإفريقية 1992, وتصدرت القضايا التي يتصل بدوائر انتمائها ومؤازرة الأفارقة من اجل تقريب المسافات بينها وبين دول القرن الإفريقي, وتوثيق الصلات بين الدول المتجاورة جغرافيا والمتجانسة لغويا ودينيا, كتسوية النزاع الإثيوبي الاريتيري في القرن الإفريقي بفضل الوساطة التي قامت بها, كما قامت بتأكيد موقفها الثابت من قضية الصحراء الغربية انطلاقا من المبادئ الثورية التي جسدتها بيان أول نوفمبر1954 , والتي ساهمت بدورها بتشكيل ملامح الدبلوماسية الجزائرية
- ✓ التزمت الدبلوماسية الجزائرية بثبات مبادئها في الربيع العربي والتي ارتكزت على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وأخذت الجزائر موقف متجانس مع مبادئها أمام الثورات العربية بسبب خوفها من الانفلات الأمني الخطير, بحيث أثقل كاهل الدبلوماسية الجزائرية الأوضاع الأمنية والسياسة للوحدات, والتي فرضت إحداث إضافة جهود لمراقبة وتامين الحدود.
- ✓ –باعتبار أن الجزائر لها موقع استراتيجي مهم وتمتلك إمكانات كبيرة ومتنوعة بالمقارنة بالدول الإقليم الأخرى, مما يجعلها تتحمل مسؤولية خاصة باعتبارها قوة إقليمية وجب عليها تجنيد إمكانياتها للقيام بدور نشط على المستوى الإقليمي, فهذا الدور يسمح لها بالتأثير على سياسات الدول الموجودة في إفريقيا وفي طبيعة التحالفات التي تشكل فيها.
- ✓ –رغم الإمكانات والجهود المبذولة من طرف الدبلوماسية الجزائرية وفعالية حلولها السلمية, إلا أنها تواجه العديد من التحديات الإقليمية التي تقف عائق لها في تحقيق الريادة, أن كانت تحديات داخلية أو خارجية, كلها تحديات تحد من إستراتيجية الجزائر لتحقيق المكانة الرائدة في إفريقيا, فالجزائر يجب أن تعد لتحالفات وتكتلات, تفعل أكثر من دبلوماسيتها على المستوى القاري لتكسب التأييد الإفريقي لها وبذلك الريادة دون منافس.

قائمة المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية:

أ_ الكتب

1- إسماعيل دبش, **سياسة الجزائر بين المنطلقات الميدانية والواقع الدولي- دراسة حالتين الساحل الإفريقي والعالم العربي** , الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع, 2017.

2-جميل مطر,على الدين هلال, **النظام الإقليمي العرب .دراسة في العلاقات السياسية العربية**, بيروت: (د,د,ن), 1983.

3-حسين قادري, **الدبلوماسية والتفاوض**, الجزائر: خير الجليس, 2007.

4-زايد عبيد الله مصباح, **الدبلوماسية**, ليبيا: دار الرواد, 1999.

5-عطا محمد صالح زهرة, في نظرية الدبلوماسية, الأردن: دار مجدلاوي,2004.

6-عبد النور بن عنتر , **البعد المتوسطي للأمن الجزائري** ,الجزائر : المكتبة العصرية ,2005.

7-عبد القادر رزيق المخادمي, **النزاعات في القارة الإفريقية :انكسار دائم أم انحسار مؤقت؟؟**, القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع ,2005.

8- عبد الله بالحبيب, **السياسة الخارجية الجزائرية في ضل الأزمة 1992-1997**, عمان : دار الراية للنشر والتوزيع,.2011

9-عدنان البكري ,**العلاقات الدبلوماسية والقنصلية** , الكويت :كاظمة لنشر والتوزيع ,1986.

10-غازي حسن صباريني , **الدبلوماسية المعاصرة –دراسة قانونية** ,عمان: الدار العلمية الدولية , 2002.

11- محمد لمين بن عائشة ,**الدبلوماسية الجزائرية في الساحل الإفريقي بين الاستمرار والتغير** ,الجزائر: دار نور للنشر والتوزيع ,2015.

12-محمد بوعشة , **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية –الاريترية** ,بيروت: دار الجيل , 2004.

13- محمد السيد سليم, **تحليل السياسة الخارجية**, ط2, القاهرة: مكتبة النهضة المصرية, 1998.

14-محمد عبد الغني سعودي, **قضايا افريقية**, الكويت: عالم المعرفة ,1980.

15- محمد السعيد إدريس, **تحليل النظم الإقليمية**, ط1, القاهرة: مركز الدارسات السياسية والإستراتيجية، 2002.

ب_ المقالات:

1- أمال بوساطة " **الدبلوماسية الجزائرية نجحت في تسوية نزاعات معقدة بإفريقيا** " جريدة الشعب , 20-10-2015. الساعة: 15:22.

2--نبيل عبد **الفتاح "الأزمة السياسية في الجزائر :المكونات والصراعات والمسارات"** مجلة السياسة الدولية ,العدد108.

3-سفيان بوعياد" **الجزائر الأقل مديونية والثانية في احتياطي الصرف بالمنطقة حسب تقرير لصندوق النقد الدولي** " **الخبر** ،الأحد 22 أفريل 2012 ، العدد 6693، السنة 2012.

4- سفيان صخري **"اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية"** ج2, جريدة اليوم الجزائرية, عدد: 2776, 27 مارس 2007.

5- طيبي محمد, مسعودي تونس " **اقتراب الدور في السياسة الخارجية** " ملتقى حول : اقتراب الدور, جامعة تلمسان, كلية الحقوق والعلوم السياسية, يوم مارس 2015.

ج_ المذكرات غير المنشورة:

1-إدريس عطية " **مقاربة الجزائر في هندسة الامن الافريقي**" رسالة دكتوراه , (جامعة : الجزائر , قسم: الدراسات الدولية , تخصص: دراسات افريقية , السنة الجامعية: 2014).

2- العايب سليم " **الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الإفريقي**" رسالة ماجستير (جامعة:حاج لخضر باتنة , كلية: الحقوق , قسم:علوم سياسية, تخصص: الدبلوماسية والعلاقات الدولية , السنة الجامعية :2011)

3-بن عائشة محمد لمين " **قراءة في الدبلوماسية الجزائرية : مقاربة جيواستراتيجية (دراسة حالة مالي)**" رسالة ماستر, (جامعة الجزائر, كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم علوم سياسية وعلاقات دولية, 2013),

4- بودن زكرياء" **اثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الامن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها** ", رسالة ماجستير, (جامعة: بسكرة , كلية: العلوم السياسية , تخصص: علاقات دولية وإستراتيجية, السنة الجامعية : 2015).

5- عبد القادر **دندن** " **الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب أسيا بين الاستمرار والتغيير1991-2006** " رسالة ماجستير ,(جامعة باتنة, كلية الحقوق والعلوم السياسية , 2008)

6- شيخاوي سليم " **الوظيفة الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي على ضوء التحولات الدولية الجديدة** "رسالة ماجستير ,(جامعة الجزائر ,قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية, 2001)

7- دالع وهيبة " **دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2006** " , رسالة ماجستير , (جامعة : الجزائر3, كلية: العلوم السياسية والإعلام , تخصص: علاقات دولية , السنة الجامعية : 2008).

8- قط سمير " **البعد الإفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري** " رسالة دكتوراه, (جامعة بسكرة قسم علوم سياسية , تخصص: علاقات دولية وإستراتيجية , السنة الجامعية: 2017)

9- زعيتري يوسف, **السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الدول العربية 2011-2016** , مذكرة ماستر, (جامعة الجلفة, كلية الحقوق والعلوم السياسية ,قسم العلوم السياسية ,2017) .

10- ظريف شاكر " **البعد الأمني الجزائري في منظمة الساحل والصحراء الإفريقية –التحديات والرهانات في العلاقات الدولية** " رسالة ماجستير , (جامعة : باتنة, كلية: الحقوق والعلوم السياسية , قسم : العلوم السياسية , السنة الجامعية : 2010)

11- محمد قجالي" **ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار-الحالة الجزائرية التونسية** " رسالة ماستر, (جامعة الجزائر, كلية الحقوق والعلوم السياسة, قسم القانون الدولي والعلاقات الدولية,1999).

12 مقدم فيصل " **الدبلوماسية الجزائرية والنزاع الأثيوبي الاريتري** " رسالة ماجستير, (جامعة: الجزائر , كلية : الحقوق والعلوم السياسية , قسم: علوم السياسة , السنة الجامعية : 2015) .

13- لهراوة سعاد, **معوقات الدور الجزائري في حل النزاع المالي**, رسالة ماستر, (جامعة ورقلة, كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم دراسات أمنية وإستراتيجية ,2015)

14-لطفي باجويه " **تحولات السياسة الفرنسية تجاه الجزائر –مقاربة الأمنية والاقتصادية -1999-2014** " , رسالة ماستر , (جامعة: ورقلة , قسم: علوم سياسية , تخصص: دراسات أمنية و إستراتيجية , السنة الجامعية : 2015).

د_المواقع الالكترونية :

1- سعيد الكحل" **الجزائر وهوس الزعامة الإقليمية** " الحوار المتمدن ، العدد 2628 ، 26-04-2009 ، من الموقع : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=170006 , اليوم : 28-03-2014 , الساعة : 22:05.

2- المغرب العربي ، ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة ، من الموقع : http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A, اليوم :30-09-2018, الساعة 19:40

3-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، رئاسة الجمهورية ، معلومات عن الجزائر ، في : http://www.el-mouradia.dz/arabe/algerie/Economie/algeriear.htm ,اليوم: 30-09-2012 ,الساعة : 12:58.

4-"**سلال يؤكد بنيروبي تأييد الجزائر اتخاذ إجراءات خاصة لمكافحة الإرهاب في إفريقيا**" , من الموقع : **www.radioalgerie.dz/news/5103.1999** , اليوم : 10-05-2018 , الساعة : 14:42.

5- www.aljazeera.net/encyclopedia

6-عصام بوطرحة " **النباد** magra.ahlamontada.net" يوم: 12-05-2018,الساعة : 14:25

6- محمد لمين بن عائشة" **الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي** " https: //www.raialyoum.com:index.php ,يوم: 13-05-2018 , الساعة : 11:52.

7- الغرام جهاد " **الدور الإقليمي للجزائر في إفريقيا ,المحددات والإبعاد**" , تاريخ الاطلاع: 15-05-2018. http//www.asjp.cerist.dz/en/articie/1391

8- لخضر بن شيبة " **تراجع النفوذ الجزائري في القارة الإفريقية** ", – httts ://orientxxi–info article1739 ,يوم: 16–05–2018, الساعة : 11:44.

9-" **التأكيد على الدور الثابت للدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات في افريقيا** ",منقول من : https://www.djazairess.com/aps/436811 , 11–05–2018 يوم: , الساعة : 09:41.

ثانيًا :المراجع باللغة الأجنبية

1– Jacques Barrat " Turbulences Maghrébines" Géostratégiques, N° 32, 3emetrimestre, 2011.

2- Dictionnaire de francais la rousse.maury.eurolivres.manchechecourt.2005 p376

فهرس

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا

المبحث الأول: مفهوم الدبلوماسية.....5

الفرع الاول: الدبلوماسية. **6-7**

الفرع الثاني : الدبلوماسية والمفاهيم الأخرى ذات العلاقة.....**7-8**

الفرع الثالث: أنواع الدبلوماسية.....**8-10**

الفرع الرابع: الوساطة كأسلوب في الدبلوماسية.....**10-11**

المطلب الثاني: تعريف الدبلوماسية الجزائرية 11

الفرع الاول: صناعة الدبلوماسية الجزائرية **11-17**

الفرع الثاني: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية.....**18-19**

الفرع الثالث: محددات الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا.....**20-22**

المطلب الثالث: نبذة عن إفريقيا.....23

الفرع الاول: توزيع السكان في إفريقيا.....**23**

الفرع الثاني: الحدود السياسية في إفريقيا.....**24**

المبحث الثاني: نظرية الدور في الدبلوماسية الجزائرية.....25

المطلب الأول: ماهية نظرية الدور.....25

الفرع الاول: نشأة وتطور نظرية الدور.....**25**

الفرع الثاني: تعريف نظرية الدور.....**25-28**

الفرع الثالث: نظرية الدور والسياسة الخارجية.....29

المطلب الثاني: تحليل الأدوار الإقليمية في النظام الإقليمي.....30

الفرع الاول: السياسة الإقليمية ومقومات الدور الإقليمي.....30-32

الفرع الثاني : نظرية الدور الإقليمي.....33-34

الفرع الثالث: الأدوار الإقليمية الدبلوماسية في النظام الإقليمي.....35-37.

الفصل الثاني: مسار الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا

المبحث الأول: التطور التاريخي للدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا

المطلب الأول: الدبلوماسية الجزائرية في فترة الأحادية القطبية مابين(1962-1989).....40-42

المطلب الثاني: الدبلوماسية الجزائرية في فترة الثنائية القطبية مابين(1989-1999).....43-44

المطلب الثالث : الدبلوماسية الجزائرية في فترة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة(1999- إلى **يومنا** ..).....45-47

المبحث الثاني: الأدوار الإقليمية الجزائرية في إفريقيا

المطلب الأول: المبادرات الدبلوماسية الجزائرية في إطارها القاري.....48

الفرع الأول: اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب لسنة 1999.....48-50

الفرع الثاني: الرعاية الجزائرية لإطلاق مبادرة النيباد.....50-54

الفرع الثالث: الجزائر ومشروع انجاز مجلس السلم والأمن الإفريقي.....54-55

المطلب الثاني: نماذج الوساطة الجزائرية في حل بعض النزاعات الإقليمية في إفريقيا....56

الفرع الأول: الوساطة الجزائرية في الأزمة الليبية.....56-58

الفرع الثاني: الوساطة الجزائرية في النزاع الطوارق في مالي.....59-62

الفرع الثالث: الوساطة الجزائرية في النزاع الإثيوبي –الاريتري.....63-66

المبحث الثالث: تقييم ودراسة استشرافية لدور الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا

المطلب الأول: تقييم الدور الدبلوماسي الجزائري في إفريقيا.....67

الفرع الأول: مكاسب الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا.....67-69

الفرع الثاني: إخفاقات الدبلوماسية الجزائرية في حل القضايا الإفريقية.....70-96

المطلب الثاني: الأفاق المستقبلية لدور الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا.....70

الفرع الأول: سيناريو تعاظم دور الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا.....71 -72

الفرع الثاني سيناريو تراجع دور الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا.....72-73

الفرع الثالث: سيناريو ثبات الدور.....73

خاتمة.....67-78

قائمة المراجع..... 79-83

فهرس

ملخص:
مرت الدبلوماسية الجزائرية منذ استقلالها بالحضور القوي في شؤون قضايا الدول الإفريقية, وهذا ما نادت به في المحافل الإقليمية والدولية,وثبات مبادئها التي ترتكز على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول, ودعم حركات التحرر وغيرها, ورغم هذا عرفت الدبلوماسية الجزائرية تحولات من فترة لأخرى فكان نجاحها في السبعينيات, وتجلى ذلك في إقرار قضية الصحراء الغربية دوليا, ولكن عادت وتراجعت, بسبب الأزمة الأمنية التي عرفتها البلاد ورغم هذا أعادت نشاطها مغ مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للحكم, ولكن مع تغير الأوضاع الإقليمية بالمنطقة من خلال موجات الحراك العربي والانفلات الأمني, تقلص دور الدبلوماسية الجزائرية اتجاه إفريقيا بسبب تمسكها بمبادئها الثابتة, مما جعل الدبلوماسية الجزائرية مقيدة وليست متحررة ,فانعكس سلبا على مواقفها في مختلف القضايا الإفريقية.

Résumé:
La diplomatie algérienne a passé depuis sa forte fréquentation indépendance dans les affaires des pays africains, les questions, et c'est ce qui a appelé dans les forums régionaux et internationaux, et la stabilité de ses principes, qui sont fondés sur la non-ingérence dans les affaires intérieures des États, le soutien aux mouvements de libération et d'autres, en dépit de la diplomatie algérienne des changements connus de temps en temps a été un succès dans les années soixante-dix, et se manifestait par l'adoption de la question du Sahara occidental au niveau international, mais il est revenu et a chuté, en raison de la crise de la sécurité dans le pays en dépit de cette nouvelle activité mG venue du Président Abdelaziz Bouteflika de se prononcer, mais la situation régionale changeante de la région à travers les vagues du mouvement arabe et sécurité lâche, le rétrécissement du rôle de la direction diplomatique algérienne de l'Afrique en raison de son adhésion aux principes fixes, ce qui a fait la diplomatie algérienne ne se limite pas et positions libérales négativement qui reflète dans diverses questions africaines